



اللواء الياس البيسري
لمسؤولين أوروبيين:
إستراتيجيتكم لا تخدم
إستقرار لبنان



الأمن العام

fX@DGSLB



مؤتمر بروكسل
لدعم مستقبل سوريا:
الخطأ الجسيم

الجرائم المالية تنصل بتقهقر سلطة القانون

هكتور حجار: ماذا عن البرّ إذا حمينا البحر؟

"ملتقى السفير": مقاومة ثقافية في زمن الازمات

أربع صفحات لتتياهو: هل يوقف الحرب؟



في هذا العدد

مؤتمر بروكسل: ما عليه وما له؟

بات حل مسألة الوجود السوري في لبنان وغيره من بلدان المنطقة، معضلة ملحة ينبغي ان تعالج اليوم قبل الغد. اذ انعقد مؤتمر بروكسل الثامن بعنوان "دعم مستقبل سوريا والمنطقة"، لكنه لم يلحظ ضرورات حل مسألة اللجوء السوري في اي من البلاد التي تحمل العبء، وفي مقدمها لبنان.

لافت كان ان المؤتمر يهدف الى الاستماع الى "الاصوات السورية في سوريا والمنطقة وفي الشتات"، اي من دون ان يلتفت الى دول المنطقة مثل لبنان والاردن وتركيا ومصر، والتي تضم ملايين المواطنين السوريين الذين تنطبق على اكثريةهم صفة "اللاجئ الاقتصادي" لا "السياسي".

يزيد "الطين بلة" انه لم يتضمن جدول اعماله اي بند يتعلق بالدعوة الى حوار، او الى مناقشة سبل حل ملف عودة السوريين اللاجئين في لبنان ودول المنطقة الى ديارهم، من قريب ولا من بعيد.

كما ان المؤتمر انطلق من قاعدة اساسية عنوانها "لا حل في سوريا الا من خلال تنفيذ قرار مجلس الامن الدولي رقم 2254، وان الاتحاد الاوروبي سيعمل اولا على "تحقيق هذا الحل السياسي الشامل في سوريا مهما بدا بعيد المنال".

كذلك اراد المؤتمر حشد الدعم المالي الحيوي للتخفيف من وطأة ازمة الاحتياجات الاساسية للسوريين والمجتمعات المضيفة لهم في البلدان المجاورة، ومن خلال تعزيز فرص كسب العيش للاجئين والمجتمعات المضيفة لاسيما في لبنان.

كما لم يخرج منه اي توصية، مثل النسخ السابقة منه، لتأمين عودة السوريين الى سوريا.

وبالتالي، صار لزاما على دول المنطقة ان تنطلق لحل هذه المسألة من قاعدة صلبة وثابتة عنوانها الاتي:

1- صارت اكثرية الاراضي السورية آمنة بجميع المعايير التي شملت مسألة لجوء السوريين في بلاد المنطقة.
2- لم تعد العلاقات العربية مع السورية عائقا امام اي حديث وحوار مع الحكومة في دمشق لمعالجة مسألة اللجوء، اذ عادت سوريا الى مقعدها في جامعة الدول العربية. فقد شارك رئيسها في ثلاث قمم عربية، ونال ترحيبا واسعا من الزعماء العرب، كما اعادت دول عربية عديدة تبادل السفراء مع دمشق.

من هذا المنطلق، لا مانع سياسي، اقله في المحيط العربي الضيق، امام لبنان لتشكيل لجنة حوار مشتركة مع الدول العربية التي تستضيف الوجود السوري: الاردن، مصر والعراق، تقوم بما عليها من نقاشات وحوارات مع الحكومة السوري لفتح ثغرة في جدار ازمة اللجوء.

3- كما بات على الحكومة اللبنانية ان تجدد ثوابتها قبل واثناء المؤتمر وبعده:

- التأكيد ان لبنان هو وطن نهائي لجميع ابنائه، تماما كما ينص اتفاق الطائف بحرفيته: "لا تجزئة، لا تقسيم ولا توطين".
- التأكيد على استمرار الرعاية الدولية لملف "النازحين السوريين المسجلين على لوائح مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين" الى حين اقفال هذا الملف ضمن فترة قصيرة.

- التأكيد على الالتزام الدولي "دعم لبنان اقتصاديا وماليا" تنفيذًا لأحد بنود "اعلان نيويورك الخاص باللاجئين والمهاجرين" الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في ايلول 2016، الذي يؤكد ان احد اهدافه: "تخفيف الضغوط على البلدان المضيفة".

- رفض كل دعوات واشكال الخطط والبرامج التي تدعو الى "تعزيز اعتماد اللاجئين على ذاتهم" في البلدان المضيفة، او تأمين "فرص لكسب عيشهم" اشارة الى ما هو مقرر في جدول اعمال مؤتمر بروكسل الثامن، لاسيما مناقشات الطاولة المستديرة

- الرابعة، خشية من انشاء "اقتصاد خاص باللاجئين" منافس للاقتصاد اللبناني تكون له تبعات سلبية تؤدي الى اطالة بقائهم.
- رفض خطط برامج "الدمج" لحوالي مليونين ونصف مليون سوري في المجتمع اللبناني، حيث يصير توطينهم امرا واقعا، وهذا يتنافى مع الدستور اللبناني واتفاق الطائف وروحيتها.

"الامن العام"

HONDA
The Power of Dreams

PRESENCE THAT CAPTIVATES



— ALL-NEW —
ZR-V

UNICART
United Car Traders

HENRI TEWTEL & CO. S.A.L.

FOUNDED IN 1963

1292

المصهرس



حزيران ٢٠٢٤ عدد ١٢٩ السنة العاشرة

رئيس التحرير المسؤول
العميد منير عقيقي

مجلة شهرية
تصدر عن المديرية العامة للأمن العام
ثمن النسخة 5000 ل.ل.
الاشتراك السنوي للأفراد 150.000 ل.ل.
للمؤسسات 300.000 ل.ل.

رئيس شعبة مجلة الامن العام
الرائد علا قاسم
البريد الالكتروني majallasection@gmail.com

التحرير
العنوان: المديرية العامة للأمن العام،
المبنى رقم 3، قرب المتحف، بيروت
هاتف: 01/382642 فاكس: 01/381629

الإدارة
العنوان: المديرية العامة للأمن العام،
المبنى رقم 1، قبالة قصر العدل، بيروت
هاتف: 01/425303
فاكس: 01/425777 ext:1599

موقع المديرية العامة للأمن العام
HTTPS://www.general-security.gov.lb
twitter@DGSG_Security

تنفيذ وإخراج
برنار كامل
علي عوده

تصوير
عباس سلمان - علي فواز
شعبة التصوير - مكتب شؤون الاعلام
مجلة الأمن العام
الطباعة

06 اللواء الياس البيسري:
سنطبّق القانون على السوري
غير الشرعي



16 ماذا تقول الكتلة
عن توصية مجلس النواب؟

20 ... وكيف يقرأ النواب
دورهم الرقابي والتشريعي؟



26 أنطوان زخيا: من المعيب أن
يصبح لبنان خط الدفاع عن قارة

30 ربيع الهبر: النزوح السوري
أزمة وجودية تهدّد الكيان



34 ههه يمنع القرار 1701
الحرب الواسعة؟

38 العميد جمال جارش:
مكافحة العمالة والإقامة غير
المشروعة مهمتنا

42 قهقهة عربية في ظلّ "النكبة 2"



54 العميد علي عوّاد:
العدالة الدولية رهينة المكاليين

56 دورات تدريبية في مواجهة فوضى
المعلومات والنشر الرقمي

60 ... وتشديد على مفاهيم الجندريّة
وعدم التمييز



68 سامي عطالله: التدخّل السياسي
عقبة أمام الإدارة العامة

76 تعاونية موظفي الدولة
صقّام أمان صدي واجتماعي

78 جالك صراف: الذكاء الاصطناعي
يدعم الإنتاجية والابتكار والكفاية



90 فريق المريميين ديك المحدي
لكرة السلة: أخرجنا الفرق الكبيرة
على أرضنا

94 تسلية

98 إلى العدد المقبل

الخلاف

اللواء البيسري في حوار متلفز من بروكسل: لا تهاون في انتهاك السيادة اللبنانية وسنطبّق القانون على السوري غير الشرعي

تستمر قضية النزوح السوري، بتداعياتها الوجودية على لبنان، في صدارة الاهتمام الرسمي والشعبي. ويقوم الامن العام عبر مديره بالانابة اللواء الياس البيسري بجهد استثنائي لوضع هذه القضية في اطارها القانوني والمؤسسي والتفاوضي الصحيح من خلال الاستثمار في المؤتمرات التي تعقد للبحث في الوضع السوري ومن ضمنه النازحون



تطبيق القانون على الاجانب المخالفين يسحب فتيل التفجير من الشارع.

فقدان اهلية الدولة لعقد شراكة مع المجتمع الدولي. في اللقاءات التي اجريناها في بروكسل، حضرنا ارضية المقاربة اللبنانية لملف النزوح، الذي في حاجة الى كثير من التوضيح، لان لدى الاوروبيين في ملف النزوح فكرة بعيدة من الواقع. هناك هواجس تتعاظم عند اللبنانيين والحكومة اللبنانية بعد 13 سنة من استمرار تدفق النازحين السوريين الى لبنان، فاسمعناهم صوتنا الجدي وشرحنا لهم حقيقة اعباء النزوح السوري وتكلفتها الهائلة علينا، وصار لزاما على المجتمع الدولي ان يفهم الآثار السلبية للنزوح على الامن والاستقرار والاقتصاد في لبنان. علينا ايضا ان نحضر استراتيجيا وطنية نطرحها بشكل جدي في كل المحافل الدولية، لأن الموقف صعب جدا ولن تكون المشكلة محصورة فقط في لبنان، بل ستكون اثارها على كل المشاركين في المؤتمرات التي تتعقد حول النزوح. نحن وضنا هذه الصورة، واستطعنا ان نصل الى نتيجة جيدة جدا بتفهم الذين كان لديهم اراء ومقاربات اخرى.

■ هل لديكم خوف جدي من توطين النازحين السوريين في لبنان طالما ان المجتمع الدولي غير مبال بوجود هؤلاء؟
□ اسمى القوانين عندنا هو الدستور اللبناني، ومقدمة الدستور نصت على انه لا تقسيم، لا تجزئة، لا توطين. نحن نرفض فكرة التوطين ودائما نحن في الاتفاقيات التي عقدها مع المفوضية السامية للامم المتحدة لشؤون اللاجئين عام 2003 اعتبرنا لبنان ليس بلد لجوء انما نقطة عبور، لذلك لن نقبل بهذا الموضوع طالما هناك ارادة وطنية جامعة. اعتقد اليوم، اكثر من اي وقت مضى، ان جميع القوى السياسية بكل فئاتها وطوائفها ومشاربها، شعرت بخطورة النزوح السوري في البلد.

■ هل نستطيع القول انكم هددتم الاوروبيين؟
□ كيف استطعتم ان تغيروا وجهة نظرهم؟
□ نستطيع القول انهم استمعوا الينا، لقد تناقشنا وتبادلنا الراء وتكلمنا معهم في كل التفاصيل ولم يبق موضوع الا وطرح. لديهم فكرة مختلفة عن النزوح ويربطونه بالحل السياسي في سوريا والذي لن يكون لنا دور فيه. منذ 13 سنة والنزوح السوري يهدد الدولة اللبنانية بقطاعاتها كلها، لذلك هم سيخسرون دورهم في لبنان من دون ان يشعروا، فبنهناهم بأن هناك فاتورة كبيرة وهواجس متعاظمة عند اللبنانيين، فكل

اكاد المدير العام للامن العام بالانابة اللواء الياس البيسري ان النزوح السوري يهدد الدولة اللبنانية بقطاعاتها كلها، رافضا القبول بتوطين اللاجئين والنازحين تحت اي ظرف واي اعتبار. و اشار الى انه لمس في تواصله مع الجانب السوري عدم رفضه عودة النازحين، وان "التواصل مع سوريا مصلحة لبنانية وسورية مشتركة". واعتبر ان ازمة النزوح تعالج تضامنيا بين كل الوزارات والادارات والمؤسسات المعنية، وتطبيق القانون يسحب فتيل التفجير من الشارع، داعيا الى ورشة تشريعية جديدة تلغي قرارات لا يزال معمولا بها منذ ايام المفوض السامي. تحدث اللواء البيسري في خلال مقابلة تلفزيونية اجراها معه الاعلامي مارسيل غانم عبر برنامجه "صار الوقت" على شاشة قناة "MTV".

■ لماذا سبقت الوزير عبدالله بو حبيب الى بروكسل قبل ايام من انعقاد المؤتمر؟
□ وجودنا في بروكسل لم يكن للمشاركة في مؤتمر مستقبل دعم سوريا والجوار، انما لدعم وجهة نظر لبنان بمقاربة ملف النزوح السوري. بروكسل هي عاصمة الاتحاد الاوروبي، ونحن في حاجة الى توضيح رأينا وإيصال صوتنا الى الاتحاد الاوروبي انطلاقا من الالتزام بالمواقف والقرارات الدولية التي نتعامل معها بايجابية، ولبنان اعتاد على ذلك. لبنان هو عضو مؤسس للامم المتحدة وشارك في صياغة ميثاقها وشرعة حقوق الانسان، وكل القوانين الدولية يلتزمها لبنان، انما هذا الامر لا يعني السماح او التهاون في انتهاك السيادة اللبنانية بذريعة تطبيق القوانين الدولية، لأن ذلك يعني عمليا

من دون تواريخ تسجيل التي هي اساسية في عملية فرز النازحين، لأن تاريخ التسجيل يحدد لنا من دخل قبل العام 2015 ومن دخل بعد هذا التاريخ. نحن لدينا مذكرة 2003 المنفذة وصادرة بمرسوم والتي ما زالت سارية، وتلزمنا ان نطلع على اي ملف لأي طالب لجوء لدى المفوضية. نحن ليس لدينا لاجئون في لبنان، وكل من يتقدم بطلب الى المفوضية هو طالب لجوء الى خارج لبنان، والامن العام يتأكد من توفر الشروط ويحدد مهلة خلال سنة ليؤمنوا له اعادة توطين في بلد ثالث او نعيده الى بلده. هنا خلطوا النازح الاقتصادي مع الذي لديه اوضاع معينة.

■ لماذا تم خلطهم، هل جرى ذلك عن سوء نية؟
□ بالتأكيد ليس عن حسن نية، انما لأهداف سلبية. لذلك جددنا طلبنا الى المفوضية تسليمنا الداتا واعطيناهم مهلة، وابلغناهم بكل صراحة انه اذا لم يسلموا هذه الداتا سنتخذ تدابير، وانه لدينا خطة بديلة سننفذها بوسائلنا الخاصة وسنجمع هذه المعلومات وسنفرض النازحين. النازح الاقتصادي يجب ان يخضع للقوانين اللبنانية، والذين لديهم حماية دولية فليتفضلوا هم ويتخذوا الاجراءات اللازمة لتوطينهم في بلد ثالث، خاصة وان حصتنا في السنة من كوتا اعادة التوطين لا تتجاوز 10 الاف نازح، ونسعى الى زيادة حصة طالبي اللجوء إلى بلد ثالث والمسجلين على لوائح مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين في لبنان، كما التأكد من عدد الذين هم حقيقة في حاجة الى حماية دولية.

■ يقول الممثل المفوضية السامي للامم المتحدة للشرق الاوسط ان العودة تفرض تهيئة اكثر داخل سوريا وهذه المسؤولية تقع على عاتق السلطات السورية هل توافق على ذلك؟ وهل الكرة بالملاعب السوري او المجتمع الدولي؟
□ الكرة موجودة في ملعب يجب ان يدخل اليه المجتمع الدولي وسوريا ولبنان، حتى نصل الى الهدف المنشود. يجب التواصل مع الدولة السورية لحل الازمة، ويجب التواصل مع المجتمع الدولي، هذا الملف له ارتباطات

”
اوضحت للاوروبيين ان النزوح السوري يهدد الدولة اللبنانية بقطاعاتها كلها

“

لبنان نظرا الى الوضع الاقتصادي المتري هناك. وفي اليوم الذي تسلمت فيه مهماتي في العام 2023 كان اول مبدأ عندي هو الحصول على الداتا لوضع استراتيجيا لمعالجة النزوح السوري، لذا عقدنا اكثر من اجتماع وخضنا صراعا مع مفوضية اللاجئين حتى سلمونا الداتا، علما ان تسليمها كان مشروطا، لكننا رفضنا ذلك بحكم حقنا السيادي بمعرفة المقيمين على ارضنا. في آب عام 2023 وقعنا اتفاقية تسليم الداتا وفي كانون الاول 2023 تسلمنا الداتا، لكن



تعمدوا في مفوضية اللاجئين الخلط بين النازح الاقتصادي والنازح الحقيقي

◀ اقليمية ودولية وليست قضية محلية فقط. لذلك، نحن نتحرك لايصال صوتنا الى جميع الافرقاء ونسعى الى حل الازمة.

■ هل سوريا ابدت تعاوناً؟ هل هي حاضرة؟ □ من خلال التواصل الذي قمت به معهم لم يرفضوا عودة احد، وهم دائماً يرحبون بأي عودة ومن يأتي لا مشكلة معه. نظرية ان السوريين لا يريدون عودة النازحين ويضغطون على المجتمع الدولي بقانون قيصر وغيره، انا اقول لك ما سمعته لجهة الاستعداد لاستقبال كل عائد.

■ لكن عودة 200 نازح عدد لا يبشر بالخير؟ □ نحن لا نريد الاعتماد على العودة الطوعية فقط، فهي جزء من الحلول المطروحة، والعودة الطوعية بتطبيق القوانين اللبنانية والعمل على اعادة كل اجنبي غير شرعي الى بلاده، والعمل على تحرير الداتا من unhr و تحديد النازح الاقتصادي والزامه

اما بانجاز اوراقه القانونية، واما اعادة التوطين في بلد ثالث.

■ هناك خشية من انتقال النازحين من بيروت وجبل لبنان الى الاطراف، الامر الذي سيؤدي الى ازمة خطيرة، هل تضعون ذلك في حساباتكم؟ □ ازمة النزوح السوري لا تختص بوزارة او مؤسسة معينة انما هي ازمة تضامنية وتكافلية بين كل افراد المجتمع اللبناني، والبلديات لها دور اساسي فيها، والمشكلة غير مسبوقه. لذا، انا اقول ان البلديات تقوم بعملها، والمناطق التي ينتقل اليها النازحون تقوم مع البلديات بعملنا بالوتيرة نفسها، ونحن معهم لتطبيق القوانين اللبنانية. نحن لسنا ضد السوري، بل نحن سنطبق القانون على السوري غير الشرعي وضد كل اجنبي غير شرعي. نحن لا نكافح غرائزيا وعنصريا، انما نكافح كل مخالف لنظام الإقامة في لبنان مهما كانت جنسيته او هويته.

■ هل يكفي قيام الحكومة والامن العام بتنفيذ الاتفاقية الموقعة وتطبيق القانون اللبناني باقامة الاجانب، ام نحن في حاجة الى قوانين جديدة ام الى قرار سياسي كبير؟ □ معالجة ازمة النزوح السوري في لبنان تختلف بطبيعتها عن معالجة الحالات الفردية. نحن لدينا قوانين لمعالجة حالات فردية ومخالفة نظام الإقامة والدخول والخروج، لاسيما ان الحدود المشتركة بيننا وبين سوريا تتجاوز 300 كلم. هناك علاقات تاريخية بين الشعبين، وثمة اعداد ضخمة دخلت الى لبنان، ونتجت منها مشاكل كثيرة. اللبنانيون ايضا اشتركوا في عملية تهريب الاشخاص، وهناك قوانين كثير في حاجة الى تعديل. نحن نضع يدنا بيد كل من يطرح قانونا، كذلك يجب انجاز قوانين تلغي القرارات السارية منذ المفوض السامي لجهة انه يعد لبنانيا كل من دخل لبنان من ابوين غير معروفين، وهي في حاجة الى تعديلات والى ورشة قوانين واصلاحات كبيرة تعالج تداعيات ملف النزوح السوري. هذه

امور طارئة على المجتمع اللبناني وفي حاجة الى ورشة تشريع جديدة.

■ انت تضع نفسك "في بوز المدفع" فهل انت قادر على تحمل هذه المرحلة؟

□ انا ضابط وفي مسيرتي حملت دمي على كفي ودفعت ضريبة دم، وسأستمر في الدفاع عن لبنان ومصالحه الوطنية ومستقبل اولاده، وهذا الموقف نابع من تربية عسكرية وثقافة وطنية ومن قناعة راسخة وارادة صلبة ولا تتأثر بأي شيء يحصل في هذا الموضوع. اعتقد ان الجمهورية وبقاءها ومستقبل اولادنا اهم من اي شيء آخر.

■ بالنسبة الى المليار يورو هل عمليا سنكون نحن حرس حدود للاروبيين ام لا؟

□ انا ارفض اي نوع من الابتزاز او المساومة في تطبيق القوانين. هذا ما لن نسمح به، ولن نبيع ونشتري في هذا الموضوع. اذا كان هناك محاولة للابتزاز، ففي مدونات السلوك في المنظمات الدولية تعتبر عملا غير اخلاقي، في رأيي لا يوجد بيع ولا شراء في هذا الموضوع. نحن

لن نقبل بتوطين اللاجئين والنازحين وهناك ارادة وطنية جامعة رافضة للامر

نطبق القوانين، وكل الاجراءات التي اتخذناها ستستمر، وسنتوسع في تطبيق القوانين، ولن نسمح بالتعدي على اي شخص غير شرعي، انما سنطبق عليه القوانين اللبنانية كما هي.

■ هناك حملة تقول ان كل سوري لا يحمل اقامة يجب ترحيله، هل هذا ممكن وقانوني؟ □ كل اجنبي لا يحمل الإقامة الشرعية ومخالف هو هدف لنا وليس كل سوري، بل كل اجنبي.

■ هل تستطيعون ترحيلهم؟ □ بالتأكيد. في كل يوم هناك ترحيل، والامر ليس جديدا ومستجدا. نحن مستمرين في

عملنا منذ سنوات، بالتنسيق مع كل الاجهزة المعنية، والجيش وقوى الامن الداخلي تسلمنا مخالفين لشروط الإقامة من كل الجنسيات فنقوم بترحيلهم.

■ هل تواصلتم مع المسؤولين السوريين في موضوع السجناء السوريين الموجودين في لبنان؟ □ اقوم بالتنسيق مع وزارة العدل ومع النيابة العامة التمييزية لتحضير لوائح تفصيلية بعدد الجرائم المرتكبة ونوعها من المحكومين والموقوفين، ونعد دراسة قانونية ستنجز قريبا تتوافق مع المعاهدات الثنائية بين البلدين سوف نحملها ونذهب الى سوريا ونتكلم مع المسؤولين هناك. نحن ننسق في كيفية معالجة الموضوع، لأن الاكتظاظ في السجون وكثرة الجرائم التي تحصل، يفرضان علينا ان نعالج هذا الملف ونخفف من الاكتظاظ في السجون. اعتقد ان السوريين سيكونون متجاوبين معنا، وبطبيعة الحال لن نسلم كل الناس ومن لديه حق شخصي في لبنان لن نسلمه لأن في كل الجرائم حقوقا شخصية سيدفعونها الى اصحاب الحق الشخصي، ونحن لا نستطيع ان نسلم موقوفا يكمل محكوميته لحق شخصي يعود الى لبناني.

اللواء البيسري: في 25 أيار إستعدنا السيادة

في العيد الرابع والعشرين للمقاومة والتحرير، وجه المدير العام للامن العام بالانابة اللواء الياس البيسري الى عسكري المديرية العامة للامن العام النشرة التوجيهية الآتية:

"ايها العسكريون،

في مثل هذا اليوم منذ اربعة وعشرين عاما، استطاع لبنان بشعبه وجيشه ومقاومته، تحقيق انتصار تاريخي على العدو الاسرائيلي، فأخرجه من معظم الاراضي اللبنانية من دون قيد او شرط، وهزم اسطورة الجيش الذي لا يقهر، متسلحا بقضيته الحق التي قدم في سبيلها الشهداء وغالي التضحيات، وفتح مساراً جديدا لاستعادة الحقوق، مستندا الى قوة الحق في مواجهة حق القوة.

ايها العسكريون،

ان العدو الاسرائيلي يسعى الى الحصول على الامن على حساب السلام، وعلى حساب الحقوق المشروعة في استعادة الاراضي اللبنانية المحتلة، ويرفض عودة اللاجئين الفلسطينيين الى ارضهم ودولتهم المستقلة التي هي حق مقدس وتاريخي لهم.

ايها العسكريون،

ان اسرائيل بسلوكها المتماذي في القتل والتدمير تدفع المنطقة نحو المواجهة الشاملة، وعلى المجتمع الدولي ان يضع حدا لهذا الاعتداء المستمر منذ ستة وسبعين عاما. وحتى احقاق الحق، علينا التمسك بخيار الثبات ومواجهة الاعتداء على وطننا لاسيما في جنوبنا العزيز الذي طالت درب جلجلته.

ايها العسكريون،

في هذه المناسبة، لا يسع اي لبناني الا ان ينحني للذكرى التي اعطت ولا تزال درسا في مغزى استعادة السيادة، والحفاظ على الكرامة الوطنية بالوسائل التي يقررها اللبنانيون بانفسهم. في 25 ايار، استعدنا السيادة، وعلينا الاستمرار في مواجهة الصعوبات والتحديات لاستكمال بناء مؤسسات الدولة. عشتم، عاش الامن العام وعاش لبنان".

الخلاف

من مصر إلى قطر إلى بروكسل
اللواء البيسري لمسؤولين أوروبيين:
إستراتيجيتكم لا تخدم إستقرار لبنان

تلبية لدعوات رسمية وُجّهت إليه من قطر مصر وبلجيكا، أجرى المدير العام للأمن العام بالانابة اللواء الياس البيسري محادثات مع المسؤولين فيها تناولت، الى التعاون والتنسيق الأمني، ملف النزوح السوري في لبنان والجراءات التي تتخذها السلطات اللبنانية. في لقاءاته عرض وجهة النظر اللبنانية من النزوح وابعائه، مشدداً على الاخطار الناجمة عن تدفق النازحين بمستوياتها الاجتماعية والاقتصادية والأمنية والسكانية، بينما يحبه لبنان اصرار المجتمع الدولي، لاسيما الاتحاد الأوروبي، على ابقاء النازحين السوريين على الاراضي اللبنانية دوفاً المساهمة في اعادتهم الى بلادهم وتقديم المساعدات المالية اليهم

هناك. على انه اكد ان القوانين اللبنانية تفرض على النازحين كما على كل اجنبي في لبنان ويُرحّل من هؤلاء من لا يستوفي شروطها. اولى المحطات كانت مصر زارها اللواء البيسري في 13 ايار و14 منه بدعوة من مدير المخابرات المصرية عباس كامل اهم المستشارين الامنيين للرئيس المصري عبدالفتاح السيسي. دار الحديث عن الدور الذي تضطلع به القاهرة في جهود وقف حرب غزة، بينما تناول اللواء البيسري تأثيرها على لبنان. في ما اكدها في مناقشاتهما مقارنة وضع المنطقة و"اعادة جمع القوى العربية كي تتمكن من مواجهة مشكلاتها التي نجمت عنها خصومات وتباعد يقتضي ازالتها واعادة



القوانين اللبنانية تسمح بالعبور لا باللجوء.

شروط الاقامات
القانونية قرار سيادي
لبنان

اجرى اللواء البيسري فيها محادثات مع مسؤولين اوروبيين امنيين ابرزهم رئيسة امن الدولة في بلجيكا الى مسؤولين آخرين معنيين بالمساعدات الانسانية المقدمة الى النازحين السوريين في بلدان الجوار التي تدفقوا عليها، تناولت ملف النزوح السوري في لبنان والتباين بين موقف لبنان والاتحاد الاوروبي. اضافة الى زيارته مقر حلف شمال الاطلسي (الناتو) في بروكسل.

قدم اللواء البيسري امام محدثيه وجهة نظر لبنان حيال النزوح السوري وتداعياته على الداخل اللبناني بتأثيراته القطاعية شتى، متوقفاً عند "مدى حجم النزوح وضخامته في بلد صغير كلبان بعدد سكانه وتنوع مجموعاته الاجتماعية وتمايزه بالديموقراطية التوافقية"،

الى مناقشة قضايا امنية ثنائية مع نظرائه، اكد اللواء البيسري ان "قوة لبنان تكمن في علاقاته العالمية والعربية التي ترسخ ايمانه بالتعاون الأمني الهادف"، مشيراً الى ان "التعاون الأمني من مهماتنا وتواصلنا مع المجتمع الدولي والدول الصديقة والشقيقة عنوان واستراتيجية بالنسبة الينا".

دارت مناقشات المؤتمر من حول وضع المنطقة ومشكلاتها الأمنية ناهيك بالعالم. وكان استهل بكلمة لرئيس الحكومة القطرية وزير الخارجية الشيخ محمد بن عبد الرحمن بن جاسم آل ثاني، تعاقب بعده ممثلو الدول المشاركون.

في ما ادلى به اللواء البيسري ان لبنان "جزء من المنطقة يتأثر بامنها ويسعى دائماً الى ان تكون الدول المجاورة في امن واستقرار كي يتأثر ايجابا بها"، متوقفاً عند ما يجري في الجنوب وتعرضه الى الاعتداءات الاسرائيلية "التي لا يكف عن انتهاك سيادة الاراضي اللبنانية". اضاف: "تجهد لتحقيق الامن والاستقرار وتوافرها في دول البحر المتوسط ونحن معنيون مباشرة به ونضطلع بدورنا كجزء لا يتجزأ من حوضه ومعنيون ايضا بالامن العالمي".

ثالثة المحطات كانت بروكسل من 22 ايار الى 26 منه، عشية انعقاد مؤتمر دعم سوريا،

مشدداً على "حساسية تأثره بكل ما يمس توازناته الدقيقة".

تطرق الى الاوضاع الاقتصادية والمالية والسياسية اللبنانية غير المسبوقة، متوقفاً عند اعباء النزوح السوري واستمرار علاقات لبنان بسوريا وتواصلهما لمعالجة المعضلة. الا انه دعا الى ان "يعود السوريون الى بلادهم بالتعويل على القوانين الدولية".

وشدد على ان الترحيل الذي يرقاه الامن العام اللبناني "طوعي وآمن مع اخضاع الراغبين في البقاء في لبنان لشروط الاقامات القانونية وهو قرار سيادي يستند الى حاجتنا. القانون يطبق في لبنان على السوريين كما على سواهم من الاجانب المقيمين، وهو يتطلب استيفاء الاجراءات والشروط القانونية سوى ذلك لكل غير شرعي يصير الى ترحيله للفور".

واكد امام محدثيه اصرار لبنان على تسلم داتا النازحين السوريين على ارضه كاملة من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين UNHCR "لأن تسلمنا اياها كاملة جزء من سيادتنا ومن حقنا في السيادة لمعرفة المقيمين على اراضنا كي نتمكن من تخفيف تداعيات النزوح ومعالجته خصوصاً واننا نميز بين النازح الاقتصادي وذاك الذي يحتاج الى حماية سياسية وامنية علماً ان مناطق عدة اضحت آمنة ومستقرة داخل سوريا يقتضي اعادتهم اليها وتقديم المساعدات لهم فيها".

قال اللواء البيسري ان "حل قضية النزوح السوري سهل مقدار السعي الجدي والجهد المتواصل لإيجاد اقتراحات مناسبة لحل هذه المشكلة". واذف انه "تمت ايضا مناقشة بعض الحلول ومنها حل المناطق الآمنة داخل سوريا، اما الذين لا يريدون العودة الى بلادهم فلتعكف مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين على ايجاد حل بتوطينهم في بلد ثالث. لبنان ليس بلد لجوء بل هو نقطة عبور ليس الا، وقوانيننا لا تسمح لنا بقبول اللجوء ولا بلد نزوح".

صارح اللواء البيسري محدثيه، حيال تناقض وجهتي النظر اللبنانية والاوربية، بالقول ان "وجهة نظركم لا تخدم استراتيجيتكم اذا كنتم دعاة استقرار في لبنان والمنطقة".

الخلاف

غاصب مختار
journalist.70@gmail.comأسئلة "مشروعة" حول الدعم الأوروبي للبنان
هل تستبطن المليار يورو قرار إبقاء النازحين السوريين؟

بعد حراك لبناني سياسي وديبلوماسي مكثف، بدّل الاتحاد الاوروبي موقفه من معالجة موضوع النازحين السوريين، بحيث بات حسب تعبير مسؤوليه "اكثر تفهما لوضع لبنان والاعباء التي يتحملها"، بعدما تدفق الالاف منهم الى دول اوروبا بطرق غير شرعية، مما اثار قلقا من تفاقم هذه الهجرة الكثيفة وتأثيراتها السلبية على الدول كما كانت على لبنان

توجت اوروبا حراكها نحو لبنان الشهر الماضي بزيارة الرئيس القبرصي نيكوس خريستودوليدس ورئيسة المفوضية الاوروبية اورسولا فون دير لاين، اللذين اعلنا عن حزمة مساعدات مالية للبنان بقيمة مليار يورو، للفترة الممتدة من السنة الجارية وحتى عام 2027. تخصص وفق بيان بعثة الاتحاد الاوروبي في لبنان لقطاعات الخدمات الاساسية مثل التعليم والحماية الاجتماعية والصحة والمياه للشعب اللبناني. كما ان الاتحاد الاوروبي سيواكب اصلاحات الاقتصادية والمالية والمصرفية الملحة. علاوة على ذلك، سيجري تقديم الدعم للجيش اللبناني والقوى الامنية الاخرى على شكل معدات وتدريب لادارة الحدود ومكافحة التهريب، بما في ذلك مكافحة الاتجار بالبشر وتهريبهم.

لكن ما ورد في "خلفية" البيان الذي وزعته بعثة الاتحاد الاوروبي في لبنان، يشير بوضوح الى ان الاموال التي سيقدمها الاتحاد للبنان لا تستفيد منها الدولة اللبنانية واللبنانيون حصرا كما قيل واعلن رسميا، بل سيشاركون فيها اللاجئون والمهجرون داخليا والمجتمعات المضيفة، في التعليم والصحة والحماية الاجتماعية. فهل سيتمكن اللبنانيون من الاطلاع على تفاصيل برنامج المساعدات؟

لكن الجديد في الموقف الاوروبي، ما اعلنته فون دير لاين عن "مساعدة لبنان في ادارة الهجرة، ونحن ملتزمون ابقاء المسارات القانونية مفتوحة الى اوروبا، وإعادة توطين اللاجئين من لبنان الى الاتحاد الاوروبي". وهو الامر الذي اثار التباسا، هل يشمل اللاجئين السوريين فقط، ام اللبنانيين الراغبين ايضا بالهجرة، كما اثار مواقف رافضة للقرار الاوروبي؟ عدا المخاوف مما تم تسربه اعلاميا

من "معلومات عن اقتراح اوروبي قبرصي مشترك يسمح ببقاء مليون ونصف مليون نازح في لبنان بعد تسوية اوضاعهم، على ان يوزع العدد الذي يزيد عن ذلك والذي يقدر بنحو مليون نازح على دول اخرى". ما زاد في المخاوف عدم وضع اليات تنفيذية للقرار الاوروبي حول كيفية صرف المساعدات، وقد ذكرت فادير لاين "اننا سننظر في كيفية جعل مساعدة الاتحاد الاوروبي اكثر فاعلية. ويشمل ذلك استكشاف كيفية العمل على نهج اكثر تنظيما للعودة الطوعية الى سوريا، بالتعاون الوثيق مع المفوضية السامية للامم المتحدة لشؤون اللاجئين. في الوقت نفسه، ثمة حاجة الى تعزيز الدعم من الاسرة الدولية لبرامج الاغاثة الانسانية والتعافي المبكر في سوريا".

لكن رئيس المجلس النيابي نبيه بري اقترح حسب المعلومات خلال لقائه الضيفين الاوروبيين، تشكيل لجنة مشتركة بين لبنان والاتحاد الاوروبي للبحث في الالية التنفيذية. وجدد التاكيد على اهمية التواصل مع سائر الاطراف المعنية بمقاربة ملف النازحين مع الحكومة السورية، وقد لاقى الاقتراح ترحيبا من رئيسة المفوضية الاوروبية.

وفهم عدد من النواب الذين شاركوا في اللقاءات مع الوفد الاوروبي، ان اوروبا ستعيد توطين من تنطبق عليهم صفة اللجوء من اصحاب الكفايات العلمية والفنية فقط، تبعا لحاجتها الى اليد العاملة الاختصاصية في قطاعات معينة. فالالاتحاد الاوروبي يحتاج الى معالجة سريعة لملف الهجرة غير الشرعية الى دوله لأنه مقبل على انتخابات البرلمان الاوروبي وهيئات المفوضية، وقادة دول الاتحاد يبحثون عن انجازات شعبية.

وقال: "بعد الاتصال برئيس الوزراء السوري، تم اعطاء التوجيه للمدير العام للامن اللبناني بالانابة اللواء الياس البيسري لمتابعة هذا الملف حيث سيوزر سوريا قريبا، وعند



وزير الشؤون الاجتماعية هكتور حجار.

الضرورة سيزورها وزير الخارجية عبدالله بوحبيب. اي سوري يقيم في لبنان اقامة غير شرعية سيتم ترحيله، وسينظر في جميع المسجلين نظرة تختلف عن النظرة المخصصة لغير المسجلين".

في المحصلة، جرى ابلاغ الوفد الاوروبي بانه "سيتم تفعيل اجراءات ترحيل السوريين الذين دخلوا بطريقة غير شرعية ولا تنطبق عليهم صفة النزوح". لكن لا شيء ملموسا حتى الان، ويبقى الكلام من دون ترجمة فعلية. ما حصل عليه لبنان فقط من خلال اعادة القضية الى جدول الاولويات الدولية، هو السماح باعادة النازحين غير الشرعيين اذا امكن، وهو امر معقد وسيخضع لعملية اختبار جدية في الفترة المقبلة، خصوصا ان الضوء الاخضر الاوروبي ليس واضحا حتى الان، لكن الهم الوحيد لدى اوروبا هو اقفال الشاطئ اللبناني الذي بات يشكل منطلقا لعمليات هجرة غير شرعية للسوريين، الى قبرص ومنها الى اوروبا. بينما المشكلة الاكبر التي يعانيها لبنان هي ضبط الحدود البرية التي تحتاج الى عديد وعناد كبيرين لمنع تسلل النازحين غير الشرعيين ولاسباب اقتصادية بهدف العمل والكسب المادي وتحويل الاموال

”

الهبة جزء لا يتجزأ من مسار دعم النازحين

الاموال التي سيقدمها الاتحاد الاوروبي لن تستفيد منها الدولة اللبنانية وحدها

“

الى سوريا، او بسبب الرغبة بالهجرة من لبنان عبر البحر وبكلفة تفوق العشرة الاف دولار لكل عائلة. فمن اين يأتي هؤلاء بالاموال اذا كانوا محتاجين لها فعلا في بلادهم؟ ولماذا لا ينفقونها هناك؟

لهذا كله، اثار قرار الاتحاد الاوروبي تقديم المليار يورو بالشروط والمعايير والتوجهات التي اوردها مكتب بعثة الاتحاد في بيروت، معارضة نيابية وسياسية واسعة، حتى ان بعض وزراء حكومة تصريف الاعمال كالوزيرين عصام شرف الدين وهكتور حجار

اعترضا عليها، منتقدين توجه المبطن لهذه المساعدة.

هذه المعارضة الواسعة لبقاء النازحين في لبنان، دفعت رئيس الحكومة الى الطلب من رئيس المجلس تخصيص جلسة نيابية عامة للبحث في كل ما يتعلق بقضية النازحين ومن ضمنها المساعدة الاوروبية المقترحة.

لذلك يبقى الاساس هو تبني الاتحاد الاوروبي لمطلب لبنان العمل على اعتبار ان هناك مناطق آمنة في سوريا يعود اليها النازحون وبخاصة غير الشرعيين او الذين لا تنطبق عليهم صفة النزوح القانونية، وهذا يحتاج الى قرار اوروبي موحد، علما ان الرئيس القبرصي يدفع في هذا الاتجاه، وفي المرحلة الثانية سيكون العمل على هذه النقطة.

على خط آخر يتعلق بتنظيم وجود النازحين، لم يؤكد ممثل مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين (unhcr)، في لبنان ايفو فرايسن في حديث صحافي نية المفوضية تزويد المديرية العامة للامن العام معلومات اكثر تفصيلا عن الداتا المسلمة الى المديرية والمتعلقة بالسوريين المسجلين على لوائحها. هذا الموقف يعكس نية مبيتة بعدم السماح للبنان بمعرفة عدد السوريين الذين تنطبق عليهم صفة اللجوء من اجل معالجة اوضاعهم، استنادا الى مضمون المذكرة الموقعة بين الدولة اللبنانية والمفوضية عام 2003. ويسمح تاليا بمعالجة اوضاع السوريين الباقين، الذين لا تنطبق عليهم صفة اللجوء، وتطبيق القوانين اللبنانية عليهم. وزير الشؤون الاجتماعية هكتور حجار تحدث الى "الامن العام" عن رؤيته لمعالجة ازمة النازحين، وملاحظاته على ما عرضه الاتحاد الاوروبي مؤخرا.

■ هل من معطيات لديك عن آلية صرف المساعدة الاوروبية ولمن ستعطى وبناء على اي معايير سيتم توزيعها؟

□ صحيح ان الية الاوروبية ليست بالامر الجديد، فلبنان يتلقى هبات عبر الامم المتحدة لدعم السوريين والمجتمع المضيف، لكن هذه الية هي جزء لا يتجزأ من مسار دعم النازحين. المشكلة في تظهير الموضوع ◀



Engineering & Real Estate Solutions



البحر فكيف سيتمكن من حماية البر؟ وعبر البدء بحلول للنازحين، ومطالبة أوروبا بالسماح بهجرة السوريين الموسمية عوضاً من أن نبشر شبابنا بالذهاب إلى أوروبا موسمياً.

■ ألا ترى وجوب ضبط المعابر البرية أكثر من ضبط البحر لكثرة تسلل النازحين برا؟
□ كان من الأجدي بنا حماية أرضنا، ولبنان لم يستفد إلا بالقليل لا بل خسر، إذ أن الجيش ستصبح مهمته حماية أوروبا من دون أن يكون لنا الامكانيات الفعلية للعمل. المشكلة هي في الهجرة غير الشرعية، ولم يحصل تطرق إلى وضع النازحين الحقيقيين في لبنان. المشكلة في مكان آخر.

■ أين مكنم المشكلة؟
□ تكمن في مسعى قبرص والاتحاد الأوروبي لحل مشكلة الهجرة غير الشرعية عبر البحر إلى دول أوروبية لحماية أنفسهم لا لمعالجة مشكلة لبنان مع النزوح. نحن لا مشكلة لدينا في توفير أمن أوروبا، لكننا نريد من قبرص وأوروبا أن تعترف بأن هناك مشكلة في الأعداد الكبيرة للسوريين في لبنان. إذا فكرنا فقط في حماية البحر فقط من دون التفكير الجدي في عودتهم إلى بلادهم، سيقع لبنان في حالة أرباك كبيرة.

ثمة أسئلة حول الآليات التنفيذية للقرار الأوروبي لصرف المساعدات

وكأنه انتصار، بينما كان يمكننا تأمين شروط أفضل للبنانيين والسوريين عبر هذه المشاورات.

■ لاقت المبادرة الأوروبية معارضة شديدة نيابية وسياسية ومن بكركي، هل ترى من مخاوف جدية من محاولة إبقاء النازحين في لبنان؟

□ أنا أرفض أسلوب رئيس الحكومة في تلقف المفاوضات مع رئيسة المفوضية الأوروبية، أن جل ما تم تحقيقه هو إعادة تدوير أرقام المساعدات مع زيادة مهمة حماية الشاطئ للحوّل دون نزوح السوريين إلى أوروبا. كان من الأجدي على لبنان الضغط في اتجاه مستويات عدة: في موضوع مبلغ المساعدات، وفي مسألة السلة المتكاملة ضمن معادلة إذا حمى لبنان

وكأنه انتصار. ما حصل هو إعادة توزيع لهذا المال، لكن بزيادة مالية بسيطة، والرئيس ميقاني قال هذا الكلام. أوروبا تدعم لبنان وكل دولة تستضيف نازحين سوريين، ويقاؤونهم في لبنان يوجب على أوروبا ودول أخرى توفير المال لهم وهذا ما حصل. هناك إعادة توزيع للأموال الآتية من الاتحاد الأوروبي، وهي ليست فقط للبنانيين كما أعلن الرئيس ميقاني، بل للنازحين أيضاً وللمقيمين وللأمن البحري والأمن البري وبعض المشاريع الاجتماعية.

■ صدر كلام عن إعلان الوفد الأوروبي تشجيع أوروبا اللبنانيين على الهجرة الموسمية إلى دول الاتحاد في مقابل بقاء نحو مليون ونصف مليون نازح. ما هي حقيقة هذا الموضوع وتفصيله؟

□ أرفض وصف ما جرى بالإنجاز الكبير، فالسياق الذي أتت فيه هذه المساعدة جاء بعدما استجبت أزمة الهجرة غير الشرعية للسوريين من لبنان إلى قبرص وفي نتيجتها تحرك الاتحاد الأوروبي. فلتفتح أوروبا باب الهجرة الموسمية للسوريين بدل اللبنانيين. إن المشكلة هي في تظهير هبة المليار يورو وموضوع التأشيرات للهجرة الموسمية والعمل في أوروبا

ماذا تقول الكتل بعد التوصية النيابية للحكومة؟ إجماع على تنفيذها وإلزام أوروبا بالقرار اللبناني

دخل المجلس النيابي بقوة على قضية اعادة النازحين السوريين، وعقد جلسة عامة حضرتها كل الكتل النيابية، حتى المقاطعة منها للجلسات التشريعية، واصدرت توصية للحكومة من تسع نقاط اعتبرها النواب ملزمة، وخارطة طريق للسلطة التنفيذية تعتمد عليها لتنفيذ قرار الاجماع الوطني بمعالجة ملف النزوح محليا وعبر اتصالات خارجية مع الدول المعنية، بما فيها سوريا

هي من المرات القليلة، بل النادرة، التي تجمع فيها الكتل النيابية على موضوع وطني حساس وخطير له انعكاسات سلبية على مجمل اوضاع لبنان من كل النواحي. وقد تصدى المجلس النيابي لموضوع النزوح غير الشرعي بعد زيارة رئيسة المفوضية الأوروبية فون دير لاين والرئيس القبرصي نيكوس خريستودوليدس الى بيروت، وطرح وجود قرار اوروبي بحزمة مساعدات مالية للبنان بقيمة مليار دولار مقسطة على اربع سنوات، بعدما تفاقمت مخاطره الاقتصادية والمعيشية والصحية والبيئية والامنية والتربوية والديموقراطية. وضع المجلس يده على الملف عبر التوصية التي سرعان ما حملها في اليوم التالي رئيس الحكومة نجيب ميقاتي ووزير الخارجية عبدالله بوحبيب الى اجتماعات القمة العربية التي عقدت في

المنامة عاصمة مملكة البحرين، وطرحها امام المجتمعين من الزعماء العرب وفي اللقاءات الثنائية التي عقدها، لاسيما في لقاء رئيس الحكومة مع الامين العام للأمم المتحدة انطونيو غوتيريش الذي حضر القمة، بما ان جزءا اساسيا من التوصية له علاقة بضرورة تعاون المنظمات الدولية وبخاصة المفوضية السامية العليا لشؤون اللاجئين مع لبنان، وفي لقاء الوزير بوحبيب مع وزير الخارجية السورية فيصل المقداد.

في هذا السياق، حدد عدد من النواب من ممثلي الكتل النيابية لـ"الأمن العام" الخطوات التنفيذية المطلوب من الحكومة سلوكها، وفق الاسئلة التالية:

1- لماذا لم تناقش الجلسة موضوع الهبة الى سوريا الأوروبية وموضوع الهجرة الموسمية للبنانيين؟

2- هل اطلعتم على تفاصيل الاتفاق الذي جرى بين الحكومة والمفوضية الأوروبية؟
3- ماذا سيفعل المجلس اذا لم تنفذ الحكومة مضمون التوصية؟
4- ما المطلوب بعد التوصية النيابية لاسيما اذا استمر المجتمع الدولي في تجاهل مطالب لبنان؟
5- هل يمكن للبنان ان يعالج منفردا هذه القضية عبر الاجراءات التي اتخذتها الوزارات المعنية والبلديات لتخفيف اعداد النازحين غير الشرعيين؟

6- كيف يمكن الضغط على الدول والمنظمات الدولية الرافضة لعودتهم من اجل تحقيق مكاسب للبنان؟

7- هل من دور تنفيذي للنواب يساعد الحكومة في تحقيق التوصية عبر اتصالات او لقاءات او زيارات للدول المعنية؟

في الضغط والمطالبة، خاصة ان هناك قوى سياسية في المجلس النيابي ممثلة في الحكومة وهي تشارك في هذه المطالبة".
عن المطلوب بعد التوصية النيابية لاسيما اذا استمر المجتمع الدولي في تجاهل مطالب لبنان؟ اجاب: "المطلوب هو ان تطبق الدولة اللبنانية القانون على كل الاراضي وتثبت سيادة الدولة وسلطتها على اراضيها. اليوم، المجلس النيابي الذي يمثل الشعب بكل اطيافه، يعطي التغطية

وليس من الاكيد ان هناك عرضا رسميا، بل هو كلام عام عن الاستمرار في تقديم الدعم للبنان".
هل من خطوة او توجه للمجلس اذا لم تنفذ الحكومة مضمون التوصية؟ قال: "ليس للمجلس ادوات كثيرة للتصرف في الوقت الحالي، الا رفع التوصية والاسئلة للحكومة. فلا يمكنه طرح الثقة حاليا لانها لم تنل منه الثقة في الاساس وهي في حكم المستقلة. يمكن للمجلس النيابي ان يستمر

عضو كتلة الجمهورية القوية نائب رئيس الوزراء الاسبق غسان حاصباني، قال: "ليس هناك من هبة رسمية تتطلب موافقة مجلس النواب حتى الان، وما تم الكلام عنه هو مساعدات كانت قائمة في السابق ولا شيء جديد يذكر".
حول تفاصيل العرض الذي قدمته المفوضية الأوروبية للحكومة وما رأي الكتلة به؟ اجاب: "لم نطلع على عرض المفوضية الأوروبية الذي قدمته للحكومة،

السياسية للقوى الامنية المولجة تطبيق القانون للقيام بعملها. يمكن للبنان منفردا معالجة جزء كبير من المشكلة، لكن هناك دور ايضا للدول المانحة للنازحين والامم المتحدة لدعم هذه الخطوات، منها اعادة النظر في برامج التمويل، واعطاء الداتا كاملة للدولة اللبنانية، والنظر في مساعدة المواطنين السوريين داخل الاراضي السورية او اعادة توزيعهم على دول تقبل اللجوء".
عن سبل الضغط او التأثير على الدول والمنظمات الدولية الرافضة لعودتهم لتحقيق مطالب لبنان اعتبر انه "يجب الاستمرار في الضغط الدبلوماسي، وتطبيق القوانين على الاراضي اللبنانية، والاصرار على احترام مفوضية النازحين لاتفاقياتها مع لبنان، وضبط الحدود اللبنانية".



عضو كتلة الجمهورية القوية نائب رئيس الوزراء الاسبق غسان حاصباني.

قبلان: جلسة مساءلة ومحاسبة في حال التلوكو

عضو كتلة التنمية والتحرير النائب قبلان قبلان اشار الى انه تمت مناقشة كل الجوانب المتعلقة بملف النزوح السوري، وقد افاد الرئيس ميقاتي انه لم يوقع اي التزام لهذه الجهة.
عن تفاصيل الهبة المالية، قال: "الهبة ليست جديدة بل هي مقررة سابقا، وكل ما في الامر هو تقريب الدفعات وتبسيطها ليس الا".
حول الالية التنفيذية، اعتبر ان التوصية النيابية "غير ملزمة للحكومة رغم تعهدها بمباشرة العمل على تنفيذها من خلال التواصل مع الجهات المعنية في سوريا والمجتمع الدولي. وفي حال لم تلتزم الحكومة تنفيذ التوصية او تلكأت او فشلت سنعمل على متابعة حث الحكومة على القيام بدورها لايجاد حل مناسب من ضمن التوصية المعتمدة. فاذا لم تبادر الحكومة الى القيام بهذا الواجب، كما تمت مناقشة الموضوع امام الهيئة العامة، فستكون هناك جلسة للمناقشة والمحاسبة".



عضو كتلة التنمية والتحرير النائب قبلان قبلان.

ابوالحسن: هذا المطلوب من الحكومة

امين سر كتلة اللقاء الديمقراطي النائب هادي ابوالحسن اشار الى انه "تمت مناقشة موضوع الهبة الاوروبية وعرض رئيس الحكومة رده على استفسارات النواب واقتنع النواب بالرد على ان الهبة هي دفعة لمدة اربع سنوات. اما بالنسبة الى الهجرة الموسمية، فقد اوضح رئيس الحكومة في رده خلفيات الموضوع".



امين سر كتلة اللقاء الديمقراطي النائب هادي ابوالحسن.

ابي رميا: لنستخدم التهويل بالهجرة الدائمة الى اوروبا

اعتبر عضو كتلة لبنان القوي سيمون ابي رميا ان الرئيس ميقاتي "شرح ان الهبة ليست مستجدة بل تكملة لمسار بداه الاتحاد الاوروبي منذ مدة طويلة، تشمل تقديم مساعدات سنوية للبنان. اما حول الهجرة الموسمية، فان الاتحاد الاوروبي يقيم اتفاقيات لمساعدة الدول التي تستقبل لاجئين يشكلون عبئا اقتصاديا عليها، وتوفير مقومات اقتصادية لحياة كريمة، كما يقولون عبر توفير فرص عمل موسمية في قطاعات معينة، مثل قطاف العنب في فرنسا لتصنيع النبيذ. لذلك

في حال لم تنفذ الحكومة التوصية قال: "عندها ستعقد جلسة ثانية للمجلس ويحصل نقاش حول خطة الحكومة واين وسائل تطبيقها وما هي النتيجة؟ حول تجاوب الجهات المعنية لاسيما مفوضية اللاجئين؟ قال: "لنعد الى جوهر الموقف. نحن قلنا في مقاربتنا ضرورة الزام مفوضية اللاجئين التعاون والتنسيق مع الامن العام اللبناني استنادا الى المذكرة الموقعة بينهما وتسليم كل البيانات واجراء المسح والتصنيف، والفئة التي تشملها العودة يجب ان تعود. المطلوب ان تضع الحكومة خطة تفصيلية وان تحملها الى مؤتمر الاتحاد الاوروبي في بروكسل، وان تقوم وفق اقتراح كتلتنا بطرح الخطة على سفراء الدول المعنية وتحميل دولهم المسؤولية معنا، فدول الاتحاد الاوروبي مع الدولة السورية معنية بالعودة كما الدولة اللبنانية معنية ايضا. نقترح من ضمن الالية التنفيذية ان يقوم سفراء لبنان في العالم بطرح هذه القضية، واطلاق حملة اعلامية تواكب كل هذا التحرك للضغط بعيدا من التحريض والعنصرية ضد النازح السوري، لكن بتحميل المسؤولية لكل من يجب ان يتحملها ومن ضمنها البلديات وفق قرارات وتعاميم وزارة الداخلية. كذلك المطلوب ان تتواصل الحكومة مع السلطات السورية للبحث في موضوع ضبط الحدود وتحديد الاماكن الامنة في سوريا، وعلى النازح ان يختار اي بقعة في سوريا يمكن ان يكون فيها".

واوضح انه ليس هناك دور تنفيذي لمجلس النواب "بل هو دور رقابي وعرض افكار ومواقف، اما الاليات التنفيذية فهي من مسؤولية الحكومة".

تصريف اعمال وبالتالي المجلس لا يستطيع ان يحاسب الحكومة في اي موضوع. لكن رئيس الحكومة دعا الى عقد جلسة حكومية لقرار التوصية رسميا والتعاطي لبنانيا ومع المجتمع الدولي بناء لهذه التوصية. هذا في ذاته يعتبر تجاوبا من الحكومة مع تنفيذ التوصية". وعن المطلوب بعد التوصية، اوضح ابي رميا انه "من الواضح ان المجتمع الدولي لا يتعاطى مع النزوح السوري من باب المصلحة اللبنانية، بل من باب المصلحة الاوروبية. لكن الايجابية

الجديدة اننا بدأنا نسمع اصواتا من عدد من دول اوروبا كالدول الثمان تطلب من سائر دول الاتحاد الاعتراف ان هناك مناطق آمنة في سوريا ويجب اعادة النازحين اليها، وهذه طبعا بداية ايجابية. اضافة الى تحرك قبرص واليونان ودول اخرى تتعلق بعدم قدرة لبنان على ضبط حدوده البحرية، وبالتالي يجب ان يعود النازحون الى سوريا حتى لا ينفتح باب الهجرة غير الشرعية الى اوروبا. على لبنان حتما مسؤولية اساسية في ملف العودة، فهو الوحيد القادر على معالجة الموضوع عبر تطبيق القوانين، بدءا من العمالة غير الشرعية والوجود غير الشرعي. كذلك على لبنان ان يلعب دوره ويتعاطى مع الموضوع بارادة صلبة ويرد المخالفين الى سوريا، اضافة الى اقفال المعابر غير الشرعية وهذه مسؤولية وطنية لا يجب ان نهرب منها ونرميها على المجتمع الدولي. لدى لبنان الامكانيات من خلال الجيش والاجهزة الامنية والادارية والبلديات للتخفيف من الوجود السوري من خلال تطبيق القوانين".

حول سبل التعاطي مع المنظمات الدولية التي تتجاوز القوانين والسيادة اللبنانية، قال: "حتما هناك منظمات دولية وغير دولية تتعاطى مع هذا

عضو كتلة لبنان القوي سيمون ابي رميا.



يتعاطى مع الدول الاوروبية من باب التهويل بأن موضوع النزوح لن يبقى عبئا على لبنان بل يمكن ان يتحول عبئا على هذه الدول بسبب الهجرة الدائمة من لبنان اليها. هذا اسلوب من اساليب الضغط التي يمكن او يجب استعماله في وجه المجتمع الدولي ليأخذ في الاعتبار مطالب لبنان".

الملف من باب المصلحة الخاصة بها، لاسيما من الباب المالي لتستفيد من دول معينة تحت شعار مساعدة النازحين لعيش حياة كريمة. لذلك يجب ان الضغط يتوجه الى دول الغرب للتعاطي مع هذا الملف وفق المصلحة اللبنانية لشرح خطورة هذا القرار على مصلحة لبنان. والا على لبنان ان

التوصية النيابية

الامكانيات اللازمة للاجهزة العسكرية والامنية من اجل ضبط الحدود البرية، والتنسيق مع الجانب السوري للمساعدة من الجهة المقابلة، وحصار حركة الدخول والخروج عبر المعابر الشرعية بين البلدين.

6- الطلب من اجهزة الامم المتحدة كافة، لاسيما مفوضية اللاجئين والجهات الدولية والاوروبية المانحة اعتماد دفع الحوافز والمساعدات المالية والانسانية للتشجيع على اعادة النازحين الى بلدهم، ومن خلال الدولة اللبنانية ومؤسساتها او موافقتها، وعدم السماح باستغلال هذا الامر للايحاء بالموافقة على بقائهم في لبنان وتشجيع هذه الجهات على تامين مثل هذه التقديرات في داخل سوريا.

7- الاستفادة من القرارات الصادرة عن الامم المتحدة، ومنها قرارها حول خطة التعافي المبكر الصادر العام 2021، حيث يمكن ان يشكل المدخل لتسريع العودة الى الداخل السوري، عن طريق المساعدات لتأهيل البنى التحتية من دون تعرض الدول المانحة لعقوبات قانون قيصر.

8- نقل رسالة واضحة للدول والهيئات العاملة بملف النزوح بأن لبنان لم يعد يحتمل جعله سدا امام انتقال النازحين الى بلدان اخرى، وانه بكل الاحوال لن تكون مهمته حماية حدود هذه الدول من امكان الانتقال اليها ممن يرغب او يحاول من النازحين مغادرة لبنان، وبأي وسيلة ممكنة.

9- التزام الحكومة بهذه التوصية وتقديم تقرير كل ثلاثة اشهر للمجلس النيابي حول مراحل تنفيذ ما تضمنته.

في ختام الجلسة النيابية المخصصة للبحث في ملف اللجوء وقبول هبة المليار يورو، اقر مجلس النواب توصية من 9 نقاط:

1- تشكيل لجنة وزارية برئاسة رئيس الحكومة وعضوية وزراء الدفاع والداخلية والمهجرين والشؤون الاجتماعية وقيادة الجيش والامن العام والامن الداخلي وامن الدولة، للتواصل والمتابعة المباشرة والحثيثة مع الجهات الدولية والاقليمية والهيئات المختلفة، لاسيما مع الحكومة السورية، ووضع برنامج زمني وتفصيلي لاعادة النازحين، باستثناء الحالات الخاصة المحمية بالقوانين اللبنانية والتي تحددها اللجنة.

2- تأكيد التزام لبنان مضمون الاتفاقية المشار اليها في المقدمة كأساس للمعالجة والزام مفوضية اللاجئين الوسائل الدبلوماسية تطبيق بنودها كاملة، واتخاذ الاجراءات اللازمة للتنفيذ وتقديم الاحصاءات والملفات الخاصة بالنازحين الموجودة لديها، والطلب منها التنسيق مع مكتبها في سوريا لتسهيل عملية اعادتهم الى بلدهم.

3- التزام واضح تطبيق القوانين النافذة التي تنظم عملية الدخول الى لبنان والاقامة فيه والخروج منه، والمراسيم التطبيقية ذات الصلة، وبقانون العمل اللبناني والقوانين الضريبية والرسوم البلدية وغيرها.

4- القيام بالاجراءات القانونية اللازمة لتسليم السجناء من النازحين الى السلطات السورية، وفق القوانين والاصول المرعية.

5- دعوة المجتمع الدولي والهيئات المانحة الى مساعدة الحكومة على تخصيص

تحقيق

أكرم حمدان
akh_shebaa@hotmail.comكيف يقرأ النواب دورهم الرقابي والتشريعي
ماذا عن الملفات المهمة كالنزوح و1701؟

في ظل استمرار أزمة الشغور الرئاسي، تطرح أسئلة وعلامات استفهام حول الدور المطلوب من نواب الأمة وفقاً للدستور، لاسيما أن هناك الكثير من العناوين التي تحتاج إلى اتخاذ قرارات وخطوات وطنية كملف النزوح السوري مثلاً وما يطرح حول تطبيق القرار 1701 بعد ارتفاع وتيرة الحرب الدائرة في الجنوب

حميد: الانقسام يزيد
من تحلل الواقع

■ ما هو الدور المطلوب من النائب بشكل خاص ومن مجلس النواب بشكل عام؟

□ أولاً بالنسبة إلى النائب ودوره، فهو يمثل الأمة جمعاء وفقاً للدستور ودوره التشريعي والرقابي يتعلق بمراقبة عمل الحكومة، لكن هناك دوراً إضافياً فرض على النائب بسبب فشل وتقصير الإدارات والوزارات المعنية، هو الدور المتعلق بمتابعة العمل الخدماتي للدائرة أو المنطقة التي يمثلها. أما ما يرتبط بالدور الرقابي والتشريعي والمحاسبي، فترى أن كثيراً من اقتراحات القوانين التي يتقدم بها النواب والمشاريع التي تأتي من الحكومة، تبقى معطلة بسبب الشلل الذي نعاني منه والواقع الانقسامى القائم.

■ هل تعتقد أنكم كنواب تقومون بالدور الرقابي والتشريعي المناط بكم؟
□ الإجابة تكمن في السؤال عن الدور الرقابي الذي يمكن القيام به في ظل الشغور الرئاسي أو وجود حكومة تصريف الأعمال، حيث أن الحد الأقصى الذي يمكن هو طرح أو نزع الثقة بوزير معين أو حتى بالحكومة كاملة. نظرياً هذا الأمر

قائم وموجود، إنما ما هو المرتجى في ظل الواقع، فالنتيجة لا شيء.

■ هل أنتم على بينة مما تقوم به الحكومة في مختلف الميادين ولماذا لا تتم دعوة الحكومة إلى جلسات مساءلة نيابية؟
□ لنكن موضوعيين، هذا الأمر مناط بالممارسة التي يقوم بها أي نائب أو كتلة. فالنائب من خلال دوره في اللجان النيابية أو حتى الهيئة العامة للمجلس النيابي، يمكنه في أحسن الأحوال أن يوصي الحكومة القيام بعمل ما في ظل الواقع الحالي، إنما ما يجب القيام به هو ممارسة الدور الوطني المناط بالنائب من خلال منح الثقة للحكومة أو القيام بأي عمل على مستوى مراقبة الحكومة.

هناك تعطيل وشلل
لعمل مجلس النواب في ظل
الشغور الرئاسي

ينص الدستور اللبناني لاسيما المادة 27 منه على أن النائب يمثل الأمة جمعاء، وهو يقوم بادوار وطنية متعددة منها الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية ومحاسبتها، وهناك الدور التشريعي حيث يقترح ويساهم في سن القوانين، كما أنه يتمتع بادوار أخرى. "الأمن العام" تابعت هذا الملف مع النواب أيوب حميد وفيصل كرامي وملحم خلف.

■ هل النواب على اطلاع ودراية بما يجري من اتصالات ومفاوضات تتعلق بملف النازحين السوريين مثلاً وما يجري في شأن تطبيق القرار 1701 والحرب في الجنوب وغير ذلك من الملفات المهمة؟
□ إن نتائج انتخابات العام 2022 الأخيرة انعكست سلباً على انتخاب رئيس للبلاد وهذا ما نعيشه اليوم لأنه لا يستطيع أي فريق أو طرف فرض رأيه على الآخرين. كذلك هناك تعطيل وشلل لعمل مجلس النواب بسبب تناقض الآراء والمواقف بين مؤيد لدور المجلس التشريعي والرقابي في ظل الشغور الرئاسي ووجود حكومة تصريف الأعمال، وبين معارض لأي عمل باستثناء ما سمي بتشريع الضرورة في حالات معينة. وإذا استمر واقع المجلس على ما هو عليه الآن، من الصعوبة أن يعود المجلس إلى دوره الطبيعي في شتى الميادين التشريعية والرقابية وغيرها. هناك مسألة الوجود السوري غير الشرعي، والعدوان الإسرائيلي على الجنوب والنزوح والتدمير وانعكاس هذا الواقع على قطاع كبير من اللبنانيين، بينما هناك من يتجاهل هذا العدوان ويعتبر أن لبنان يجب أن يكون في منأى

عما يجري في المنطقة. هذا الانقسام يؤدي إلى مزيد من تحلل الواقع اللبناني في انتظار فرصة للتلاقي والحوار للنهوض من الكبتة التي نعيشها اليوم. بالنسبة إلى القرار 1701، هناك كما نعلم الآلاف من الخروقات التي يمارسها العدو بشكل يومي وبشهادات الموفدين الدوليين وخصوصاً المبعوث الأميركي السامي الذي يبدو أنه هو من يمتلك القرار في الحل والربط، والذي قال إن الإسرائيلي لا يريد تطبيق القرار 1701 لأنه لن يوقف الطلعات الجوية فوق لبنان، رغم محاولات البعض الإيحاء بالقيام بدور من هنا أو هناك. نحن نسعى ونعمل من أجل تنفيذ القرار، لكن العدو هو الذي يمنع.

كرامي: الازمات تعطل
دورنا الرقابي والتشريعي

■ ما هو الدور المطلوب من النائب بشكل خاص ومن مجلس النواب بشكل عام؟
□ مهمات النائب الأساسية التي ينص عليها الدستور وطبيعة الحياة السياسية في لبنان تنحصر في مهمتين أساسيتين: المهمة الأولى هي التشريع، وهذه مهمة النائب ومجلس النواب مجتمعاً. أما المهمة الثانية فهي مراقبة عمل الحكومة ومساءلتها عند اللزوم وأحياناً يصل الأمر إلى طرح الثقة بوزير أو بحكومة كاملة وهذه أيضاً من المهمات الأساسية.

■ هل تعتقد أنكم كنواب تقومون بالدور الرقابي والتشريعي المناط بكم؟
□ قطعاً لا نقوم بذلك، والمجلس النيابي للأسف تعطلت لديه هذه المهمة. هناك بعض المهمات التشريعية التي لا يزال المجلس يقوم بها عبر الهيئة العامة أو اللجان النيابية المختصة، لكن الدور الرقابي

شبه منعدم وذلك عائد إلى مخالفات دستورية كثيرة، من أبرزها أن الحكومات في لبنان ومنذ فترة طويلة تحولت إلى صورة مصغرة عن المجلس النيابي. طبيعة التوافقات السياسية في لبنان التي جرت بعد اتفاق الطائف والتي تعتبر مخالفة لهذا الاتفاق أو تعرقل تنفيذه، هو فقدان المفهوم الطبيعي للأكثرية والأقلية أو للموالة والمعارضة، وهذا أمر ضروري جداً في أي نظام ديمقراطي وبرلماني لكننا وبالأسف تخلينا عنه.

■ هل أنتم على بينة مما تقوم به الحكومة في مختلف الميادين ولماذا لا تتم دعوة الحكومة لجلسات مساءلة نيابية؟
□ نحن على علم بما تطلعنا عليه الحكومة عبر تصاريح الوزراء أو رئيس الحكومة، لكن هناك أشياء كثيرة لا نكون على علم بها، قد يكون رئيس المجلس أحياناً على علم بها،



عضو كتلة التنمية والتحرير النائب أيوب حميد.

ليس بوصفه رئيس مجلس النواب، لكن بما يمثله كموقع سياسي أساسي في لبنان. هذا خلل، لذا المطلوب من الحكومة أن تمارس أعلى قدر من الشفافية، خصوصاً وأننا نعيش استثناءات على المستوى الدستوري ينبغي ترميمها في المرحلة الحاضرة. أما لماذا لا تتم دعوة الحكومة لأي مساءلة نيابية، فطالمت أنها تتمتع بالأكثرية، ومؤلفة من الكتل النيابية وتحظى بدعم الأكثرية، لا معنى لأي مساءلة نيابية.

■ هل النواب على اطلاع ودراية بما يجري من اتصالات ومفاوضات تتعلق بملف النازحين السوريين مثلاً وما يجري بشأن تطبيق القرار 1701 والحرب في الجنوب وغير ذلك من الملفات المهمة؟
□ بصراحة شديدة، النواب بوصفهم أعضاء المجلس التشريعي وبوصفهم نواب الأمة، ليسوا على اطلاع بهذه الطريقة الجادة ◀



النائب ملحم خلف.

كنا قد طالبنا باتهام جلسة مناقشة حوله، واخبار زيارات رؤساء الدول ورؤساء الحكومات او الوزراء الاجانب بمواضيع في اهمية الوضع القائم على حدودنا الجنوبية المشتعلة او موضوع اختناق الوطن نتيجة تمدد النزوح السوري العشوائي نستقيها كنواب فقط من الصحف ليس الا. حتى ان رئيس السلطة التشريعية الذي وصلته رسالة من دولة اجنبية تفرد بالجواب عليها من دون ان يتم عرضها على المجلس النيابي، او ان يتم مناقشتها، بتهميش كلي للمجلس النيابي وللحكومة ولو مستقلة ولرئيسها ولوزير خارجيتها. نشهد اليوم ممارسات احادية تختزل المؤسسات وتتخطى الصلاحيات، الى حد تعدي بعض السلطات على البعض الاخر، حتى ان دول عظمى تضرب عرض الحائط بالاصول الواجب احترامها، وتغطي الممارسات الداخلية الشاذة عن الدستور. على النواب الـ 128 ذات المسؤولية الشخصية والفردية، الامتثال الى احكام الدستور والشروع فورا في انتخاب الرئيس.

”
ممارسات احادية
تختزل المؤسسات
وتتخطى الصلاحيات
“

يمكن، فهي مستقلة، ولا بأي وزير فيها فهو مستقيل، ولا رقابة ولا مساءلة في ظل عدم انتظام الحياة العامة.

■ هل النواب على اطلاع ودراية بما يجري من اتصالات ومفاوضات تتعلق بملف النازحين السوريين مثلا وما يجري في شان تطبيق القرار 1701 والحرب في الجنوب وغير ذلك من الملفات المهمة؟ □ جواي هو وباللاسف كلا. ان النواب ليسوا على اطلاع بما يجريه الموفدون او المبعوثون الدوليون باي موضوع بهذه الاهمية، فترسيم الحدود البحرية لم يعرض ولم يناقش في البرلمان رغم اننا

القيام بمهامهم لا التشريعية ولا الرقابية ولا الانتخابية، فاحكام الدستور معلقة طالما ان لا رئيس للجمهورية، ولا تشريع في ظل خلو سدة الرئاسة ولا رقابة ولا حتى مساءلة لحكومة مستقلة. الديمقراطية تترنح امام حالة انقلابية بدأت تاخذ مسارا خطيرا بعد اختزال المؤسسات ببضعة اشخاص وانتفاء تطبيق احكام الدستور واختزال عدد من النواب برؤساء كتلهم الذين في اغلب الاحيان هم مرتنون لمصالح الخارج، مما يعطل عمل النواب ويترك للقوى السياسية مساحة ضيقة يستعملونها فقط للتفاوض على تقاسم السلطة.

■ هل انتم على بينة مما تقوم به الحكومة في مختلف الميادين ولماذا لا تتم دعوة الحكومة لجلسات مساءلة نيابية؟

□ من تسائل وكيف تسائل؟ ان الحكومة هي اساسا مستقلة بحكم الدستور منذ تاريخ انتخاب المجلس النيابي في ايار 2022، فكيف تحاسبها؟ ابسحب الثقة منها التي لم تحصل عليها اصلا من المجلس الحالي؟ وهي اساسا كحكومة مستقلة لا تقوم سوى بتصريف الاعمال، ويقتصر عملها على القيام بما يحافظ على المصلحة العليا للدولة. اما وقد طال امد هذه الحكومة المستقلة التي انتقلت اليها وكالة صلاحية رئيس الجمهورية بعد خلو سدة الرئاسة، فهي اضحت تعمل من دون حسيب او رقيب، وبأغرب الاشكال، واضحت مدة عملها كحكومة مستقلة اطول من الفترة التي حكمت فيها كحكومة غير مستقلة، هذا ان حكمت، في حين انها تتصرف كحكومة مستقلة تجاه المجلس النيابي فلا تحضر مجتمعة الى المجلس، كما ان اي سؤال يوجه الى الحكومة او الى اي من وزرائها لا يتم الجواب عليه الا ما نذر، على اعتبار ان لا طرح الثقة بالحكومة



عضو كتل التوافق الوطني النائب فيصل كرامي.

وفي الاختلالات التي حصلت في اللعبة السياسية. كل ذلك ادى الى تعطيل دورنا الرقابي والتشريعي، ونأمل ان نصل الى مرحلة مقبلة نستعيد فيه الانتظام الدستوري ونعيد فيه للبرلمان دوره الذي ينص عليه اتفاق الطائف.

”
هناك اشياء كثيرة لا نكون
على علم بها كنواب
“

□ يعيش لبنان حاليا حالة انقلابية غير مسبوقة، فبعد امعان القوى السياسية التقليدية في تعطيل انتخاب رئيس الجمهورية الذي يتوافق مع وجود حكومة مستقلة، عاجزة ومتباينة المواقف ما بين وزرائها، بعيدة كل البعد من اي تضامن حكومي، شل عمل المجلس النيابي الى حد اننا دخلنا مرحلة من عدم انتظام الحياة العامة. ففي ظروف كهذه، يستحيل على النواب

والمجرد على كل من يقيم على الاراضي اللبنانية. كما له دور رقابي اساسي على السلطة التنفيذية فهو يسائل وي طرح الثقة بالوزراء والحكومات، وله ايضا دور انتخابي نيابة عن المواطنين لاثام عمليات انتخابية عدة، لاسيما انتخاب رئيس للجمهورية.

■ هل تعتقد انكم كنواب تقومون بالدور الرقابي والتشريعي المناط بكم؟

◀ والرسمية. نحن على اطلاع بالمفاوضات التي تجري او بما يطلعنا عليه دولة الرئيس نبيه بري من المفاوضات التي تجري مع هوكشتاين او سواه من الدول الكبرى حول كل شيء. اما الحكومة فهي اقل شفافية، فرئيسها لا يطلعنا على الحقيقة اي الاتصالات والمفاوضات المتعلقة بملف النازحين السوريين. ربما لدى رئيس الحكومة اشياء لا نعرفها وهذا ما نرجحه، لذا من الضروري ان يطلعنا الرئيس ميقاتي على كل التفاصيل.

■ هل الظروف والواقع المأزوم سياسيا واقتصاديا يحول دون قيامكم بدوركم الرقابي والتشريعي ام ان هناك تقصير من قبلكم كنواب؟

□ قطعاً لا يوجد اي تقصير. انا اتحدث عن نفسي وعن كثير من الزملاء وعن كتل التوافق الوطني. نحن مندفعون في رغبتنا القيام بدور تشريعي لمصلحة لبنان ولمصلحة اللبنانيين، لكن الواقع الاقتصادي والسياسي المأزوم والتعامل معه بعيدا من مجلس النواب من قبل الفاعلين في الحياة السياسية اللبنانية،

خلف: الديموقراطية في لبنان في خطر

■ ما هو الدور المطلوب من النائب بشكل خاص ومن مجلس النواب بشكل عام؟

□ نصت المادة 27 من الدستور على ان النائب "يمثل الامة جمعاء"، حيث ان دور النائب هو حمل هم ابناء الوطن، كل ابنائه، من دون التوقع في منطقة ما او في طائفة او مذهب ما. للنائب دور تشريعي وطني، وهو يقوم بسن القوانين ذات التأثير العام

مقابلة

اكرم حمدان
akh_shebaa@hotmail.com

الدور الرقابي للجنة الشؤون الخارجية علامة: نراقب الحكومة عبر الوزير

شكلت مجموعة من العناوين في الاونة الاخيرة محور تحرك داخلي وخارجي، لاسيما ما يتعلق بملف النازحين السوريين الذي يعتبر من القضايا القليلة التي يجمع عليها اللبنانيون، لجهة ضرورة ايجاد حل لها. كذلك، فان الحرب في غزة وتطوراتها في جنوب لبنان والدعوة الى تطبيق القرار 1701 دفعت باطراف محليين وخارجيين الى التحرك تحت هذا العنوان

لجنة الشؤون الخارجية والمغتربين في مجلس النواب هي المعنية بالحراك الخارجي تجاه لبنان، لاسيما وان زيارات لعدد من المسؤولين قد حصلت ولم تتم دعوة اللجنة الى جلسة او اجتماع لمواكبة هذه اللقاءات التي بحثت في ملفات مهمة، بدءا من القرار 1701، مروراً بملف النزوح السوري، وصولاً الى ملف تمويل الاونروا. علماً ان اللجنة كانت السباقة الى عقد ورشة عمل استمرت نحو 15 شهراً، نتجت منها مجموعة من التوصيات التي رفعتها الى الحكومة حول ملف النزوح السوري، كما زار وفد منها العاصمة البلجيكية بروكسل وعقد سلسلة اجتماعات مع برلمانيين في البرلمان الاوروبي لهذه الغاية.

"الامن العام" ناقشت مع رئيس اللجنة النائب الدكتور فادي علامة محاولات تغييب دورها في عملية المواكبة والرقابة على اعمال الحكومة من جهة، والاطلاع على تفاصيل وحيثيات المباحثات التي تجري مع الوفود والشخصيات الدولية.

■ واكتبتم منذ فترة كلجنة ملفات اساسية ومهمة على المستوى الوطني، لكن لوحظ نوع من تغييب لدور اللجنة في الاونة الاخيرة في شأن زيارات عدد من الموفدين والمسؤولين الدوليين، لماذا؟

□ لا يمكننا القول بأن هناك تغييباً لدور اللجنة، ففي العادة اذا كان هناك وفد رسمي خارجي وطلب موعداً من اللجنة، نلتقي معه طبعاً ونستقبل الوفد ونجتمع به. كما اننا كلجنة نطلب مواعيد من سفراء وشخصيات تكون في زيارة لبنان، ومن المرات القليلة التي تكون فيها زيارات رسمية للحكومة او للوزراء وتتم دعوة اللجنة للمشاركة في هذه اللقاءات. نحن

لم نطلب، لكن لم تتم دعوتنا لا من الحكومة ولا من الوزارة المعنية، لاننا نحن نلخص عادة ونتابع ما يكون بين ايدينا وامام اللجنة مع وزير الخارجية الذي ندعوه كلجنة الى لقاءات واجتماعات خاصة لاستيضاح مواقف الحكومة وغيرها من الامور. هذه طبيعة عمل اللجنة عادة، وقد سبق وعقدنا جلسات استماع وشرح وتوضيح من وزير الخارجية والمغتربين في اكثر من ملف من الملفات المهمة، خصوصاً عندما يقوم الوزير بجولات وزيارات خارجية ويلتقي مسؤولين دوليين لمناقشة قضايا مهمة كموضوع النزوح السوري وانعكاساته على الوضع الداخلي اللبناني، ومسائل مرتبطة بالعدوان الاسرائيلي على لبنان والجنوب خصوصاً، وانتهاكه للقرار 1701.

■ ماذا عن زيارة وزير الخارجية الفرنسي وما حكي عن ورقة فرنسية في شأن الوضع في الجنوب وتطبيق القرار 1701؟

□ ليست لدينا معطيات تفصيلية وواضحة حولها، لكن كل ما نعلمه في شأنها من خلال كلام سبق وابلغ فيه وزير الخارجية والمغتربين عبدالله بوحبيب للجنة في جلسة سابقة بأن الورقة الفرنسية وكذلك الاميركية اصبحتا قريبتين من بعضهما البعض في موضوع تنفيذ او تطبيق القرار 1701. كان هناك مطلب للبنان بضرورة وجود جدول زمني للتطبيق في حال حصل وقف للعدوان والحرب في غزة، اما التفاصيل الفنية فلم تكن قد انجزت ولا يزال العمل عليها قائماً ودولة رئيس مجلس النواب الاستاذ نبيه بري هو الذي يتابع هذا الملف شخصياً. سبق للجنة ان عقدت لقاء موسعاً شارك فيه نحو 17 سفيراً في الفترة الاخيرة، وكان الهدف من هذا اللقاء بحث تطورات الوضع في الجنوب كما اثرنا ملف الاعتداءات الاسرائيلية المتكررة والموثقة لدى الامم المتحدة عبر قوات اليونيفيل التي ترفع تقارير مفصلة في هذه الاعتداءات التي لم تتوقف من قوات الاحتلال في خرقها للخط الازرق. كما جرى



رئيس لجنة الشؤون الخارجية والمغتربين النائب الدكتور فادي علامة.

الرد والتوضيح حول الطروحات التي تتحدث عن الانسحاب الى ما بعد الليطاني من خلال التأكيد على ان ابناء القرى الحدودية الذين يتواجدون في قراهم لا يمكن ان نطلب منهم تركها ومغادرتها، وخلق ازمة نزوح داخلية نحن في غنى عنها في لبنان حيث تكفي ازمة النزوح السوري التي نعاني منها. شددنا خلال هذا اللقاء على اهمية نقل موقف لبنان الى الدول المعنية، انطلاقاً من ضرورة الضغط على اسرائيل ودعم الموقف اللبناني في المحافل الدولية لجهة وقف العدوان على غزة وعلى الجنوب، ووقف الخروقات الاسرائيلية للقرارات الدولية، لاسيما القرار 1701 البحرية والبرية والجوية والتي تعد بالالاف وتسبق المواجهات التي بدأت في الثامن من تشرين الاول الماضي، وضرورة احترام سيادة لبنان واستقلالها. كذلك تم التأكيد على ممارسة الدول الكبرى وخصوصاً الدول الغربية الفاعلة، المزيد من الضغط والتدخل لكي لا تسمح لقادة وحكام اسرائيل بتوسيع حربها في المنطقة، وتالياً فان المواقف المعلنة في الحرص على لبنان واستقراره تقتضي خطوات فعالة ومؤثرة لتجنب المزيد من التوتروالتصعيد في المنطقة وخصوصاً على الجبهة الجنوبية.

ملف النزوح عملت عليه اللجنة 15 شهراً

■ هل تعتقد ان اللجنة تقوم بدورها الرقابي لاعمال الحكومة وكيف يتم ذلك؟

□ نحن بين الحين والآخر ندعو وزير الخارجية الى اجتماعات للجنة، حيث يقدم شرحاً وفقاً للملفات، كموضوع الاونروا والقرار 1701 وملف النزوح والحرب في غزة وكل هذه المواضيع التي عملت عليها اللجنة في فترات مختلفة. بطبيعة الحال، يكون عمل اللجنة المتابعة والحوار مع وزير الخارجية كونه الجهة والطرف المعني من الحكومة بمتابعة هذه الملفات. هذا ما اوجد نوعاً من التعاون والانسجام مع الوزير، خصوصاً وان حكومة تصريف الاعمال تكون اخف انتاجية من الحكومة العادية، لكننا نتجاوز هذا الامر من خلال علاقة التعاون القائمة بيننا وبين الوزير منذ مدة. دورنا كلجنة برلمانية

يقتصر على المواكبة والتنسيق مع الحكومة ووزارة الخارجية من اجل توحيد الموقف الرسمي تجاه ما يجري من عدوان على لبنان واللبنانيين جنوباً، وتالياً توحيد الخطاب تجاه الموفدين الدوليين الذين يزورون لبنان ونلتقي بهم كلجنة شؤون خارجية.

■ ما هي الخطوات التي يمكن ان تقوم بها اللجنة في المرحلة المقبلة في معزل عن واقع الحكومة كتصريف اعمال؟

□ هناك عمل حثيث ومتابعة مع مجموعة watch group human التي تعمل على كل ما له علاقة بانتهاكات حقوق الانسان وضرورة تطوير القوانين الدولية وتعديلها في هذا الاتجاه. كما نتابع ما اذا كان لبنان يستطيع القيام بأي عمل في شأن نتائج العدوان الاسرائيلي على الجنوب والاضرار التي حصلت وتكبدها لبنان الرسمي والشعبي، خصوصاً في الممتلكات والمزروعات. واذا كانت هناك شكاوى كيف يمكن تقديمها، ووفق اي صيغ وامام اي محاكم دولية، بالتعاون مع الوزارات المختصة. كما نتابع عبر اللجنة موضوع الاونروا، حيث سنعقد لقاءات للتأكد من ان مسألة التمويل لهذه المؤسسة والمنظمة الدولية ستكون مؤمنة. كذلك هناك تقرير سيتم عرضه ومناقشته مع مديرة الاونروا في لبنان الدكتورة دوروثي كلاوس، من اجل ان تشرح لنا نتيجة هذا التقرير وكيف تقوم الاونروا بالتعويض عن النقص في التمويل من مصادر اخرى. نعمل ايضاً على ترتيب لقاءات مع البعثات الدبلوماسية وفقاً للنطاق الجغرافي لهذه البعثات، كسفراء اميركا اللاتينية واوروبا والدول العربية، ودعوتهم الى مجلس النواب لعقد لقاءات معهم من اجل اطلاعهم على حجم الدمار الحاصل في الجنوب نتيجة الاعتداءات الاسرائيلية وعلى كلفة اعادة الاعمار. هذا طبعاً من ضمن الدبلوماسية البرلمانية والتنمية والاقتصادية التي نسعى الى القيام بها في انتظار ان تحل مسألة الشغور الرئاسي ويكون اصبح لدينا رئيس جمهورية وحكومة فاعلة تستطيع القيام بما هو مطلوب منها.

مقابلة

جورج شاهين

زخيا: من المعيب أن يصبح لبنان
خط الدفاع الأول عن قارة بكاملها

ادت التداعيات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن حجم النزوح السوري الى مواجهات بين الحكومة وبعض المؤسسات والمنظمات الاممية، خصوصا تلك المكلفة متابعة اوضاعهم، الى درجة اظهرت عددا من المخالفات التي شكلت خروجاً عن المواثيق الدولية والقوانين اللبنانية والتفاهات المعقودة بين المفوضية السامية لشؤون اللاجئين والمديرية العامة للامن العام

ينطبق عليه اي نظام قانوني في العالم. علما اننا لم نوقع يوما اي معاهدة تجعل منه بلد نزوح او لجوء، لا بل ساهمت الازمات السياسية في انعدام فعالية الدولة اللبنانية، وتدني الدعم الخارجي بالتزامن مع انهيار قدرات المجتمع، الامر الذي ادخل لبنان في ازمة خطيرة. اما الاثار السلبية المدمرة، فتكمن في تنصل العالم مما يرتبه النزوح السوري على الاقتصاد اللبناني والبنى التحتية مع ما رتبه من ارتفاع في نسبة التهميش الاقتصادي والاحتقان الاجتماعي والطائفي، وهي عوامل تهدد الاستقرار العام. المسؤولية باتت على عاتق المجتمع الدولي وكيفية تعامله مع الازمة السورية.

■ ما هي القوانين التي تضبط عمل المنظمات غير الحكومية والجمعيات في لبنان؟
□ الدستور اللبناني كفل حرية التجمع وحرية الوزراء مرات عدة محذرا. وبادر الى احداث مشروع "رصد التحركات السكانية" في محاولة لتكوين قاعدة بيانات تظهر اماكن وجود السوريين واعدادهم والمخيمات العشوائية، الا ان الاموال حُجبت عنه فتعذر تحقيقه، الامر الذي حصر تلك البيانات بالمفوضية التي سلمت الامن العام اللبناني مؤخرا بيانات ليس ما يؤكد اماكن استثمارها بالشكل المطلوب. ثم بات ملف النزوح في عهدة رئاسة الحكومة في اطار خطط الاستجابة اللبنانية للحالة السورية، فتحوّلت المرجعية للتواصل مع الدول والمنظمات الدولية المانحة.

■ هل يمكن الاشارة الى التجاوزات المرتكبة، وهل تخلت الدولة عن مسؤولياتها؟
□ بالنظر الى كون الجمعيات والمنظمات غير الحكومية في لبنان متمتعة بالحرية المطلقة وتعمل على اساس انها لا تبغي الربح ولا تخضع لضريبة الدخل، وهي تتمتع

مذكرة تفاهم مع الدولة اللبنانية ناقشها ممثلون عن وزارات الخارجية والشؤون الاجتماعية والعدل والمديرية العامة للامن العام وبعثة من المفوضية على امل توقيع المذكرة في اليوم التالي في القصر الجمهوري. لكن النقاش اظهر عدم امكان السير بها الا بعد اجراء مسح شامل للاوضاع والتثبت من قدرة البنى التحتية وشبكات الكهرباء والمياه على التحمل. بعد اشهر عرضت المفوضية اتفاقية "تبادل معلومات" مع الدولة اللبنانية، الا ان التدقيق فيها اظهر استحالة الموافقة عليها لما تحمله من اعباء خطيرة على لبنان. كما ثبت لدى وزير الشؤون النقيب رشيد رباس في شباط عام 2014 الذي حرص على عدم الانزلاق الى الهاوية في ما خص السوريين الذين تخطوا مئات الالاف، فراجع مجلس الوزراء مرات عدة محذرا. وبادر الى احداث مشروع "رصد التحركات السكانية" في محاولة لتكوين قاعدة بيانات تظهر اماكن وجود السوريين واعدادهم والمخيمات العشوائية، الا ان الاموال حُجبت عنه فتعذر تحقيقه، الامر الذي حصر تلك البيانات بالمفوضية التي سلمت الامن العام اللبناني مؤخرا بيانات ليس ما يؤكد اماكن استثمارها بالشكل المطلوب. ثم بات ملف النزوح في عهدة رئاسة الحكومة في اطار خطط الاستجابة اللبنانية للحالة السورية، فتحوّلت المرجعية للتواصل مع الدول والمنظمات الدولية المانحة.

■ هل من توصيف قانوني لما يجري على مستوى ملف النازحين المتفلت من اي ضوابط؟
□ بات ملف النزوح السوري الى لبنان متفلتا من اي ضوابط قانونية وعملائية، ولم يعد

في قراءة للتطورات التي قادت الى ما بلغه ملف النازحين قدم المستشار القانوني السابق في وزارة الشؤون الاجتماعية المحامي انطوان زخيا عرضا للاحداث والوقائع التي رافقت دخول النازحين منذ اللحظات الاولى للحرب في سوريا عام 2011 وما رافقها من اجراءات اتخذتها الحكومة اللبنانية وقالت به التفاهات السابقة مع المنظمات الاممية.

■ كيف تعاملت الدولة اللبنانية مع موجات النزوح السوري منذ البدايات ولماذا وصلت الامور الى ما هي عليه؟
□ مع تطور الصراع في سوريا وبلوغه منحى عنفيا، عمدت مجموعات من المواطنين السوريين الى الاحتماء لدى اقارب لهم في لبنان في ظل الزيجات المختلطة منذ مدة، وهو ما عد موقتا الى حين استتباب الوضع هناك. ففي نيسان 2011 وردت معلومات الى وزير الشؤون الاجتماعية في حكومة تصريف الاعمال الدكتور سليم الصايغ تفيد بلجوء حوالى 400 شخص الى اقاربهم في وادي خالد في الشمال، فقرر بما تيسر دعم اللبنانيين المحتاجين اصلا منعا لسقوطهم دون خط الفقر. بعد اسابيع تضاعفت الاعداد وبدأت تنشأ مراكز ايواء، الا ان الوزارة اعتمدت في تسميتهم "السوريين القادمين اضطراريا الى لبنان" منعا للاعتراف الضمني بحالة النزوح او الانزلاق الى حالة اللجوء. وفي حزيران 2011 شكلت حكومة جديدة وتولى حقيبة الشؤون الوزير وائل بوقاعور الذي تعامل بحذر مع هذا الملف ولم يشأ ترتيب اي التزام قانوني على الدولة اللبنانية. قفزت لاحقا اعداد السوريين الذين دخلوا الى لبنان بسرعة فعرضت مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)



المستشار القانوني السابق في وزارة الشؤون الاجتماعية المحامي انطوان زخيا.

”

**المفوضية خالفت
معظم بنود مذكرة
التفاهم مع الامن العام لذا
حاولت تعديلها مرارا**

“

■ ما هو ابرز ما قالت به اتفاقية 2003 بين "UNHCR" والامن العام، وما الذي دفع بالمنظمة الى التكرار لها او تعديلها؟
□ لم ينضم لبنان الى الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين التي اقرت في جنيف في 1951/7/28 لأنه يرى انه غير مهيأ ليكون بلد لجوء لاعتبارات اجتماعية واقتصادية وديموغرافية بوجود مشكلة اللاجئين الفلسطينيين على ارضه. الا انه سعيًا الى ايجاد حلول انسانية مؤقتة، لمشاكل الداخلين والمقيمين غير الشرعيين في لبنان الذين يطلبون وضع اللجوء في انتظار اعادة توطينهم في بلد ثالث او اعادتهم الى موطنهم الاصلي، تم في 2003/9/9 توقيع مذكرة تفاهم بين المديرية العامة للامن العام والمكتب الاقليمي لمفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين هي مثابة صيغة عمل مؤقتة وتعاون وتنسيق، وقد صدقت بالمرسوم رقم 11262 في 2003/10/30، ولا تزال سارية المفعول. اهمية هذه المذكرة انها الزمت المفوضية بعد تسجيل طالب اللجوء لديها بأن يقوم مكتب المفوضية بايداع طلب طالب اللجوء مع المستندات الاصلية وملحق الاستثمار الى دائرة الفئات الخاصة في الامن العام اسبوعيا، وفي حال عدم وجود تحفظ لدى الامن العام يصدر ترخيص تجول موقت لمدة 3 اشهر لطالب اللجوء في انتظار توطينه في بلد ثالث لا يحول دون ملاحقته القانونية. في حال مخالفته القوانين اللبنانية، وارتكابه جريمة كبرى كالانتماء الى مجموعات

ارهابية او ارتكابه جريمة منظمة، يتم اخراجه من البلاد. كما تقوم المفوضية بتقديم نسخة واضحة وشاملة عن برنامج المساعدات الافراية والجماعية التي توفرها لحاملي صفة اللجوء خلال فترة وجودهم في لبنان. تخلص المذكرة الى ان يقوم مكتب المفوضية في بيروت بتزويد الامن العام بالمعلومات عن قرارات الدول المستقبلية للاجئين من حيث الحصة او النسبة في بلدانهم والتنسيق معه لجهة عدم تجاوز فترة السنة المنصوص عليها لحاملي تصاريح التجول الموقته. هنا يتبين ان المفوضية خالفت معظم بنود مذكرة التفاهم مع الامن العام، لذا حاولت اكثر من مرة استبدال تلك المذكرة بصيغ اخرى، لكن الجانب اللبناني لم يستجب وحافظ على المذكرة القائمة مع الامن العام، في غياب اي تغيير او تبدل في المعطيات التي حتمت عدم انضمام لبنان الى الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين التي اقرت في جنيف.

■ بعد قبول "UNHCR" طلبات اللجوء بموافقة الامن العام، ماذا سيكون عليه الوضع القانوني لطالب اللجوء بعد مرور سنة ما لم يتم توطينه في بلد ثالث؟
□ لا مجال للحديث عن طلبات لجوء في لبنان لانه بلد عبور حصرا، ويجب تطبيق مذكرة التفاهم السارية المفعول مع الامن العام الصادرة بمرسوم لكونها تتضمن الية متكاملة لضبط الوضع ومنح المفوضية مهلة كافية لتأمين بلد ثالث لنقل طالب اللجوء اليه، كما تحدد تصاريح التجول الصادرة عن الامن العام بحد اقصى سنة وتمنح الامن العام صلاحية الترحيل عند وجود اي مخالفة للقوانين اللبنانية. ربما كانت الاحكام الدقيقة الواردة في هذه المذكرة سببا في المحاولات المتكررة لتعديلها.

■ ما هي الاسباب التي ادت الى المواجهة مع بعض هذه المنظمات؟
□ الكلام عن مواجهة بين الدولة والمنظمات غير منطقي لان سيادة القانون لا تتجزأ والكل ملزم بالخضوع لاحكامه، ولا يمكن اعتبار تطبيق اي قانون على الاراضي اللبنانية ◀



◀ مثابة مواجهة. لا يمكن للسلطة التنفيذية بأجهزتها الادارية والامنية والعسكرية، كما السلطة القضائية الا تنفيذ القانون في اي وقت على الجميع من لبنانيين وغير لبنانيين، وعلى الجمعيات والمنظمات المحلية والدولية.

■ لماذا لا تتجاوب المفوضية مع طلبات الامن العام بالنسبة الى استكمال معلومات الداتا؟
□ المفوضية سلمت الامن العام الداتا الخاصة بالمسجلين لديها بعد جهد جهيد ولم تحترم المهل التي كان يجب ان تسلمها فيها، وتبين ان الداتا غير صالحة للاستثمار كما هو مفروض. من الممكن ان يكون عدم تجاوبها نوعا من انواع الضغط لتعديل مذكرة التفاهم السارية المفعول منذ العام 2003، لكن الواضح ان الامن العام لا يرضخ للضغوط ولا يقبل المساومة، وهذا موقف وطني يسجل للواء الياس البيسري في لحظة مفصلية من تاريخ لبنان فهو يتصرف بحكمة لافتة وتدبيره محسوبة جيدا.

■ كيف تقيّم العلاقة الناشئة بين لبنان والاتحاد الاوروي وقبرص، وهل يمكن اعتبار ما يعد هبة نوعا من الرشوة؟

”
الامن العام لا يرضخ للضغوط ولا يقبل المساومة وهذا موقف وطني يسجل للواء البيسري
“

□ بعد تكرار موجات النزوح من المياه اللبنانية نحو قبرص، سارع الرئيس القبرصي للتفاهم مع لبنان بمؤازرة رئيسة المفوضية الاوروبية لضبط الوضع. لكن من غير المنطقي الذهاب بعيدا في مضمونها لأن الاتفاقات الدولية في حاجة الى مفاوض لبناني هو رئيس الجمهورية المغيب حتى الان، ثم الى مجلس النواب لقرارها. زيارة رئيس حكومة تصريف الاعمال لا تنتج اي مفاعيل قانونية اطلاقا، والاعتقاد السائد هو انها حملت عروضاً مثابة مقدمة للدخول في مفاوضات جدية لتكليف لبنان بمهام شرطة حدود لمنع تدفق النازحين الى اوروبا، هو مجرد محاولة لا اكثر ولا اقل.

■ باستثناء الدعم المقرر للجيش والقوى الامنية، ما الذي يعنيه "دعم الاشخاص الاكثر ضعفا"، وما هو نصيب اللبنانيين منه؟
□ من الواضح ان دعم الجيش اللبناني والقوى الامنية له اولوية قصوى لدى الاتحاد الاوروي لأن انهيار هذه الاجهزة لاسباب مالية وضائقة اقتصادية، من شأنه تفلت الاوضاع وتفجر صراعات من الصعب السيطرة عليها والاحتواء من نتائجها. اما بالنسبة الى دعم الاشخاص الاكثر ضعفا، فهي الرشوة الحقيقية لاستدراج المجتمعات المضيفة الى التطبيع مع النازحين واللاجئين، املا في تحسين الدورة الاقتصادية والمشاريع الصغيرة الممولة من الخارج وبعض فرص العمل للبنانيين برواتب مغرية، وبذلك يتم الحصول من اللبنانيين بالمفروق.

■ هل من تجربة شبيهة في العالم بتلك التي يعانيها لبنان؟
□ ان ما يحصل في لبنان لا مثيل له في اي دولة في العالم، ومن المعيب ان يراد من لبنان بمحدودية امكانياته ان يصبح خط الدفاع الاول عن قارة بكاملها لديها قدراتها الكافية لادارة مثل هذا الملف.



Mouawad-Edde
General Contracting
Beirut



CityBlu
Waste Management
Beirut

Mouawad Contracting
Oman

Tabaris - Beirut,
Fouad Chehab Avenue, Borj Al Ghazal Building
TEL. +961 1 202810/219225
MOB. +961 3 258017/258027
FAX. +961 1 219226
EMAIL. me@mouawad-edde.com
www.mouawad-edde.com

مقابلة

تريز الخوري

khourytherese@hotmail.com

النزوح السوري أزمة وجودية تهدّد الكيان اللبناني
الهبر : المشكلة مؤجلة والأمن العام سحب فتيل الإنفجار

تشهد أزمة النزوح السوري حراكا لبنانيا داخليا وخارجيا لاعادة النازحين الى بلادهم، لكن القرار يبقى مرتبطا بموقف الاتحاد الاوروي الذي لا يزال يرى ان العودة غير آمنة. تبذل الحكومة جهودا لتنظيم هذا النزوح الى حين تبدل الموقف الدولي من القضية، فيما يسير الأمن العام رحلات العودة الطوعية الى ريف مدينة حمص والقلمون

ديموغرافي، اذ لم يعد في الامكان تجاهل انعكاسات وجود النازحين من النواحي الاقتصادية والمالية والاجتماعية والديمغرافية على المديين المتوسط والبعيد.

ووفقا لاحصاءات قمنا بها، فان عدد النازحين السوريين بلغ مليونين و48 الف نازح، لكننا نعمل الان على تنفيذ احصاءات جديدة، واعتقد ان العدد تخطى العدد السابق وبلغ ما يقارب مليونين و250 الف نازح. أوكد ايضا ان عدد الولادات قد تزايد ووصل الى 39 الف ولادة سنويا. كما ان الاطفال حديثي الولادة، اذ لم يكن معهم هوية سورية لديهم مشكلة تسجيل، وقيود على اللوائح ودوائر النفوس السورية فكيف يعودون الى سوريا؟ اشير مجددا الى اننا امام مشكلة مؤجلة.

■ كيف تصنف المخيمات التي يتوزع فيها النازحون السوريون؟

□ يتوزع النازحون السوريون في مخيمات عشوائية باستثناء مخيم عرسال، ويبلغ عددها 4200 مخيم. اما في عرسال فيوجد 80 الف لاجئ سوري، اضافة الى ان غالبية النازحين لا يدفعون رسوما وضرائب. اشير الى ان المطلوب عملية احصاء دقيقة للنازحين تنفذها السلطات اللبنانية، كذلك من المفروض العمل على العودة الامنة بعد التفاوض مع السلطات السورية. هنا، اتحين الفرصة لاثني على جهود الامن العام واللواء الياس البيسري، حيث قام الامن العام باقفال المئات من المؤسسات التي يملكها سوريون الذين لا يتقيدون بالقوانين النافذة، وذلك في العديد من المناطق وبخاصة في البقاع والشمال. علما ان ما قام به الامن العام يتخطى في الكثير من الامور قدراته في ظل حجم المشكلة وتراكم المخالفات منذ العام 2011 حتى اليوم،

وهو ما سحب فتيل الانفجار بين اللبنانيين والسوريين، وجنب تاليا مواجهة بين اللبنانيين في ما بينهم. هذا الاجراء قام به بعد مقتل المواطن باسكال سليمان الذي ادى الى المزيد من التوتر على الارض بين اللبنانيين والسوريين، و تمكن من خلال الاجراءات ضبط الاوضاع واعادها الى ما كانت عليه من قبل.

■ ماذا عن الهبة الاوروبية وحزمة المساعدات للبنان؟

□ اعتبر ان الهبة الاوروبية حفلة مزادات مشروطة ولا تعدو كونها هبة اعلامية، فالنازحون باقون بارادة دولية وسوريا لا تريد اعادتهم الا اذا قبضت الثمن بالسياسة. اشير الى انه بعد اعلان الاتحاد الاوروي عن حزمة مساعدات بقيمة مليار يورو (ما يعادل 1.06 مليار دولار اميركي) للبنان، انقسمت السلطة السياسية مجددا على غايات هذا العطاء المالي الاوروي. وهذا ما يعتبر رشوة لبقاء اللاجئين في لبنان، السد المنيع، الذي يحول دون هجرتهم الى اوروبا.

■ ماذا ستحمل الحكومة اللبنانية الى مؤتمر بروكسل؟

□ ستحمل الحكومة معها الى مؤتمر بروكسل التي تعول عليه، رغم ان مقرراته باتت شبه محسومة مسبقا، بما لن يرضي لبنان الرسمي التمسك بالمواقف السابقة التي عبرت عنها في سياق خطة، ركنها الاساسي هو مطلب اعادة تقييم الوضع في سوريا، وتصنيف المناطق بين الامنة وغير الامنة، وبالتالي تحديد من تنطبق عليه صفة اللجوء، والمهاجر الاقتصادي والمقيم غير الشرعي. يتم ذلك بعد الطلب من المفوضية السامية لشؤون اللاجئين تقديم بيانات اضافية في شأن مواعيد دخول اللاجئين السوريين ومناطقهم

مخاطر متعددة يشكلها النازحون السوريون على امن لبنان واستقراره، في حين لم تستطع السلطات اللبنانية مواجهة اي محاولة للقوى الدولية من فرض شروطها لابقاء النازحين على الاراضي اللبنانية، كما تسعى الدولة الى ايجاد مخرج لازمة النزوح عبر العودة الامنة، في حين اكدت مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين انها تدعم حق النازحين السوريين في العودة بحرية لوطنهم متى اختاروا ذلك.

وعلى الرغم من التحذيرات، استطاع لبنان وعبر المديرية العامة للامن العام، اعادة عدد من النازحين بالتعاون مع الدولة السورية كون الاوضاع في قراهم باتت طبيعية. تصف السلطات اللبنانية الملف بالعبء الثقيل، كونها عاجزة عن تحمله، في حين تجمع جميع القوى السياسية على ضرورة اعادتهم الى بلادهم. ويتابع الامن العام عن كثب هذه القضية ويؤمن العودة الطوعية للنازحين بالتنسيق مع السلطات الامنية في الجانب السوري. الخطير في الامر، ان منحي رفض النازحين لدى المجتمعات اللبنانية المضيفة اصبح حادا في الايام الاخيرة وقد يخرج عن السيطرة، لاسيما في ظل الجرائم الصادمة وكأن الحرب على الابواب بين اللبنانيين والسوريين على الاراضي اللبنانية، فيما المطلوب مواكبة النازح وتوفير عودته الامنة والسريعة الى بلاده في اطار الدعم الدولي للمساندة. المدير التنفيذي لشركة "ستاتيسكس لبنانون" ربيع الهبر تحدث الى "الامن العام" عن مخاطر النزوح، كاشفا عن اعداد مخيفة للنازحين ومبديا تخوفه من تغيير ديمغرافي يطيح البلد والقاطنين فيه.

■ كم يبلغ عدد النازحين السوريين في لبنان؟

□ بداية لا بد من الاشارة الى ان أزمة النزوح باتت تشبه قبلة موقوتة تنذر بتغير



المدير التنفيذي لشركة "ستاتيسكس لبنانون" ربيع الهبر.

الاصلية ووضاعهم السياسية والامنية. وقد اكدت المفوضية انها مستعدة للتعاون تحت مظلة القانون الدولي. كذلك علينا الطلب من الاتحاد الاوروي تفهم اي قرار لبناني بترحيل النازحين الذين لا يملكون اوراق اقامة شرعية تتوافق مع القوانين المرعية الاجراء في لبنان. ما دفع لبنان نحو هذا الطرح يأتي ضمن مسار منهجي للضغط على الاتحاد الاوروي للحصول على مزيد من الدعم. فالجانب اللبناني يعلم ان اوروبا غير مستعدة لفتح باب النقاش مع سوريا ولا اقامة علاقة دبلوماسية معها في الوقت الراهن ما لم تشارك بشكل فعال في الحل السياسي وفقا لقرار مجلس الامن الدولي رقم 2254. هذا ما عبّر عنه الممثل الاعلى للاتحاد الاوروي ونائب رئيس المفوضية الاوروبية جوزف بوريل في الفعالية الاولى لمؤتمر بروكسل. لكن دول اوروبا في المقابل غير مستعدة ايضا لاستقبال المزيد من المهاجرين غير الشرعيين، حيث تسعى الى اتخاذ اجراءات لتقييد وصول المهاجرين الى قبرص من لبنان من جهة، وتقليل عدد طالبي اللجوء على اراضيها من جهة اخرى، تماشيا مع التوجه الاوروي الجديد المندرج تحت مظلة "ميثاق الهجرة" والساعي الى معالجة الشوائب في سياسة اللجوء الاوروبية الحالية، اكان بضبط الحدود والحوول

اعادة النازحين قرار تتخذه الدولة اللبنانية

عقب زيارة رئيس المفوضية الاوروبية، اورسولا فون لاين، الى لبنان وتوقيع اتفاق الهجرة مع الحكومة اللبنانية. شددت المنظمات على انه لا توجد اجزاء من سوريا آمنة للعودة، مشيرة الى ان مساعدة الاتحاد الاوروي الموجهة نحو تمكين العودة الى سوريا او تحفيزها قد تؤدي الى عودة قسرية للنازحين، مما يجعل لبنان والاتحاد الاوروي متواطئين في انتهاك مبدأ القانون الدولي العرفي المتمثل في عدم الاعادة القسرية. وأشارت الى ان دعم الاتحاد الاوروي للاجهزة الامنية اللبنانية بهدف الحد من تحركات الهجرة الى اوروبا، يمكن ان يؤدي الى لجوء السوريين الى طرق اطول واكثر خطورة لمحاولة الوصول الى شواطئ اوروبا، لتجنب الترحيل القسري الى سوريا، مما يجعلهم يعتمدون على شبكات التهريب وعرضة للاتجار بالبشر، ويعني ذلك ان الجمعيات تقوم بعمل يجب تصحيحه.

■ ما هي مخاطر وجود النازح السوري في لبنان على الصعد كافة؟

□ ما اود قوله ان مَن اختار عدم العودة الى سوريا ذلك بسبب مشاكل جمّة يعيشها النازح على الصعيد الاقتصادي في سوريا، اذ ان الحد الادنى في سوريا لا يصل الى 20 دولارا. اجدد القول ان سوريا تريد مقابلا ماديا وسياسيا لاعادة النازحين، اولها رفع العقوبات عنها.

■ ما هي الاعباء المترتبة على لبنان من جراء النزوح؟

□ تتعدد المخاطر التي يشكلها النازحون السوريون على امن لبنان واستقراره ووجوده. فاضافة الى التهديد الامني التقليدي الذي يشمل الارهاب والجريمة المنظمة والمؤامرات العسكرية الخارجية، هناك التهديد للامن الانساني، الذي يشمل بحسب تعريف الامم المتحدة: الامن البيئي والاقتصادي والصحي والامن الشخصي والغذائي والاجتماعي والامن السياسي. كما تعتبر المنظمات الدولية، ان توفير الدولة للامن الانساني لمواطنيها هو جزء مهم، يساوي توفير حقوق الانسان لهم. ومع وجود ما بين مليون ونصف مليون ومليون نازح سوري، اكثر من نصفهم دخلوا بطريقة غير

G

Choueiri Group



وجود ما يقارب المليون نازح سوري يزيد من الضغط على المنشآت الصحية والمستشفيات، خاصة في توافر الاسرة والدواء والرعاية الصحية، مما يضاعف الاعباء المالية على القطاع الصحي باسره. كما ان الكثافة السكانية داخل المخيمات، وتدني جودة الحياة فيها، يزيدان من مخاطر انتشار الاوبئة والامراض المعدية. ويبقى اخطر شيء هو حجم الجرائم التي يرتكبها السوريون ولا يتم توقيفهم لاسباب عدة وبسبب تواصلهم مع المنظمات الاممية.

■ ما هو المطلوب اليوم لحل مشكلة النزوح؟
□ المطلوب ان تطرح مشكلة النزوح السوري بشفافية بهدف ايجاد حل لها. ان اغلاق الحدود مع سوريا هو امر صعب وشبه مستحيل، كما ان اعادة النازحين السوريين لن تتم من دون تجاوب الجانب السوري مع الطرح اللبناني، والمطلوب التفاوض بين الجانبين لاعادة النازحين الى سوريا. ان اعادتهم الى سوريا هو قرار تتخذه الدولة اللبنانية والحل يكون بدعم دولي وفرض عودتهم على الدولة السورية وعلى المجتمع الدولي ان يقبل بالعودة وعليه ان يتعاون مع لبنان.

الهبة الاوروبية حفلة مزادات مشروطة

واستمراريتها. كما ان النازحين السوريين لا يدفعون اي ضرائب على الارباح وحتى على جزء من المبيعات، وهذه منافسة غير عادلة مع اللبنانيين الذين يخضعون للضرائب. غالبا ما تستهلك مخيمات النازحين كهرباء ومياه شفة من الدولة، من دون دفع اي بدل، ما يحرم الدولة من ملايين الدولارات. كما ان المساحات الكبيرة من الاراضي التي تحتلها المخيمات، تحرم مالكيها من فرص استثمارها. ويستخدم النازحون منشآت حكومية وخاصة وتحديد المدارس، حيث يتوقع ان يبلغ عدد الطلاب السوريين في المدارس اللبنانية مئات الالاف. اما في ما يخص الامن الصحي، فان المستشفيات اللبنانية الحكومية والخاصة موجودة بحسب التوزيع السكاني للشعب اللبناني، وبالتالي فان

◀ شرعية، فان الشعب اللبناني يعاني على شتى الصعد وفي اوجه مختلفة. على مستوى الامن البيئي، ان مصلحة مياه الليطاني رفعت عشرات التقارير حول تعديات مخيمات النازحين على مياه النهر، نتيجة تحويلها الى مكبات للصرف الصحي والنفايات. كما يتعرض العديد من الانهر اللبنانية الملاصقة لمخيمات النازحين للمشاكل نفسها، بحسب تقارير وزارة الاشغال. هذا ما يلحق ضررا شديدا بالمياه الجوفية ومياه الري للمزروعات، التي تنتقل القاذورات اليها وتدخل في الطعام. وتنتشر مكبات النفايات في محيط مخيمات النازحين وداخلها، مما يؤدي الى انتشار الامراض والاوبئة. كما يقدم العديد من النازحين على قطع الاشجار بطريقة غير قانونية في الاحراج المجاورة، للتدفئة خلال الشتاء، مما يشوه الطبيعة ويقتل الثروة الحرجية للبنان. في ما يخص الامن الاقتصادي، هناك عشرات الاف الشباب السوريين ينافسون العمالة اللبنانية على الوظائف والمهن في العديد من القطاعات، مما يؤدي الى ارتفاع في نسبة البطالة بين اللبنانيين. كما ان العديد من السوريين يمارسون مهنا ممنوعة عليهم بحسب القوانين، ويؤثر سلبا على انتاجية بعض الشركات اللبنانية

لم يُنفذ بسبب استمرار الانتهاكات الإسرائيلية هل يمنع القرار 1701 تدهور الأوضاع والحرب الواسعة؟

منذ الثامن من تشرين الاول الماضي، اثر عودة التوتر الى الحدود اللبنانية الجنوبية ربطا بالحرب الاسرائيلية على قطاع غزة، عاد الحديث عن القرار 1701 وصولا الى المطالبة بتنفيذه، باعتباره الحل الامثل لمنع تدهور الاوضاع الميدانية وذهابها الى حرب واسعة ستطاول بنتائجها الكارثية الجميع وعلى كل المستويات البشرية والمادية والعسكرية

بينما دأب لبنان على المطالبة بالزام اسرائيل تنفيذ القرار 1701 ووقف خروقاتها للسيادة اللبنانية برا وجوا وبحرا والتي جاوزت 35 الف خرق، لم يفلح مجلس الامن على اخضاع اسرائيل لموجبات القرارات الدولية التي اعتادت على تجاوزها والضرب بها عرض الحائط، فيما كان المطلوب الانتقال من وقف الاعمال العدائية الى وقف مستدام لاطلاق النار، مضى 18 عاما على صدور القرار من دون تحقيق هذا الهدف، لا بل وصلت الامور الى حد انهيار الوضع الامني والعسكري على طول الحدود بما ينذر بحرب استنزاف طويلة.

الاشعر: القرار 1701 متكاملا لا يمكن تجزئته

■ السؤال البديهي، القرار الدولي 1701 صدر منذ العام 2006 ولا يزال الحديث عن تنفيذه، هل نفذ ام لم ينفذ؟

□ القرار 1701 ومنذ اتخاذه عام 2006 تم الالتزام به في الاشهر الاولى من قبل المقاومة، لناحية غياب المظاهر المسلحة ووقف العمليات في وجه الاحتلال الاسرائيلي، في مبادرة ايجابية من المقاومة، الا ان استمرار الانتهاكات الاسرائيلية اليومية دفع المقاومة الى الاستعداد لمواجهة تلك الانتهاكات في اطار دورها الطبيعي للدفاع عن الوطن وفي ظل استمرار الاحتلال الاسرائيلي لمزارع شبعا وتلال كفرشوبا والماري والجزء الشمالي لقرية الغجر والعديد من النقاط الحدودية (13 نقطة)، وهذا ما يدفعنا للقول بأن القرار قد

■ الا ترون ان عدم الانتقال من حالة وقف الاعمال الحربية الى وقف اطلاق النار حالت دون اتمام تنفيذ القرار؟

من المعلوم ان مجلس الامن تبنى في 12 آب 2006 بالاجماع، القرار 1701 الذي يدعو الى وقف كامل للعمليات القتالية في لبنان. ويطالب القرار حزب الله بالوقف الفوري لكل هجماته، كما يطالب اسرائيل بالوقف الفوري لكل عملياتها العسكرية الهجومية وسحب كل قواتها من جنوب لبنان. ودعا الحكومة اللبنانية الى نشر قواتها المسلحة في الجنوب بالتعاون مع قوات الطوارئ الدولية التابعة للامم المتحدة (اليونيفيل)، وذلك بالتزامن مع الانسحاب الاسرائيلي الى ما وراء الخط الأزرق، كما يدعو اسرائيل ولبنان لدعم وقف دائم لاطلاق النار وحل بعيد المدى.

□ وقف العمليات الحربية لكن لم يتم تنفيذه بسبب استمرار الانتهاكات الاسرائيلية.

■ ما هي الاسباب المانعة لوضع القرار 1701 موضع التنفيذ، اسرائيلية او دولية ام ماذا؟

□ استمرار احتلال اسرائيل لاراض لبنانية، والانتهاكات الناجمة عن سعيها الى التفوق الاقليمي وفرض نفوذها على المنطقة ودعم الولايات المتحدة الاميركية لاستمرار تلك الانتهاكات بحجة امن اسرائيل، تشكل عائقا اساسيا امام تنفيذ القرار 1701.

■ كيف تقرأون الطرح الاسرائيلي بالتنفيذ المتدرج للقرار 1701؟

□ القرار 1701 متكامل ولا يمكن تجزئته بما يتلاءم مع مصالح العدو وامنه واستقراره، فوجود المقاومة جنوب نهر الليطاني مرتبط

باستمرار العدو احتلال الارض واستمرار انتهاكاته البرية والبحرية والجوية وهي جاوزت 35 الف خرق منذ العام 2006.

■ الا تعتقدون ان الاسرائيلي من خلال طرحه يريد الذهاب الى مفاوضات حول تنفيذ كل بند من البنود وبالتالي الهروب من التزاماته؟

□ سعي العدو الاسرائيلي الى الذهاب الى مفاوضات حول كل بند من البنود يهدف الى تحقيق مآربه بسحب المقاومة وسلاحها الى شمال نهر الليطاني في المرحلة الاولى، والى المروغة لاحقا حول البنود المتعلقة بتحرير الاراضي اللبنانية المحتلة، وبالتالي فرض امر واقع جديد على لبنان، الامر الذي يفرغ القرار عمليا من مضمونه لناحية المصلحة اللبنانية.

■ هل يعني ذلك قرارا على الورق عكسه قرار ينفذ على الارض؟

□ ممارسات العدو طيلة السنوات الماضية دلت عمليا على عدم رغبتها بالاعتراف والتقيد بالقرار 1701، الا لناحية انسحاب المقاومة من جنوب الليطاني ونزع سلاحها.

■ الا ترون ان الحديث عن ترتيبات جديدة هو الغاء مبطن للقرار 1701؟

□ الحديث عن ترتيبات جديدة جنوب الليطاني يعني عمليا التوصل الى فرض تسوية جديدة تركز على تطبيق البند الثامن من القرار 1701، والتي تستند الى انشاء منطقة منزوعة السلاح جنوب الليطاني ينحصر الوجود العسكري فيها بقوات اليونيفيل والجيش اللبناني، وبما يحفظ امن العدو واستقرار منطقة شمال فلسطين المحتلة، وفي المقابل تعفي اسرائيل من التزاماتها بتطبيق بقية مندرجات هذا القرار.

■ ماذا عن الانقسام اللبناني حول تنفيذ القرار 1701 بين من يربطه بتنفيذ القرارات السابقة كالقرار 1559 الصادر عام 2004 والقرار 1680 الصادر عام 2006 هو مسألة غير واقعية، باعتبار ان الظروف التي

□ الانقسام اللبناني حول جدوى المقاومة وسلاحها موجود من بداية ظهور الخطر الصهيوني على لبنان واطماعه. يجب ان يدرك الجميع بأن النقاش حول سلاح المقاومة يجب ان يرتبط بتحرير الارض وحفظ سيادة الدولة اللبنانية وبزوال الخطر الصهيوني عن لبنان. كذلك يجب عدم ربط هذه المسألة بتحقيق انتصارات سياسية داخلية لفريق سياسي على آخر، لاسيما ان المقاومة اثبتت جدواها لناحية تحرير الارض وخلق توازن في وجه العدو من شأنه ان يردعه في المستقبل ويمنعه من القيام بأي اعتداء على لبنان وشعبه. كما ان الربط بين تنفيذ القرار 1701 والقرارات السابقة كالقرار 1559 الصادر عام 2004 والقرار 1680 الصادر عام 2006 هو مسألة غير واقعية، باعتبار ان الظروف التي



استاذ القانون الدولي الدكتور حسان الاشمر.

دفعت الى اتخاذها كانت مختلفة. فصدور هذين القرارين قد جاء في اطار الضغوط الخارجية التي مارستها القوى الخارجية لتغيير موازين القوى الداخلية، وفي مرحلة كانت تعمل فيها الولايات المتحدة الاميركية تحديدا على رسم معالم شرق اوسط جديد. اما القرار 1701 فجاء نتيجة حرب ضارية بين لبنان واسرائيل، واذا كان هناك ربط فيجب ان يكون بين القرارين 1701 و425 المتعلق بانسحاب اسرائيل من الاراضي اللبنانية المحتلة، وبالتالي يجب عدم الاستئساب في الربط بين القرارات الدولية الا بما يتناسب مع مصلحة لبنان وتحرير الارض وحماية الوطن.

■ هل نحن في حاجة الى قرار دولي جديد ينفذ على جانبي الحدود وليس فقط من الجانب اللبناني؟

□ اتخاذ القرارات الدولية وتنفيذها امران مرتبطان بتوازن القوى، لذلك يبدو من الافضل لمصلحة لبنان صدور قرار دولي جديد في ضوء الانتصارات التي حققها المقاومة في لبنان والمنطقة، والذي يمكن ارغام العدو به نظرا الى تاكل قدرة الردع لديه وحاجته الى الامن في المرحلة المقبلة. ◀

الصايغ: التنفيذ المتدرج للقرار 1701 خطير



الباحث في الشؤون الجيو- سياسية المدير التنفيذي لملتقى التأثير المدني زياد الصايغ.

■ صدر القرار الدولي 1701 منذ العام 2006 ولا يزال الحديث عن تنفيذه، هل نفذ ام لم ينفذ؟
□ منذ العام 2006 بقي تنفيذ القرار 1701 في مربع المراوحة بمعنى غياب المسار العملائي الدقيق لتنفيذه. اسرائيل انتهكتته ولبنان حافظ على ستاتيکو معادلة جيش وشعب ومقاومة، في حين ان اليونيفيل بقيت غير قادرة على تحقيق كل ما ورد فيه. بهذا المعنى، علينا الاعتراف اننا امام مشهد ملتبس يطرح علامات استفهام حول سيادة الدولة من ناحية، وتطبيق القرارات الدولية من ناحية اخرى، مع استمرار انفلات الانتهاكات الاسرائيلية.

■ ما هي الاسباب المانعة لوضع القرار 1701 موضع التنفيذ، اسرائيلية او دولية ام ماذا؟
□ الاسباب المانعة معقدة، مركبة ومتقاطعة بين الاسرائيلي الذي يصر على البقاء في حيز القادر على تجاوز القرار، ودولي يقتنع بقبول الستاتيکو الميداني الملتبس، ولبناني يقوده انعدام توازن في القرار السيادي للدولة اللبنانية. حماية لبنان اساسية من خلال القرار 1701، ويجب عدم توفير اي ذريعة لاسرائيل لتجاوزه. ما اقله مزعج، لكنني انحاز الى السياسات العامة والحوكمة السليمة لا لتوازنات القوة وطموحات النفوذ، او لابعاد جيو- سياسية لا علاقة لها بأمن لبنان القومي.

■ الا ترون ان عدم الانتقال من حالة وقف الاعمال الحربية الى وقف اطلاق النار حالت دون اتمام تنفيذ القرار؟
□ بطبيعة الحال تعطل الانتقال من وقف الاعمال الحربية الى وقف اطلاق النار، كذلك تعنت اسرائيل في احتلال مزارع شبعا وتلال كفرشوبا، وغياب دبلوماسية لبنانية مبادرة لاستعادتها، اوصلنا الى ما نحن عليه.

■ كيف تقرأون الطرح الاسرائيلي بالتنفيذ المتدرج للقرار 1701؟
□ التنفيذ المتدرج ترتيب مرحلي وهو خطير، فيما المطلوب تنفيذ القرار 1701 مع اضافاته في القرار 2650 من دون ابطاء، والدولة اللبنانية معنية بهذا حصرا.

منذ صدور القرار 1701 هو في مربع المراوحة

■ الا تعتقدون ان الاسرائيلي من خلال طرحه يريد الذهاب الى مفاوضات حول تنفيذ كل بند من البنود وبالتالي الهروب من التزاماته؟
□ كل الثقة بالجيش اللبناني لحمل موقف واضح بموجب التطبيق الكامل للقرار 1701. لدينا تساؤلات بما قد تقدم عليه السلطة السياسية في لبنان للانخراط في ترتيبات مماثلة. تطبيق كل القرار هو الاساس.

■ هل يعني ذلك قرارا على الورق عكسه قرار ينفذ على الارض؟
□ في الاساس نحن امام معادلة قرار لم ينفذ على الارض، لا بل نفذ عكسه. التحدي السيادي لمؤسسات الدولة الدستورية والقوى العسكرية والامنانية الشرعية مع مساندة اليونيفيل تطبيق القرار لبنانيا، ودبلوماسية

فاعلة تضغط مع عواصم القرار لتطبيقه من الجانب الاسرائيلي.

■ الا ترون ان الحديث عن ترتيبات جديدة هو الغاء مبطن للقرار 1701؟
□ لا حاجة الى ترتيبات جديدة. اخشى ان ثمة حلفا موضوعيا بين من يطلب ترتيبات جديدة، ومن يدعي رفضها. اميل الى تبني ما كان يقوله دوما الرئيس الراحل فؤاد شهاب: "ماذا يقول الكتاب؟".

■ ماذا عن الانقسام اللبناني حول تنفيذ القرار 1701 بين من يربطه بتنفيذ القرارات السابقة المشار اليها في مقدمة القرار وبين من يحصر التنفيذ بالبنود الواردة في متنه؟
□ كل القرارات الدولية موجودة في مقدمة الدستور اللبناني، اذ هي سيادة الدولة وحصرية السلاح بيدها مبدأ علمي. اكتفي بهذا لأن كثيرين فقدوا لغة العقل والدستور.

■ هل نحن في حاجة الى قرار دولي جديد ينفذ على جانبي الحدود وليس فقط من الجانب اللبناني؟
□ نحتاج الى تطبيق القرار 1701، وهذا يكفي.

تأسست شركة حرب إلكترونيك في عام ١٩٧٠، وقد أولت دائماً الأولوية لتوفير أفضل العلامات التجارية الكهربائية العالمية والمساهمة في تطوير لبنان .

تلتزم شركتنا بتوفير كل ما يتعلق بالكهرباء والميكانيك من مراوح منزلية وصناعية، كابلات، مفاتيح، إنارة، مزودات الطاقة غير المنقطعة (UPS)، لوحات توزيع الكهرباء، حلول الطاقة للقطاعات التجارية والصناعية والمنزلية، إضافة الى العديد من البضائع التي تساهم في تطوير القطاع الكهربائي في المنازل والمعامل والشركات .



مقابلة

جورج شاهين

العميد جاروش: مكافحة العمالة والإقامة غير الشرعية من مهماتنا اليومية

قفزت الى واجهة الاهتمامات سلسلة التدابير التي باشرتها المديرية العامة للأمن العام، مترافقة مع خطة أمنية محددة ودعم سياسي وشعبي وحزبي، بهدف وقف المخالفات والظواهر غير القانونية التي رافقت التدفق السوري الى لبنان منذ العام 2011، والحد من ظاهرة انتشار المؤسسات غير القانونية التي خالفت نظام الإقامة والعمالة غير الشرعية

هذه الاجراءات انعكست تقدما في نسبة الانتظام والالتزام بتطبيق القوانين الى درجة ملحوظة رصدتها الاحصائيات اليومية.

على هذه الوقائع، التقت "الأمن العام" رئيس مكتب شؤون العمليات في المديرية العامة للأمن العام العميد جمال جاروش الذي أجرى قراءة للعمليات والمهمات التي تقوم بها المديرية استنادا الى صلاحياتها.

■ لماذا وصلنا الى هذا الدرك في ملف النازحين السوريين وما هي اسبابه؟

□ ما اوصلنا الى ما نحن فيه في ملف النازحين وعدم تنظيم الوجود السوري، مرده الى الخطأ الذي ارتكب منذ اللحظة الاولى لموجات النزوح اسوة بدول الجوار السوري التي نظمت وجودهم واقامت لهم المخيمات في مناطق مضبوطة وتحت سلطة الدولة بالتنسيق مع المنظمات الدولية. قد يكون ذلك سببه ايضا الوضع السياسي في لبنان والمنطقة ولا رأي لي به، وما كان واضحا انه لم يتم التعاطي مع الازمة في بداياتها بالطريقة التي تضمن التحكم بها، خصوصا واننا في بلدين تتداخل فيهما الحركة السكانية والشعبية والطبيعة الجغرافية للارض والعلاقات العائلية، وهو امر يميزنا عن دول الجوار السوري الاخرى.

■ نفذتم تدابير ادت الى توقيف وترحيل عمال واقفال مؤسسات، ما هو الدافع اليها؟ وما هي حصيلتها؟

□ كثفت المديرية العامة للأمن العام تدابيرها لتنظيم العمالة الاجنبية

والسورية من ضمنها، وهو ما ادى الى اقفال مؤسسات غير قانونية، وضبط عمالة غير شرعية، بعدما تعددت المؤسسات التي يديرها سوريون وغير سوريين من دون اي ترخيص رسمي، ومن دون الالتزام بالشروط والمواصفات المطلوبة من المؤسسات الرسمية المعنية، وتجاهلوا المطلوب لانشاء معمل او فتح مؤسسة تجارية مثلا كتلك المطلوبة من وزارة المال لتجنب تسديد الضرائب والرسوم، ومن وزارة العمل للتهرب مما يفرضه قانون العمل، وكلها تخالف الشروط التي تنظم اقامة وعمل اي اجنبي على الاراضي اللبنانية. ولا ننسى ان مهمتنا في الأمن العام اجراء المطابقة بين رخصة العمل وطبيعة عمل صاحبها في ظل التمييز المطلوب بين ان يكون عاملا او صاحب عمل او مستثمرا. ما نقوم به منذ فترة ليس عملا مستجدا، فهذه من مهامنا اليومية مع فارق ان ما نقوم به اليوم يحظى بالتغطية السياسية والشعبية والاعلامية كونها ترافقت مع تسليط الاضواء على الوجود السوري، وكان لا بد من تفعيلها لمواجهة ما هو قائم من فوضى. بعد اخذ اشارة القضاء، نقفل يوميا بالشمع الاحمر محلات مخالفة، ونوقف المتركبين ومن بينهم من يتم ترحيله، خصوصا من دخل منهم خلصة الى لبنان ولم يلتزموا شروط الإقامة والعمل من سوريين وجنسيات اخرى. لا يمكنني الحديث عن حصيلتها النهائية لانها متحركة تتبدل بفعل العمل اليومي الجاري في جميع الدوائر الاقليمية التي تعمل كل منها في نطاقها الجغرافي.

■ الى اي درجة تلمستم التجاوب مع هذه التدابير؟ وهل صحيح ان بعض المخالفين ومعهم لبنانيون يسعون للتلاعب بالقانون؟

□ ما حصل يوحي لنا بأن العمال السوريين يرغبون في تشريع اوضاعهم بما تفرضه القوانين لتجنب كابوس التوقيفات والعقوبات المؤدية الى اقفال مؤسساتهم او ترحيلهم. وهي عملية تبدأ بالنسبة الى المؤسسات من الترخيص المطلوب من الوزارات والمؤسسات صاحبة الاختصاص وصولا الى ما تتطلبه اجازات العمل باصنافها والإقامة المطلوبة من الأمن العام. كلها امور ربما يراها البعض مكلفة وصعبة، في ظل الشروط التي تم تحديثها بطريقة فرضت على اصحاب العمل توفير كفالات مالية وفتح حسابات مصرفية بمبالغ معينة وتخضع لرقابة مصرف لبنان منعا لمخالفة قانون مكافحة تبييض الاموال، وضمانة لاثبات قدرتهم على ادارة مؤسساتهم وديمومتها. الحديث عن محاولة بعض اللبنانيين التلاعب بالقانون ظاهرة قائمة بعدما بنى بعضهم الشقق الصغيرة والمحلات التجارية للاستفادة من الاجارات المرتفعة حيث الوجود السوري الكثيف.

■ هل من تمييز بين تجاوب النازحين المنتشرين ومن يقطنون المخيمات مع التدابير المتخذة؟ والى من تحال المخالفات والمتركبون؟

□ اكثر المقيمين في المخيمات هم من العمال المياومين في قطاعات البناء والزراعة والتنظيفات، وهي مهن يسمح بها قانون عمل الاجانب ومتفقون في

شأنها مع مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين. لكن اكثر من يسكنون خارج المخيمات يخالفون قانون العمل الذي يصنفهم من الفئتين الثانية والثالثة اذا اصرروا على ممارسة احدي المهن الحرة المحرمة على غير اللبنانيين ولا يسمح بها سوى باذن مسبق من وزارة العمل. نحن في الأمن العام نطبق القوانين وننفذ التعليمات باشراف القضاء، ولا نقفل محلا

”

العمال السوريون يرغبون في تشريع اوضاعهم لتجنب كابوس التوقيفات

“

او نوقف مخالفا الا بعد مراجعة النائب العام المختص للاشارة بما يمكن القيام به. بعد ذلك تنتهي مهمتنا لتصبح في عهدة القضاء على ان تبقى مهمتنا المراقبة الدائمة للتثبت من تنفيذ قراراته.

■ استؤنفت رحلات العودة الطوعية للنازحين السوريين الشهر الماضي، ما هو حجمها ومداها؟ وهل ان التنسيق مستمر مع السلطات السورية والمنظمات الاممية؟ □ برامج العودة الطوعية انطلقت العام 2017 وتوقفت ابان الحركات الاحتجاجية وجائحة كورونا، وقد سمحت لنا برصد رغبات الكثير من النازحين بالعودة، وقد يكون الوضع الاقتصادي الصعب في سوريا من اكبر الدوافع لبقائهم هنا حيث المساعدات الشهرية التي يتلقونها من المنظمات الاممية وغير الحكومية. سيبقى كثر منهم هنا طالما انه لا مجال للعمل في بلدهم وما لم تنتقل معهم هذه المساعدات. ما اظهرته الرحلة الاخيرة يشير الى الرغبة في العودة الدائمة بعدما حملوا معهم كل ما يملكونه لمغادرة المخيمات. كل ذلك يجري بالتنسيق مع السلطات السورية المعنية، ومع مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين التي تعد شريكة فيها لمجرد حضورها في مراكز

تدابير جديدة للأمن العام

- 3- عدم السماح للسوريين المسجلين لدى مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين ممارسة اي عمل مأجور من خارج قطاعات العمل المحددة لهم.
- 4- استئناف تنظيم عمليات العودة (الطوعية والامنة) للرعايا السوريين الراغبين في العودة الى بلادهم برعاية المديرية العامة للأمن العام.
- 5- وقف العمل بمنح او تجديد اقامات بموجب عقد ايجار سكن.
- 6- وقف العمل بمنح او تجديد اقامات سندا لتعهد المسؤولية - شخصي.
- 7- تعديل شروط تجديد الاقامات بموجب كفالة مالية.
- 8- اقفال كافة المؤسسات والمحال المخالفة التي يديرها او يستثمرها سوريون، واتخاذ الاجراءات المناسبة في حق كل من يستخدم عمالا اجانب خلافا لنظام الإقامة وقانون العمل.

- في 8 ايار 2024، اصدرت المديرية العامة للأمن العام البيان الآتي:
- بعدها وضعت المديرية العامة للأمن العام استراتيجيا تتضمن خارطة طريق لضبط وتنظيم ملف السوريين الموجودين على الاراضي اللبنانية، باشرت دوائر ومراكز الأمن العام تنفيذ الاجراءات التالية:
- 1- الطلب من السوريين المخالفين لنظام الدخول والإقامة التوجه مباشرة الى الدوائر والمراكز الحدودية لمنحهم التسهيلات اللازمة لتسوية اوضاعهم ومغادرة الاراضي اللبنانية تحت طائلة اتخاذ الاجراءات القانونية المناسبة في حق غير المغادرين.
 - 2- التشديد على المواطنين اللبنانيين عدم تشغيل او ايواء او تأمين سكن لسوريين مقيمين بطريقة غير شرعية في لبنان، تحت طائلة تنظيم محاضر ضبط ادارية وعادلة في حق المخالفين.



We Care...

1520

ISO 22000



Halal

■ هل من مبرر لما تعرضت له القافلة الأخيرة من انتقادات اممية من بينها من عبّر عن مخاوفه على مصير العائدين؟ وهل من توضيحات حول ارتكابات سابقة لتجاوزها؟

□ كل عملية يمكن ان تتعرض للانتقاد قياسا بمعايير بعض المنظمات وربما بوجود معلومات خاطئة، لكن الامور كانت منسقة مع الجميع عكس ما يتم طرحه في الاعلام، ذلك ان لدينا ضمانات سورية على مصير العائدين بعدما نالوا الموافقة المسبقة. فعدم القبول بعودة البعض مرده الى احتمال ملاحظتهم بسبب وجود ملفات عدلية او شكاوى بحقهم، وربما من بينها ما يمكن تسويته فور عودته الى بلاده، ولا نتجاهل شائعات لا تحول دون وقوع مشاكل فردية تلي عودتهم. نحن نتعاطى مع الجانب السوري بشفافية ووضوح، فعند اطلاق اي عودة طوعية تكون امنة، وقد وفرتها القوافل السابقة وهو امر يمكن التثبت منه من خلال الرحلات السابقة.

■ طاولتكم بعض الانتقادات بما خص ترحيل بعض المرتكبين، ما الذي يعنيه ذلك؟

□ عمليات الترحيل تجري بشكل طبيعي ومنظم وقانوني باشراف القضاء وتحت سقف تعليمات المدير العام للامن العام وما يقول به القانون وبالتنسيق مع مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين. على الجميع ان يتذكروا ان المجلس الاعلى للدفاع قرر في العام 2019 بأن كل سوري او نازح يدخل لبنان بعد 19 نيسان يتم ترحيله بشكل فوري بعدما انتهت الحرب في سوريا ولم يعد هناك سبب امني يرتب عليهم الدخول الى لبنان، ومن يأتينا بعد هذا التاريخ يجب ترحيله. اما النازحون المسجلون على لوائح المفوضية قبل هذا التاريخ فيخضعون لقوانين وتعليمات دولية نصر على تطبيقها.

“ تجمع العائدين والنقاط الحدودية، ولها حرية التواصل معهم للتثبت من عدم وجود اي عودة اكرائية او قسرية.

لا يمكنني الحديث عن
حصيلة العمليات التي
نقوم بها لانها متحركة
وتتبدل يوميا

■ لماذا فقدت اسماء بعض العائدين من القافلة الأخيرة ولم يسمح للبعض بالانضمام اليها؟
□ انها امور طبيعية، هناك عائلات تعدل في قرارها في اللحظات الأخيرة، وهناك من يسجل اسمه للتثبت من وضعه في بلاده لمعرفة ما اذا كان ملاحقا. سقوط بعض الاسماء وارد وهي امور مبررة ان ارتبطت بمتغيرات عائلية او تخلف البعض عن

تعديل الرسوم

في 9 ايار 2024، اصدرت المديرية العامة للامن العام البيان الآتي:
في ما خص منح اقامات سنوية ودائمة سندا لكفالة مصرفية، تستبدل الافادة المصرفية المطلوبة بكفالة نقدية تودع في صندوق الخزينة نقدا او بموجب شيك مصرفي نقدي (FRESH) لدى وزارة المال - مديرية الخزينة - دائرة المحاسبة والصناديق، ويمنح بموجبها صاحب العلاقة ايصال ايداع يرفق بطلب الحصول على الإقامة ليصار الى منحه إقامة (سنوية - دائمة) سندا لكفالة نقدية وذلك حصرا لمن سبق واستحصل على إقامة سنوية او دائمة سندا لافادة مصرفية او دخل شهري.
يستفيد من هذه الإقامة صاحب العلاقة وزوجته واولاده القاصرون وذووه الذين تجاوزوا الرابعة والستين من العمر.
تحدد قيمة الكفالات النقدية وفقا لما يلي:
1.500.000.000 ل.ل. مليار وخمسمئة مليون ليرة لبنانية للحصول على بطاقة إقامة لمدة سنة واحدة.
4.500.000.000 ل.ل. اربعة مليارات وخمسمئة مليون ليرة لبنانية للحصول على بطاقة إقامة لمدة ثلاث سنوات.
* يمكن تجديد الإقامة التي منحت لقاء كفالة نقدية بموجب الكفالة ذاتها من دون الحاجة الى ايداع كفالة نقدية جديدة.
تحرر الكفالة في الحالات التالية:
• رفض طلب الحصول على الإقامة او تجديدها.
• انتهاء الإقامة وعدم رغبة صاحب العلاقة في تجديدها.
• وفاة صاحب العلاقة ويعود الحق في استرداد الكفالة الى مجموع الورثة او من ينوب عنهم قانونا.
• صدور قرار بالغاء الإقامة وسحبها ومغادرة صاحب العلاقة لبنان.
آلية تحرير الكفالة:
يتقدم صاحب العلاقة او من ينوب عنه قانونا بطلب لتحرير الكفالة وفقا لأمودج موجود لدى مراكز الامن العام الاقليمية او امانة السر العامة مرفقا ببطاقة الإقامة الاصلية في حال لم تكن قد سحبت.

لم تخرج بقرارات وازنة لإنهاء الحرب التدميرية قمة عربيّة في ظلال "النكبة 2"

ما من قمة عربية منذ الانعقاد الاول في العام 1946، وصولا الى القمة العربية 33 الاخيرة في المنامة، الا وكانت فلسطين قضية اساسية امام الزعماء العرب، او هي فرضت نفسها على جدول اعمالهم. لكن الخطورة الآن، انعقادها في ظل المخاوف من النكبة الثانية او الهاوية العميقة امام دول المنطقة

يقول العديد من المراقبين ان قمة المنامة وهي الاولى التي تعقد في البحرين، التي شهدت غيابا كبيرا للزعماء والقادة العرب رغم التحديات الهائلة الماثلة امام المنطقة، لم تخرج بما يكفي من قرارات وازنة من اجل فرض انتهاء الحرب الاسرائيلية التدميرية ضد قطاع غزة، وجبهات الحرب المتطائرة شرارتها في انحاء المنطقة.

حتى الاقتراح العربي وفق "اعلان المنامة" الذي يدعو الى نشر قوات دولية في غزة والعمل من اجل اعلان قيام "دولة فلسطينية"، بدا ضربا في المجهول، في وقت تتصاعد الإبادة في حق الفلسطينيين منذ نحو 8 شهور بلا رادع دولي، ولا حتى عربي.

كما بدا كان القمة العربية عقدت على استحياء، فاختمت بعد ساعات قليلة على افتتاحها ولم يخصص لكل زعيم سوى 3 دقائق لالقاء كلماته، بينما كان "اعلان المنامة" قد اعد مسبقا من جانب وزراء الخارجية، للموافقة عليه، في حين تغيب عن القمة 7 من الزعماء العرب. وجرى نقل الرئاسة من السعودية، المضيف السابق، الى البحرين، المضيف الحالي، على ان تعقد قمة العام 2025 في العراق بعدما "تنازلت" دمشق عن الاستضافة لصالح بغداد. كان من الواضح، ان الحلم باقامة دولة فلسطين بعد 76 عاما على النكبة، لا يزال طويلا، برغم القمة ومقرراتها. وقد ايد القادة العرب دعوة الرئيس الفلسطيني محمود عباس وملك البحرين حمد بن عيسى آل خليفة الى "عقد مؤتمر دولي تحت رعاية الامم المتحدة، لحل القضية الفلسطينية على اساس حل الدولتين"، والدعوة الى "نشر قوات حماية وحفظ سلام دولية تابعة للامم المتحدة في الارض الفلسطينية المحتلة الى حين تنفيذ حل الدولتين". وردا على هذه الدعوة، قال المتحدث باسم الامم المتحدة فرحان حق انه "في نهاية المطاف، يعتمد تشكيل بعثات حفظ



الزعماء العرب في قمة المنامة.

السلام على امور عدة. احدها تفويض من مجلس الامن؛ وبطبيعة الحال، سيتعين على المجلس ان يوافق على ذلك"، مضيفا انه "يجب ان تكون هناك شروط على الارض، بما في ذلك قبول الاطراف لوجود قوات الامم المتحدة، وهذا ايضا امر يجب ترسيخه". اما واشنطن، فقد بدت لهجتها كأنها متحفظة عن هذا الاقتراح حيث رأت انه قد يلحق ضررا بجهود اسرائيل لاحاق هزيمة بحركة حماس، حيث قال المتحدث باسم الخارجية الاميركية فيدانت باتيل "حين نعلم ان اسرائيل تركز على هزيمة حماس"، مضيفا "بصراحة، فان اضافة مزيد من القوات الامنية قد يعرض هذه المهمة للخطر"، لافتا الى ان الولايات المتحدة ليس لديها "تقييم حاسم" لبيان للقمة العربية، وان ارسال قوة قد يكون مقبولا أكثر بمجرد التوصل الى وقف لاطلاق النار في قطاع غزة. بذلك، بدا الموقف الاميري كمن يسكب الماء الباردة على هذه المبادرة العربية التي

كان يتم بلورتها خلال الايام التي سبقت القمة، في اطار رد على الهمجية الاسرائيلية التي قتلت وجرحت اكثر من 120 الف فلسطيني حتى الان، ولا تزال تهدد بالمزيد من المجازر فيما بات يوصف بانه النكبة الثانية. في كل الاحوال، كان ظاهرا التوافق التام على اهمية دعم القضية الفلسطينية ككل والشعب الفلسطيني بشكل خاص، والتشابك الايجابي نحو الذهاب في اتجاه تسوية لمحاولة قطع الطريق على اسرائيل من التمادي اكثر في تدمير غزة وقتل شعبها وتهجير، وهي مخاوف بدت بارزة من الطرفين المصري والاردني.

وبينما قال الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي ان بلاده "ستظل متمسكة بعدم تصفية القضية الفلسطينية"، متهما اسرائيل "بانها تنهرب من مسؤولياتها ومن وقف اطلاق النار"، وان القاهرة "تنخرط مع الاشقاء والاصدقاء في محاولات جادة لانقاذ المنطقة من السقوط في هاوية عميقة"، قال

الملك الاردني عبدالله ان "جميع المواثيق والعهود الدولية وضعت على المحك"، داعيا العالم الى "تحمل مسؤوليته الاخلاقية والانسانية لكي ينهي صراعا ممتدا منذ اكثر من 7 عقود".

في الوقت نفسه، شهدت اجواء القمة انعقاد الكثير من الجلسات واللقاءات الثنائية بين القادة العرب وممثلي الدول العربية، ومن بين اللقاءات الالفة كان لقاء الرئيس السوري بشار الاسد مع ولي

قمة خاطفة: 3 دقائق لكل زعيم والقمة المقبلة في العراق



الاسد وبن سلمان في خلال لقاؤهما.

سوريا تتنازل

شكر الرئيس العراقي عبداللطيف رشيد سوريا لقبولها بالتنازل عن استضافة القمة العربية المقبلة في العام 2025، لصالح العراق.

الاسد وبن سلمان

اثار اللقاء الذي جمع الرئيس السوري بشار الاسد مع ولي العهد السعودي الامير محمد بن سلمان آل سعود، على هامش القمة العربية في المنامة، امالا اضافية على مسار العلاقات السورية - السعودية، وذلك بعد نحو سنة على الزيارة الاولى من نوعها خلال 12 سنة، اي منذ بداية الحرب السورية، لوزير الخارجية السعودي الامير فيصل بن فرحان الى دمشق في نيسان العام 2023. وبحث الاسد وبن سلمان في العلاقات بين البلدين وسبل تعزيزها بما يساهم في استقرار المنطقة ودفع التعاون بين الدول العربية الى الامام. وأشار الرئيس السوري الى ضرورة تطوير اليات التعاون والتنسيق بين العرب، منوها بدور السعودية في هذا المجال، بينما شدد ولي العهد السعودي على ضرورة تقوية الحوار بين البلدين، وإلى اهمية عودة سوريا القوية كمصلحة للعرب جميعا، كما نقلت الرئاسة السورية.

العهد السعودي الامير محمد بن سلمان آل سعود، والذي كان متوقعا وغير مفاجئ لمراقبين رأوا فيه انعكاسا للصورة التي ظهر فيها الرئيس الاسد والامير بن سلمان خلال القمة العربية الاستثنائية التي عقدت في الرياض في تشرين الثاني الماضي، وبعد الانفتاح الذي اظهرته الرياض تجاه دمشق منذ اذار العام 2023، ودعوها الى عودة سوريا الى الحزن العربي. في اطار هذه العودة التدريجية بين دمشق والعواصم العربية، انعقدت لقاءات بين الاسد وملك البحرين والرئيس العراقي، في حين التقى وزير الخارجية السوري فيصل المقداد عددا من نظرائه العرب بينهم السعودي واليبي. ولفت كثيرون الى ملاحظتين حول الرئيس السوري، الاولى انه لم يلق كلمة وهو ما اثار تكهنات وتاويلات، الا ان وكالة الانباء السورية الرسمية نشرت بيانا قالت فيه ان السبب الذي منع الرئيس السوري من القاء خطاب هو انه سبق له ان تحدث خلال السنوات الماضية عن رؤية دمشق المتعلقة بمختلف القضايا العربية واصلاح الجامعة العربية وضرورة تعزيز العمل العربي المشترك وتطوير اليات العمل العربي لتناسب التطورات الحالية.

اما الملاحظة الثانية التي اثارت جدلا وتأويلات، فهي الصورة الجماعية للزعماء العرب حيث ظهر فيها الاسد وامير قطر الشيخ تميم بن حمد جنبا الى جنب، مما طرح تساؤلات عما اذا كان الرجلين كسرا جليد الخلافات بينهما خلال القمة، فيما تحدثت تقارير غير رسمية عن ان قمة المنامة، ربما تكون قد شهدت تحركا دبلوماسيا من جانب اطراف عربية لمحاولة عقد مصالحة بين دمشق والدوحة. في كل الاحوال، قال الملك البحريني في كلمته ان هناك "حاجة ملحة لبلورة موقف عربي ودولي موحد من اجل تحقيق السلام"، داعيا الى "عقد مؤتمر دولي للسلام والاعتراف بدولة فلسطين". وتابع ان "حل القضية الفلسطينية هو الاساس لتحقيق الاستقرار الاقليمي والتوجه نحو البناء التنموي"، في حين قال الامير محمد بن سلمان ان السعودية "ترحب تبني الجمعية العامة للامم المتحدة بتاريخ 10 ايار 2024 قرارا يتضمن ان دولة فلسطين مؤهلة للعضوية الكاملة في الامم المتحدة". الجدل الذي لم تكن هناك ضرورة له بحسب المراقبين، اثاره الرئيس الفلسطيني محمود عباس عندما قال في كلمته امام القمة ان "موقف حماس الرفض" ▶

Dream Big Inspire the World

In a world based on digital, Information technology is the key pulse that drives the innovation engine. **ICC Group** plays an essential role in the technology community, where you can have customized ICT solutions in multiple industries.



400+

Highly
Specialized
ICT Professionals



Tier 1

World Leading
Partners



16

Companies
across the
MEA Region

ICC
GROUP
Focused Evolution

Scan the
QR Code



الجو العام بدا هادئا ووديا وسط محاولات تقارب. وبحسب الامن العام للجامعة العربية احمد ابو الغيط، فإن القمة شهدت "حضورا غير مسبوق" من الحكومات والدبلوماسية العربية، وكانت بعيدة كل البعد عن الخلافات والتجاذبات. واكد ابو الغيط على اهمية انعقاد المؤتمر الدولي حول فلسطين خصوصا وان الاتحاد الاوربي والدول العربية تتبنى الفكرة، مطالبا مجلس الامن باطلاق عملية سياسية لحل القضية الفلسطينية، ومهددا بالجوء الى الجمعية العامة للامم المتحدة اذا فشل مجلس الامن في عقد المؤتمر الدولي. ودعا رئيس حكومة تصريف الاعمال اللبنانية نجيب ميقاتي الامن العام للامم المتحدة انطونيو غوتيريش الى معالجة الوضع في جنوب لبنان، حيث ذكرت رئاسة الوزراء، في بيان، ان ميقاتي طالب غوتيريش خلال لقاء على هامش القمة العربية بالضغط على اسرائيل لوقف هجماتها على جنوب لبنان، مطالبا ايضا باستمرار دعم عمل وكالة الانروا في لبنان وتمويلها لما يشكله هذا الامر من اهمية قصوى في الظروف الصعبة التي يعيشها لبنان. وفي كلمته امام قمة المنامة قال ميقاتي "سأحدث امامكم عن ثلاثة مواضيع تشكل موضع قلقنا ومتابعتنا هذه الايام. اولاً ان ما يشهده لبنان من احداث وتصعيد على حدوده الجنوبية، منذ أكثر من 7 اشهر، تزامناً مع ما يعانيه اهالي قطاع غزة من وجع اليم، ليس سوى نتيجة طبيعية لتواصل الاعتداءات الاسرائيلية على بلدنا المؤمن بالسلام والعدالة، في ظل انتهاكات اسرائيل المستمرة لسيادته الوطنية وخرقها المتماادي لقرار مجلس الامن الدولي الرقم 1701، والتي وصلت الى حوالي 35 الف خرق منذ صدوره في العام 2006".

اضاف ان لبنان "ما انفك يبادر منذ اندلاع هذه الاحداث الى اطلاق النداءات لوقف اطلاق النار والحفاظ على الاستقرار والهدوء، محذرا من ان تمادي اسرائيل في ارتكاباتها سوف يساهم بتدريج رقعة الازمة واشعال المنطقة". ووجدد التزام لبنان بقرارات الشرعية الدولية، مطالبا بالضغط على اسرائيل للانسحاب من الاراضي اللبنانية المحتلة ووقف انتهاكاتها واعتداءاتها البرية والبحرية والجوية، والتطبيق الشامل والكامل للقرار 1701، ضمن سلة متكاملة بضمانات دولية واضحة ومعلنة.



لبنان مشاركا.

اليوم، وفرت لاسرائيل المزيد من الذرائع والمبررات كي تهاجم قطاع غزة، وتعلن فيه قتلا وتدميرا وتهجيرا". لكنه قال ان الاولوية الان هي لوقف العدوان. وقد اثار موقف عباس، انتقادا من حركة حماس التي قالت ان اسرائيل "لا تنتظر الذرائع لارتكاب جرائمها في حق شعبنا". ومع ذلك رحبت الحركة بالبيان الختامي للقمة العربية. لم يتسرب الكثير عما دار في الكواليس الخلفية للقمة، لكن

لانهاء الانقسام والعودة الى مظلة الشرعية الفلسطينية، خدم المخطط الاسرائيلي الذي كانت حكومة الاحتلال تعمل على تنفيذه قبل 7 تشرين الاول الماضي لتكريس فصل قطاع غزة عن الضفة والقدس، حتى تمنع قيام دولة فلسطينية، وتضعف السلطة الوطنية ومنظمة التحرير الفلسطينية". وتابع الرئيس الفلسطيني قائلا "ان العملية العسكرية التي نفذتها حماس بقرار منفرد في ذلك

متغيّبون

الرئيس الجزائري عبدالمجيد تبون، ملك المغرب محمد السادس، سلطان عمان هيثم بن طارق، امير الكويت الشيخ مشعل الاحمد الصباح، رئيس تونس قيس سعيد، رئيس الامارات العربية المتحدة محمد بن زايد، رئيس مجلس السيادة الانتقالي في السودان عبدالفتاح البرهان.

من البيان الختامي

- دعوة كل الفصائل الفلسطينية للانواء تحت مظلة منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.
- رفض اي مشروع للتهجير القسري للشعب الفلسطيني.
- ادانة التعرض للسفن التجارية بما يهدد حرية الملاحة والتجارة الدولية ومصالح دول وشعوب العالم والتمسك بضمان حرية الملاحة في البحر الاحمر وبحر العرب وبحر عمان والخليج العربي.
- دعوة الحكومة السودانية وقوات الدعم السريع الى الانخراط الجاد والفعال مع مبادرات تسوية الازمة وانهاء الصراع.
- تحسين الوضع الصحي والتعليمي في الدول العربية وايجاد بيئة مناسبة لتطوير اللقاحات في المنطقة العربية.

مصر وتركيا تفتحان صفحة جديدة: من الخصومة إلى الشراكة

بعد زيارة الرئيس التركي رجب طيب اردوغان الى القاهرة، تأتي زيارة الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي الى انقرة لتكرس واقعا جديدا في العلاقات التركية - المصرية ينقلها من حال الخصومة والقطيعة التي دامت 14 عاما، الى مرحلة الشراكة الاقتصادية والتنسيق السياسي حول امن المنطقة وملفاتها وازماتها المتشعبة



زيارة اردوغان الى مصر كانت مهمة جدا في توقيتها الاقليمي وشكلها الاحتفالي ومضمونها الاقتصادي. ولا مبالغة في القول انها زيارة تاريخية لمجرد انها وضعت حدا لحقبة طويلة من الخصومة بين البلدين امتدت نحو 12 عاما (منذ تأييد تركيا لانقلاب الاخوان المسلمين في مصر)، وفتحت صفحة جديدة من الشراكة السياسية والاقتصادية والاستراتيجية. هذا الوضع الجديد تكرسه زيارة السيسي المرتقبة الى تركيا.

زيارة اردوغان دشنت مرحلة جديدة في العلاقات التركية - المصرية. ومع انها تأتي كمحطة متأخرة عن المصالحات التركية مع دول واطراف اخرى، مثل اسرائيل والسعودية والامارات، غير ان التقارب بين

ظل رغبة اسرائيل في تهجير سكان القطاع الى سيناء، فان تركيا تبدو الاكثر حاجة الى مثل هذه الصورة الاقليمية مع مصر، علما انها امتنعت الى الان عن اتخاذ اي تدابير ضد اسرائيل، رغم الشعارات الكبيرة التي ترفعها في وجهها.

وتأتي الزيارة بحثا عن دور ضائع في غزة اذ ظهرت تركيا مهمشة رغم اقتراح حركة حماس ان تكون مصر وتركيا ضمن الضامنين (مع كل من قطر وروسيا) لاي اتفاق تبادل اسرى او ترتيبات امنية لاحقة.

وفيما تسعى انقرة الى لعب دور اكبر في الملف الفلسطيني وخاصة في الرؤية المستقبلية لقطاع غزة، يربط مسؤولون مصريون هذا المسعى برغبة تركيا في استعادة مكانتها الاقليمية من جانب، وللاستفادة من مشروعات اعادة الاعمار في غزة من جانب اخر، الامر الذي تتفهمه مصر وتسعى ان يكون التحرك فيه من خلالها وبالتنسيق معها لتجنب تعارض المصالح الذي قد يتسبب بخسائر للطرفين. ربما يسعى البلدان الى تحقيق انجاز ما قد يكون الاتفاق على ترتيبات حل في ليبيا. وقد يشكل الاتفاق حول ليبيا ورقة ترضية تركية لمصر، على اعتبار ان ليبيا جزء من الامن القومي المصري، فيما لا يزال غير معلوم ما اذا كانت تركيا مستعدة للاعلان عن سحب قواتها من هذا البلد كرسالة حسن نية تجاه المصريين، مع الابقاء على مستشارين، وعلى سائر مظاهر النفوذ الاخرى في جميع القطاعات.

ويمكن ان يلي الاتفاق حول ليبيا، بدء الترسيم البحري للمناطق الاقتصادية الخالصة للبلدين في شرقي المتوسط، اذ

تعرض تركيا ان تحصل مصر على مساحات كبيرة اضافية في المتوسط، في مقابل الاعتراف بترسيم الحدود البحرية بين تركيا وليبيا، والذي حصل في 27 تشرين الثاني عام 2019 في عهد رجل تركيا، رئيس حكومة طرابلس فائز السراج، علما انه دون الاقتراح التركي عقبات مهمة، ابرزها التحالف بين مصر وكل من اليونان وقبرص الجنوبية. وقد بدا البحث



في خيارات وسطية في قضايا الحدود البحرية بين البلدين، ومسارات استخراج الطاقة وتوزيعها في شرقي المتوسط، وخصوصا وان تركيا تعترض على حدود المناطق الاقتصادية الخالصة لكل من اليونان وقبرص، كما على مشاريع نقل الطاقة من شرق المتوسط الى اوربا عبر خطوط انابيب لا تمر باراضيتها.

في الاولويات يبرز الملف الاقتصادي، والاهتمام المصري بجذب الاستثمارات التركية، وتفعيل الاتفاقيات الثنائية الموقعة بين البلدين من قبل عام 2011 ولم تفعل خلال الفترة الماضية. يجري ذلك في ظل تفاهم مصري - تركي داعم لفصل المناقشات السياسية عن الجانب الاقتصادي بشكل كامل، في ظل احتياج البلدين لتعزيز التعاون الاقتصادي

والامني ودعم الصناعات العسكرية بالبلدين، وهو ما ينعكس في اعلان تركيا الموافقة على بيع طائرات مسيرة لمصر، مع وجود امكان لاستفادة انقرة من الدبابات التي تصنعها مصر في المصانع الحربية. التقارب المصري - التركي ما كان ليتعمق، لولا مساعي تركيا لاحتواء ازمة وجود قيادات جماعة الاخوان المسلمين على اراضيها، والتي كانت ادت الى جمود العلاقات بين البلدين لاكثر من عقد. وبحسب مراقبين، باتت هذه القطيعة، من وجهة نظر المسؤولين المصريين، ماضيا لا يجب التطرق اليه، مع التزام تركيا بتنفيذ جميع ما جرى الاتفاق عليه، سواء بابعاد البعض خارج اراضيها او اجبار الموجودين على اراضيها على الصمت

”
زيارة اردوغان
الى القاهرة تكملها زيارة
السيسي الى انقرة“

ومنحهم الجنسية التركية لحمايتهم قانونا. يرى محللون اترك انه على الرغم مما قد يبدو انه دخول مصر وتركيا مرحلة التطبيع بينهما، فانهما سبقيان في مستوى مراقبة كل منهما حركة الاخر واختبارها: مصر تحتاج الى تعزيز نظامها في الداخل وتطوير اقتصادها ومواجهة التحديات الداخلية والخارجية، فيما تحتاج تركيا، على الاقل في هذه المرحلة، الى التخلي ولو مؤقتا عن البعد الايديولوجي في سياستها الخارجية، واتباع سياسة براغماتية. في المحصلة، يعمل البلدان معا على سياسة خارجية تعتمد على المصالح المتبادلة. لكن الاكيد ان تركيا تذهب الى المصالحات حيث تحتاج او تضطر اليها، كما حدث مع اسرائيل والسعودية والامارات، والان مع مصر، فيما لا توليها اهمية حيث تكون متحللة من الضغوط الاقليمية والدولية، كما الحال في سوريا والعراق.

التطبيع التركي - المصري سيؤدي الى تعزيز الامن والاستقرار في الشرق الاوسط، والى حلحلة القضايا الخلافية بما فيها ليبيا وسوريا والعراق وملفي شرق المتوسط، خصوصا ما يتعلق بتحديد الحدود البحرية او السياسات الخاصة باستغلال الغاز والنفط، وجماعة الاخوان المسلمين. الطرفان المصري والتركي يدركان تماما قيمة ما يمكن ان يقدمه كل طرف للآخر.

فمصر تستطيع لعب دور مهم يدعم مسار تطبيع العلاقات التركية - السورية، واستيعاب تركيا في منظومة منتدى غاز شرق المتوسط، وفي المقابل تستطيع تركيا دفع المسار الليبي خطوات الى الامام، كما ان معادلة العلاقات بين مصر وتركيا واسرائيل، يمكن ان يكون لها ثقل مستقبلي في مواجهة العديد من التحديات التي تشهدها المنطقة. كما ان البعد الاقتصادي عامل اساسي وحاسم في استعادة العلاقات المصرية - التركية لطبيعتها، لأن الازمات الاقتصادية التي عانتها الدولتان خلال الفترة الماضية دفعت في اتجاه تغليب اطر التعاون وتسوية المشكلات، بحثا عن حلول تتعش الاقتصاد، لادراك كل دولة انها في حاجة الى الدولة الاخرى.

الخلاف بين نتنياهو وبايدن "أبعد من رفح" : طريقة إدارة الحرب... و"اليوم التالي"

الخلاف يتعمق والشرح يتسع بين الرئيس الاميركي جو بايدن ورئيس الوزراء الاسرائيلي بنيامين نتنياهو. الخلاف يدور ظاهرا وراهننا حول رفح بين من يريد اطالة امد الحرب، وشن حملة عسكرية من اجل القضاء على ما تبقى من حماس، ومَن يطرح مشروعا بديلا يمنع الاجتياح والتسبب في مجازر في حق المدنيين، ويتيح في الوقت نفسه الاستمرار في ملاحقة حماس والتضييق عليها



الخلاف ابعد واعمق من رفح، يبدأ من طريقة ادارة الحرب ويصل الى استراتيجيا الخروج و"اليوم التالي" في غزة والمنطقة. التواصل بين بايدن ونتنياهو لم يكن كافيا لتبديد الخلاف حول رفح، بعدما وضع الرجلان خطوطا حمرا متناقضة في خصوص عملية عسكرية في رفح، دلت على عمق الخلافات بينهما، ذلك ان ادارة بايدن تعارض اجتياح رفح، وتعتقد انه ليس لدى اسرائيل خطة اجتياح قابلة للتنفيذ وتسمح بحماية النازحين المدنيين في المدينة. والتخوف هو ان تفشل المفاوضات حول صفقة تبادل اسرى، وعندما ستقدم اسرائيل نحو اجتياح رفح، وهذه ستكون نقطة انكسار في العلاقات بين الولايات المتحدة واسرائيل، في وقت نتنياهو ومعه عدد غير قليل من المسؤولين السياسيين والعسكريين في اسرائيل يخشون ان يكون التأجيل "مصدية اميركية" ترمي الى وقف الحرب تماما، والتخلي عن فكرة ابادة حماس، والتفرغ لمهمة سياسية لاقامة دولة فلسطينية.

قدمت واشنطن اقتراحات بديلة من الخطة الاسرائيلية لاقتحام رفح. تؤدي الاقتراحات الاميركية الغرض الاسرائيلي نفسه، لكن باثمان سياسية اقل كلفة على الاميركيين والاسرائيليين معا. من البدائل اقتحام رفح بالسيطرة العسكرية على الحدود الجنوبية للقطاع، اي على محور فلادلفيا، وقطع اي تواصل بري بين غزة والعالم الخارجي، على ان توفر واشنطن لاسرائيل التمويل اللازم لتأمين الحدود والغطاء السياسي للعملية. وهكذا يمكن الحد من الكلفة البشرية الباهظة لاقتحام العسكري وسقوط الالاف من الضحايا المدنيين. وتوفير الحماية الامنية الطويلة المدى لاسرائيل

التسريبات، اعلنت واشنطن تعليق شحنة اسلحة كانت متوجهة الى تل ابيب، وهي - بحسب المعلومات - عبارة عن صواريخ دقيقة من الحجم الثقيل، تستعمل في عمليات التدمير الكبرى، وقد استعملت في قطاع غزة مرات كثيرة. فرضت الولايات المتحدة حظر مبيعات اسلحة على اسرائيل ثلاث مرات في تاريخها. المرة الاولى خلال نكبة عام 1948، والثانية في نهاية السبعينات بمبادرة من الرئيس جيمي كارتر ردا على السياسات الاستيطانية، والمرة الثالثة حصلت عندما فرضت ادارة الرئيس رونالد ريغان حظرا خلال الاجتياح الاسرائيلي للبنان عام 1982. والان، يأتي الحظر الرابع والادهي على يد بايدن الذي اعلن عن وقف شحنات اسلحة معينة الى اسرائيل، وانه سيقف شحنات اخرى اذا ما نفذت عملية عسكرية واسعة النطاق في رفح... هذا "الحظر" كان مثابة رفع بطاقة حمراء في وجه نتنياهو واعلان الرفض الاميركي الصريح والنهائي لهجوم واسع في رفح...

كان بايدن مارس سياسة ضبط النفس مع نتنياهو وظهر ترددا في مواجهته، وقاوم الضغوط التي مارسها اليسار السياسي في الحزب الديموقراطي للقيام بمزيد من الاجراءات لكبح جماح نتنياهو... لكنه فعلها اخيرا بعدما طفح الكيل لديه وشعر ان عليه ان يقول ويفعل شيئا. فالاسرائيليون طوال الفترة الماضية لم

يبدوا اهتماما يذكر بالمخاوف الاميركية، وبعد شهرين من الاعراب الاميركي عن القلق، توصل البيت الابيض الى نتيجة مفادها ان الاسرائيليين لا يكثرثون بما تقوله واشنطن، وانما يأبهون فقط بما تفعله. وقد حان الوقت كي تبادر الى التصرف وكي توقف نتنياهو عند حده وتوجيه رسالة تحذيرية اليه، في ظل مواصلة التهديد بغزو رفح. يحصل ذلك في ظل تصاعد التوتر داخل المجتمع الاميركي والاحتجاجات في الجامعات على مسافة اشهر من الانتخابات الرئاسية التي اقترحتها حرب غزة، فكان لا بد من لهجة متشددة مستجدة لدى بايدن، ومن رسالة الى الداخل الاميركي بانه يظهر تعاطفا مع شريحة من الجمهور الاميركي المؤيد للشعب الفلسطيني في غزة الراض لحرب الإبادة.

ما يجري حاليا بين ادارة بايدن وحكومة نتنياهو لم يحصل مثله منذ الثمانينات، ولكنه لا يعني تحولا في مسار العلاقات الثنائية، ولا في الموقف الاميركي الداعم للحرب ضد حماس. الخلافات بين الطرفين تكررت في الاشهر الاخيرة حول طريقة ادارة الحرب وتحصن الان في رفح. اصرار نتنياهو على المضي في التحضيرات العسكرية لاجتياح رفح، اخر مدينة ناجية من الدمار الكامل في القطاع، وآخر ماوى للنازحين، وضع العلاقة الاميركية - الاسرائيلية في اصعب اختبار. واشنطن تخشى ابادة جديدة في المدينة ترتد سلبا عليها وعلى اسرائيل معا وترخي باثقالها على



الحملة الانتخابية لبaidن. نتنياهو في المقابل، يواصل لعبتي الابتزاز والمماطلة اللتين يجيدهما طمعا بتوسيع الحرب، في وقت تخوض اسرائيل الحرب على اساس انها حرب وجودية، وتريد ان تواصلها حتى النهاية غير عابئة بالاعتبارات الانتخابية ولا بمصير محتجزيهما لدى حماس ولا بحياة المدنيين في غزة.

نتنياهو وضع خطا احمر في لحظة مصيرية حرجة يقابله خط احمر من بايدن المثلث بالهم الانتخابي، وبات يرى في نتنياهو "عبئا استراتيجيا" لأن سياساته تخرج حلفاء اميركا في المنطقة، السعودية ومصر والاردن، وتؤدي الى توسعة الحرب وتتناقض مع حل الدولتين. في الواقع هناك تناقض جلي بين سياسات نتنياهو ومصالح واشنطن، ويمكن تفصيله على النحو التالي:

- الخطر المحدق بالوجود الاميركي العسكري في المنطقة حيث يدفع "محور المقاومة" الى استهداف قواعد الولايات المتحدة العسكرية المنتشرة فيها، بفعل محاولات حكومة نتنياهو توريثها عبر اعمال عسكرية خطيرة (مثل الهجوم على القنصلية اليرانية في سوريا).
- سياسة نتنياهو تخرج مصر والاردن وقد تتسبب بنتائج وخيمة يمكن ان تزعزع استقرار النظام في هذين البلدين الصديقين لاميركا، كما قد يهدد اتفاق السلام بين اسرائيل وكل من البلدين.
- سياسة نتنياهو تتناقض مع حل الدولتين الذي شددت عليه القيمة العربية في المنامة، والذي تسعى الادارة الاميركية جاهدة الى طرحه كموخرج من الحرب، وكمدخل الى التطبيع بين السعودية واسرائيل.
- جنوبي لسعر المحروقات، مما يؤدي الى اوضاع كارثية للاقتصاد العالمي المعولم.
- سياسة نتنياهو تخرج المملكة العربية السعودية ومعها جميع دول الخليج العربي، وتجعلها اقرب الى نهج تعدد علاقاتها الدولية، خصوصا في اتجاه الصين وروسيا، في وقت تسعى الادارة الاميركية الى اعادة صياغة علاقاتها مع السعودية. كما ان سياسة كهذه تخفف من حدة تناقض البلدان العربية مع ايران واكثر ميلا الى مراعاتها.

بينها دولة فلسطين ومذكرات لاهاي واشتعال المقاومة 4 صفحات لتنتياهو: هل يوقف الحرب؟

4 صفحات تقول ان الخناق ضاق حول بنيامين نتنياهو: تصويت الجمعية العامة للامم المتحدة حول اهلية عضوية دولة فلسطين، ثم مذكرات طلب اعتقال عن المحكمة الجنائية في لاهاي، ثم اعلان اسبانيا والنرويج وايرلندا اعترافها بالدولة الفلسطينية، بالتزامن مع اشتعال المقاومة في شمال قطاع غزة، المفترض انه محتل و"مطهر" منذ شهور

لم تعد الحرب في غزة والمستمرة منذ 8 شهور على حالها. هذه التطورات الاربعة، تقول انها دخلت منعطفا جديدا. ان الغضب في حرم الجامعات الاميركية والاوروبية، هي قصة اخرى لها مدلولاتها الكبيرة ايضا. لكن هذه الاحداث الاربعة، تظهر ان حكومة الكيان الاسرائيلي، لم تعد حرة كما كانت في حرب الابداء التي حصدت حتى الان اكثر من 120 الف شهيد وجريح، ودمرت نحو 60 % من مباني غزة وبيوتها. الثابت حتى الان ان مفاوضات الاسرى في اسوأ حالاتها، ما بين الدوحة والقاهرة وبباريس، وفي كل التسويات التي طرحت، كانت المواقف متباينة. لأن ما يريده نتنياهو، متعارض تماما مع المنطق: حماس والفصائل الفلسطينية تريد وفقا كاملا للحرب، وهذا موقفها البديهي بعد كل هذا الموت والدمار،



وعلى الرغم من هذا التعثر في مسار التفاوض، فان الكثير من النقاشات تجري في الكواليس، وبين عواصم عربية وغربية، تبدو منصبة اكثر على "اليوم التالي"، وليس على وقف الحرب نفسها، بناء على نشرته

صحيفة "جيروزالم بوست" في ما يتعلق بخطط اسرائيل في ما بعد الحرب، بناء على وثائق من مكتب رئيس الوزراء الاسرائيلي والتي تتصور التالي فيما يتعلق باعادة غزة الى الحكم الذاتي:

المرحلة الاولى: تستمر هذه المرحلة 12 شهرا تحت عنوان المساعدات الانسانية، حيث تقيم اسرائيل خلالها "مناطق آمنة" خالية من سيطرة حماس، بدءاً من الشمال وانتشاراً ببطء نحو الجنوب، في حين سيقوم تحالف من دول عربية (السعودية والامارات ومصر والبحرين والاردن والمغرب) بالاشراف على توزيع المساعدات في "المناطق الامنة".

اما المرحلة الثانية، فهي تتضمن ادارة فلسطينية لغزة في "المناطق الامنة" باشراف الدول العربية، وهي تمتد في السنوات الخمس والعشر القادمة، تتولى خلالها اسرائيل المسؤولية الامنية بينما يقوم العرب بتشكيل ما يسمى هيئة اعادة تأهيل غزة (GRA) تتلوى الاشراف على جهود الاعمار وادارة الشؤون المالية للقطاع، وهي مرحلة ستضمن ايضا تنفيذ "خطة مارشال" وتطبيق برنامج لمكافحة التطرف.

اما المرحلة الثالثة بحسب هذه الوثائق الاسرائيلية، والتي تسمى "الحكم الذاتي"، فانها ستشهد احتفاظ اسرائيل بحق التحرك ضد "التحديات الامنية"، بينما سيتم نقل السلطة ببطء اما الى حكومة محلية في غزة او الى حكومة فلسطينية موحدة (بما في ذلك الضفة الغربية)، الا ان هذه الخطوة مشتركة بنجاح جهود نزع التطرف والسلاح في قطاع غزة، على ان يكون في مقدور الفلسطينيين بعدها ادارة غزة بشكل كامل مع انضمامهم الى "اتفاقيات ابراهيم".

بالتزامن مع تزايد الحديث عن صفقات اقليمية تطرحها ادارة الرئيس الاميركي جو بايدن في اطار التسوية المتعلقة بحرب غزة، فان التقارير الاعلامية تتناول افكارا متبادلة لدفع التطبيع بين السعودية واسرائيل، في وقت خرجت القمة العربية في المنامة ببيان ختامي دعا الى نشر قوات حفظ سلام دولية تابعة للامم المتحدة في الارض الفلسطينية المحتلة الى حين تنفيذ حل الدولتين. لكن بالتزامن مع ذلك كله، قالت صحيفة "فايننشال تايمز" البريطانية، ان الدول العربية الثلاث مصر والامارات والمغرب طلبت اعترافا اميركيا بـ"دولة فلسطين" قبل مشاركتها في قوة استقرار غزة ما بعد الحرب، وهو ما لا

تبدو ادارة بايدن، رغم ادعائها دور الوساطة، مستعدة للقيام به برغم بدء دول اوروبية باعلان اعترافها بهذه الدولة.

لم تمض ساعات على اعلان حكومات اسبانيا والنرويج وايرلندا اعترافها بدولة فلسطين كسبيل نحو الوصول الى "حل الدولتين" (الذي تعارضه حكومة نتنياهو بالكامل وتحاول تدميره بالفعل عسكريا منذ ما قبل هجوم 7 تشرين الاول 2023)، حتى اعلن البيت الابيض ان بايدن يعتقد ان اقامة دولة فلسطينية يجب ان يتم من خلال المفاوضات المباشرة وليس عبر الاعتراف بها من جانب اطراف منفردين.

جاء هذا الموقف الاميركي السلبي من الاعتراف

لماذا المحكمة؟

فضح المدعي العام في المحكمة الجنائية الدولية كريم خان ما يجري في كواليس العدالة الدولية والسياسية الدولية. ففي مقابلة مع شبكة "سي ان ان" الاميركية، كشف تعرضه للتهديد بسبب طلبه اصدار مذكرات الاعتقال ضد نتنياهو وغالانت، حيث تحدث عن قول زعيم غربي منتخب له ان هذه المحكمة "انشأت من اجل افريقيا ومن اجل السفاحين مثل فلاديمير بوتين"، بحسب تعبيره.

كما اشار الى "التهديد" الذي تلقاه من اعضاء في الكونغرس الاميركي، وغالبيتهم من الجمهوريين، كتبوا فيها "استهدفوا اسرائيل وسنستهدفكم. اذا مضيتم قدما في الاجراءات، فسنتحرك لانهاء كل الدعم الاميركي للمحكمة الجنائية الدولية ومعاينة موظفيكم وشركائكم، وحظركم وعائلاتهم من الولايات المتحدة. لقد تم تحذيركم".



بالدولة الفلسطينية، بعدما استخدمت ادارة بايدن الفيتو في مجلس الامن الدولي في نيسان الماضي، ضد مشروع قرار يستهدف التمهيد للاعتراف بهذا الحق الفلسطيني، وبعد ايام على تصويت الجمعية العامة للامم المتحدة في 10 ايار الماضي، باغلبية ساحقة (143 دولة) على احقية دولة فلسطين بالعضوية الكاملة في الامم المتحدة (وهو قرار عارضته واشنطن ايضا)، علما ان فلسطين دولة بصفة مراقب لكن غير عضو، وفق قرار للجمعية العامة اتخذ في 29 تشرين الثاني العام 2012.

شكل تصويت الجمعية العامة، ثم سلسلة الاعترافات من جانب حكومات اوروبية (اسبانيا والنرويج وايرلندا) والتي قد تنضم اليها ايضا مالطا وسلوفينيا واوسترايا بعد اعترافات سابقة من جانب المجر، بولندا، التشيك، رومانيا، سلوفاكيا، وقبرص، والسويد، صفقة ديبلوماسية - سياسة كبيرة لحكومة نتنياهو.

المهم ان اسرائيل جن جنونها، وبدلا من ضبط تصرفاتها واجرامها، فانها على ما يبدو تسعى الى الهروب الى الامام. تستدعي سفراءها من الدول الثلاث، وتدرس كيفية اللجوء الى اجراءات عقابية ضد هذه الدول، وتقرر حجب اموال السلطة الفلسطينية للامعان في اضعافها وانهيارها، وفرض عقوبات على وزراء ومسؤولي السلطة وعائلاتهم، وتعترم تعزيز الاستيطان في الضفة الغربية المحتلة بقرار سريع لاقامة 10 الاف وحدة استيطانية جديدة، الى جانب التهديد باقامة مستوطنة في مقابل كل دولة تعترف بالدولة الفلسطينية.

ظهرت المزايادات الاسرائيلية سريعا، من وزير المال بتسلييل سموتريتش في ما يتعلق بالاجراءات العقوبات المالية، ومن وزير الامن القومي ايتمار بن غفير الذي يهدد باقتحام المسجد الأقصى، ومن وزير الدفاع يواف غالانت الذي الغى ما يسمى قانون "فك الارتباط" في شمال الضفة الغربية، وهي خطوة تعني استباحة هذه المنطقة امام اقامة البؤر الاستيطانية، معلنا "لقد تمكنا من استكمال الخطوة التاريخية، السيطرة اليهودية على يهودا والسامرة (الضفة) ▶

Laveluxe

تقاتل حاليا في انحاء غزة، وهو اكبر عدد من الالوية المقاتلة منذ بداية العام 2024. وقد اظهرت صور الاشتباكات الجارية في قطاع غزة، خصوصا في مناطق الشمال وتحديدًا في مخيم جباليا وفي الوسط، وفي اتجاه رفح التي احتلت اسرائيل الجانب الفلسطيني من هذه الحدود مع مصر، ان عناصر المقاومة الفلسطينية ينزلون خسائر جسيمة بالجنود الاسرائيليين، من خلال عمليات القنص وتفجير العبوات بالدبابات والعربات المدرعة والمنازل المفخخة، وحتى من مسافات قريبة. وللعلم، فان اسرائيل كانت اعلنت انها استكملت السيطرة على مخيم جباليا و"طهرته" من مقاتلي حماس، ثم غادرته في بداية كانون الثاني الماضي، اي قبل نحو 5 شهور. لكنها وجدت نفسها الان، بعد كل هذا الوقت، تحارب في مستنقع يوقع خسائر جسيمة بجنودها.

وكان البدء بسحب الالوية المقاتلة من غزة خلال الشهور الخمسة الماضية مع تراجع الحاجة اليهم في معارك القطاع الفلسطيني وتزايد وقوع الخسائر في صفوفهم، عزز التقديرات القائلة والمعلومات ايضا، بأن اسرائيل تنقلهم في اتجاه الجبهة الشمالية مع لبنان، استعدادا لعدوان على الاراضي اللبنانية. لهذا، فان خروج وحدات المقاومة الفلسطينية بزخم قتالي اكبر الان، قد يكون اربك الحسابات الاسرائيلية مجددا بالاستنزاف الحاصل في غزة الان، واضطرار الجيش الاسرائيلي الى التواجد على "جبهتين" في ان واحد، وربما 3 جبهات، طالما ان المشهد في الضفة الغربية يشهد التهاوبا هو الاخر.

وقد تترافق الصفعات الاربعة التي تلقتها اسرائيل في غضون ايام، مع شعور ادارة بايدن، بالمزيد من الحرج السياسي مع تزايد حماوة الانتخابات الاميركية في وقت يستعد بايدن لأول مناظرة تلفزيونية مع خصمه الجمهوري دونالد ترامب في 27 حزيران الجاري، في وقت تضغط اجواء الجامعات الاميركية بثقلها الرمزي والشعبي على مسؤولي الادارة الاميركية، بسبب انحيازهم الكامل في حرب باتت توصف بانها مثابة "نكبة ثانية"، ويراهها الاسرائيليون خطورتها باهمية حرب قيام كيانهم العام 1948.



”
اكتر من 120 الف شهيد
وجريح وبتنياهو يريد هدنة
ليستأنف حربه

“
يحيى السنوار، ومحمد الضيف)، اضافة الى تنياهو وغالانت اللذين اتهمهما بانهما قد يتحملان المسؤولية الجنائية عن جرائم حرب وجرائم ضد الانسانية ارتكبت في قطاع غزة اعتبارا من 8 تشرين الاول، من خلال تجويع المدنيين، والحاق معاناة شديدة واذى خطير بالناس، والقتل العمد، وتوجيه هجمات ضد المدنيين، والابادة والقتل العمد، والاضطهاد، وافعال غير انسانية اخرى، وذلك عملا بسياسة دولة اسرائيل.

لكي تكتمل الصفعات دويا، فان التسويق الاسرائيلي لاسباع عدة ان معركة غزة حسمت، لكن "النصر" لن يتحقق سوى بعد غزو رفح، بدا كلاما في الهواء. ففي 22 ايار الماضي، اي بعد اكثر من 7 شهور على بداية الحرب، ذكرت اذاعة الجيش الاسرائيلي ان 10 الوية للجيش

◀ الغربية)". اما وزير الخارجية اسرائيل كاتس، فقد استدعى سفراءه، ووجه توبيخات الى سفراء الدول الثلاث، ويعتزم حظر دخول الدبلوماسيين الاوروبيين الى الضفة الغربية، ومنع وصول المساعدات الاوروبية الى الفلسطينيين.

تشكل اهمية انضمام اسبانيا الى الدول المعترفة بفلسطين انها كانت الراحية لما سمي وقتها "عملية مدريد للسلام" في العام 1991. اما اهمية انضمام النرويج، وهي دولة ليست عضوا في الاتحاد الاوروبي، انها كانت لسنوات طويلة الراحية "لاتفاقيات اوسلو" التي مهدت الطريق ثم حققت اختراقا في ابرام تسوية بين منظمة التحرير الفلسطينية بقيادة ياسر عرفات، وبين اسرائيل، وقيام السلطة الفلسطينية. جنون اسرائيل قد تفاقم قبل ذلك بايام من خلال الصفعة التي تلقتها من المحكمة الجنائية الدولية، بعدما قرر المدعي العام في المحكمة اصدار مذكرات توقيف في حق تنياهو وغالانت (بالاضافة الى عدد من قادة حماس)، وهي خطوة عارضتها ايضا ادارة بايدن.

وكان المدعي العام للمحكمة كريم خان قدم طلبات لاصدار اوامر قبض في حق 3 من قيادات حركة حماس (اسماعيل هنية،

مقابلة

ميرنا الشدياف

مذكرة توثق إنتهاكات القانون الدولي منذ 7 تشرين
العميد عوّاد: لعدم بقاء العدالة الدوليّة رهينة المكيالين

تحت عنوان "مذكرة العدالة"، فند المركز الدولي للدراسات الاستراتيجية والاعلام انتهاكات القانون الدولي الانساني منذ بداية الحرب على غزة في 7 تشرين الاول 2023، لتكون الدراسة القانونية الاولى التي تتناول هذا الموضوع، وهي مبنية على اسس علمية قانونية موضوعية محايدة ومستقلة

عقدت في جنيف ندوة علمية عن "القانون الدولي الانساني: الخلافات حول القواعد وحلول المشكلات الناشئة في الحرب"، نظمها معهد جنيف للقانون الدولي، شارك فيها من لبنان رئيس المركز الدولي للدراسات الاستراتيجية والاعلام العميد الدكتور علي عواد الذي تحدث عن "العدالة الدولية والسلام بين الميثاق والعنف"، وهو الذي وضع "مذكرة العدالة" ووجهها الى مرجعيات دولية عدة.

في المذكرة مطالبة باحقاق العدالة الدولية مما سيثبت انها ليست رهينة المصالح والكيل بمكيالين، وخصوصا ان الجدل الكبير اليوم يحتدم حول جدوى القانون الدولي وابرز آليات اجهزة الامم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية، وحول مدى عدالة النظام القانوني العالمي لصالح تطبيق العدالة الجنائية الدولية وحماية حقوق الانسان، مع ما يحمله ذلك من ضرورة معالجة التحديات حول مدى توافر الضمانات اللازمة لاستقلالية الاجهزة القضائية الدولية وحيادها وبعدها عن التأثيرات والتسييس .

في المذكرة تأكيد على "ان اثر النزاعات المسلحة في العالم يكون اكثر خطورة عند انتهاك القانون الدولي الانساني. ان تفاقم ظواهر العنف المفرط في العالم يفرض على المجتمع الدولي ان يبذل جهودا تضمن ما يلي:

أ- تطبيق القانون من الرئيس المدني او القائد العسكري وفق مضمون المادة 87 من البروتوكول الاضافي الاول 1977 لاتفاقات جنيف 1949.

ب- احترام حقوق الانسان .

ج- كشف الانتهاكات وتحقيق العدالة الجنائية الدولية.

د- ردع مرتكبي جرائم الحرب وضد الانسانية

والابادة الجماعية لدى الطرفين المتنازعين وفق اختصاصات مجلس الامن والمحكمة الجنائية الدولية التي نشأت من اجل الحفاظ على الامن والسلم الدوليين. يجب عدم الافلات من القصاص".

وتشدد على ان "بقاء مرتكبي انتهاكات القانون الدولي الانساني من دون مساءلة وعقاب هو امر غير اخلاقي بل مخز ومدمر، وعلى المجتمع الدولي ان يواجه هذا الامر بمحاكمات عادلة. ونؤكد لكم انه لن ننجح في وضع حد للعنف ولظاهرة الافلات من القصاص وصولا الى السلام الانساني الا في تطبيق ثلاث :

1- العدالة الجنائية الدولية.
2- الاعلان العالمي لحقوق الانسان 1948.

3- اعلان جنيف الدولي لثقافة الحوار الانساني 2015".
"بعيدا عن السياسة واجنداتها المتصارعة" تأكيد في نص المذكرة على انه "بصورة علمية قانونية موضوعية محايدة ان هذه الانتهاكات - غير المسبوقة في التاريخ - هي افظع من انتهاك جسيم للقانون الدولي الانساني، وسيكون لها تداعيات مدمرة على الامن والسلم الدوليين اذا بقيت من دون محاسبة، اذ انه حتى الحرب لها حدود كما كتبنا وقلنا لكل العالم منذ عقود".

وفيها تشديد على "ان القانون الدولي الانساني هو اهم عوملة انسانية بعد الاديان السماوية، هو روح قبل ان يكون مضمونا ماديا قضائيا جنائيا دوليا، ان عدم محاسبة المرتكبين ستسقط هذه الروح في العالم كله وليس في فلسطين او جنوب لبنان فقط، عندها تكمن الخطورة بأن العالم سيسير الى دمار انساني شامل. 190 دولة وقعت على الاتفاقات والبروتوكولات المكونة للقانون الدولي الانساني،

فاذا لم تتم المحاكمة والمحاسبة نؤكد لكم اننا - نحن وكثيرون من الخبراء - سنقوم باهمال مؤلفاتنا حول هذا القانون وتعليق تدريسه في الجامعات والمعاهد العسكرية والامن، لأن العنف المفرط سيعم النزاعات الدولية القادمة وستسير الانسانية الى انهيار شامل".

في الخلاصة ان "كل تلك المخالفات الجسيمة كانت موضع ادانة من المجتمع الدولي ومنظماته الانسانية. ان استهداف الفئات المحمية بصورة متعمدة ينتهك قواعد القانون الدولي الانساني في جرائم يعاقب عليها القانون الدولي الجزائي.



رئيس المركز الدولي للدراسات الاستراتيجية والاعلام العميد الدكتور علي عواد.

لكن هذا القانون بقي حبرا على ورق تحت عيون الشرعية الدولية".
في الدراسة اشارة الى ان "اثر النزاعات المسلحة يكون اكثر خطورة عند انتهاك احكام هذا القانون، مما يقتضي كشف الانتهاكات وتحقيق العدالة الجنائية الدولية لدى اطراف النزاع للحفاظ على الامن والسلم الدوليين". في هذا السياق اجرت "الامن العام" حوارا مع رئيس المركز الدولي للدراسات الاستراتيجية والاعلام العميد الدكتور علي عواد الذي تحدث عن اهداف هذه المذكرة وعن مكانم الضعف في النظام الدولي.

■ ما هي اهدافكم من وضع هذه المذكرة؟

□ السبب الاساسي لوضع هذه المذكرة هو ان يعلم العالم كله بانتهاكات القانون الدولي الانساني في غزة وجنوب لبنان، وهي اول وثيقة قانونية حيادية موضوعية مستقلة حول هذا الموضوع. وقد اعددنا هذه المذكرة حتى يتم تنفيذها بجدية دولية ومكيال واحد من دون تسييس، اذ ان قول الحق القانوني امام شرعية دولية صامتة عاجزة هو امر مهم جدا في نظرنا.

■ الى من وجهتم هذه المذكرة؟

□ في 7 تشرين الثاني 2023 وجهنا المذكرة الى

■ ما هو جدوى القانون الدولي في ظل ما جرى وما يجري في العالم من حروب ونزاعات؟
□ ان انتظام القانون في العلاقات الدولية لا يبحث في اسباب النزاع اذا كانت مشروعة ام لا، وانما يبحث سلوك اطراف النزاع وفق القانون الدولي العام الذي يكرسه ميثاق الامم المتحدة (الميثاق)، وبالتالي لا بد من تطبيق احكامه لتفادي العنف وحماية المدنيين وبناء السلام، وان شن الحروب خارج الميثاق يؤدي الى فوضى عالمية. لذا على المجتمع الدولي تنفيذ الاحكام المتعلقة بمسؤوليات الرئيس المدني والقائد العسكري خصوصا تلك الواردة في المواد 35 و86 و87 من البروتوكولين الاضافيين 1977، والمواد 51 و52 و131 و146 من اتفاقات جنيف الاربعة لعام 1949.

■ ما هو سبب اهتزاز السلام العالمي في ظل وجود وثائق مهمة في تاريخ القانون الدولي؟
□ ان الاعلان العالمي لحقوق الانسان هو احد ابرز الوثائق المهمة في تاريخ القانون الدولي، لكن اعتماده من دون قوة ملزمة سبب اهتزاز السلام في العالم لسببين اساسيين هما: اولاً بقاؤه حبرا على ورق وتطبيقه بمكاييل وتسييس، وثانيا غياب الحوار في مواجهة النزاعات، وبالتالي من واجب المجتمع الدولي المنكفئ اعتبار "حق الحوار" في صلب حقوق الانسان وفق احكام "اعلان جنيف الدولي لثقافة الحوار الانساني 2015".

■ ما هي مكانم الضعف في نظام الامم المتحدة؟
□ ان اهم مكانم الضعف في نظام الامم المتحدة هو في جهازه الردعي عاجز والمكبّل. فالعدالة الجنائية الدولية هي روح قبل ان تكون مضمونا ماديا حقوقيا دوليا، والعنف المفرط يتفاقم اليوم في العالم بسبب عدم محاسبة المرتكبين، الامر الذي سيسقط هذه الروح في العالم كله، وستكون المجتمعات البشرية امام خيارين: الميثاق والعدالة والسلام، واما الحروب والعنف الهمجى واحتضار القيم الانسانية.

في ظل فوضى المعلومات وعصر النشر الرقمي دورات تدريبية لجمع البيانات والتأكد من صحة الخبر

يقوم المركز الدولي للدراسات ICMPD بتنفيذ المرحلة الثالثة من مشروع تعزيز قدرات الادارة المتكاملة للحدود في لبنان، الممول من الاتحاد الاوروبي والهادف الى تطوير الخبرات والكفايات لدى ضباط الامن العام ومفتشيه ومأموريه، بهدف الحفاظ على الامن في لبنان

تكثر في الونة الاخيرة الاشاعات والاذخار المغلوطة في المواقع الالكترونية او في منصات التواصل الاجتماعي، حيث يبادر الصحفيون الى نشر الاخبار من دون التحقق من صديقتها سعيًا الى سبق صحفي. عندها، يتلقفها مستخدمو الشبكات الاجتماعية ويتولون نشر

والدورات التدريبية. في هذا السياق، تعلم ضباط الامن العام وعناصره بالاحداث الجارية حول العالم، وتساعدهم تاليا على المساءلة. وقد شددت هذه الدورات، على مستخدمي الانترنت التأكد من صحة الخبر الذين سيتسبب بالجدال او ازعاج الناس به، لأن هؤلاء يلعبون ايضا دورا في نشر الاخبار الكاذبة. في السياق عينه حاورت "الامن العام" رئيس مكتب التخطيط والتطوير في المديرية العامة للامن العام العميد الركن بشارة ابوحمد ومديرة مشروع تعزيز قدرات الادارة المتكاملة Lilijana Šipec.

ابوحمد: لضرورة مراقبة المصادر والتحقق منها

■ ما هي اهمية انواع الدورات التدريبية التي تقومون بها والمتعلقة بالخبر الاعلامي؟
□ تهدف اهمية الدورة التي نقوم بها الى التوصل للتحقق من الخبر الاعلامي وجمع المعلومات والتأكد من صحتها. فضباطنا وعناصرنا تمكنوا من التمييز بين الخبر الصحيح والمفبرك، وقد عززت

المعرفة قدراتنا على الحصول على المعلومات والافادة منها. ان اعتمادنا على مصادر المعلومات الصحيحة في ابحاثنا، سهل لنا الخروج بمعلومات جديدة وقيمة. لذا اود ان اقول ان ورشة العمل هذه، بالتعاون مع المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة (ICMPD)، ساهمت في اعداد الدراسات وتوثيق المعلومات ونشر ثقافة المعرفة.

■ على ماذا ركزت هذه الدورات التدريبية؟
□ ركزت الدورات التدريبية على كيفية تمييز المعلومات الصحيحة عن الاخبار المغلوطة عبر مواقع التواصل الاجتماعي، وتمكننا بفضلها من التحقق من الاخبار الموجودة عبر مواقع التواصل، كما تم التعرف ايضا على طريقة كشف الخبر الكاذب. لا بد من الاشارة ايضا، الى ان ما تم تسليط الضوء عليه، هو مراقبة المصادر والتحقق منها في المقالات الصحافية لأن الاخبار المغلوطة كثيرة.

■ ما هي الاهداف التي تسعون اليها؟
□ اصبحت وسائل التواصل الاجتماعي عنصرا

مهما في تزويد المجتمع بالمعلومات والحصول على الاخبار، وقد اصبح اكتشاف الاخبار الكاذبة امرا مهما في المجتمع خصوصا في ظل بيئة رقمية تمتاز بالذكاء والمرونة والسرعة الفائقة في نقل المعلومات، حيث شكل هذا الموضوع نقاشات في كيفية الكشف عنها وايجاد اليات مواجهتها خاصة انها اصبحت تشكل خطرا متزايدا على الرأي العام. وفي هذه الدورات، تمكنا من التوصل الى مقارنة تتناول الابعاد العلائقية بين مظهر سلبي من مظاهر التزييف الاعلامي عبر شبكات مواقع التواصل الاجتماعي واثارها على اتجاهات الرأي

العام خاصة في ظل اتخاذ الفضاء الرقمي التواصل مصدرًا مهما في التزود بالاخبار.

■ ما مخاطر التضليل الاعلامي، وكيف يمكن مواجهة ذلك؟

□ تعاني كثيرا من الاخبار الكاذبة والمفبركة التي تؤدي الى التضليل الاعلامي وبث الاخبار الخبيثة التي تنال من المجتمع. ويؤدي التضليل الاعلامي الى تشويه الحقائق وافساد المعلومات الصحيحة، وهما ان الجمهور يعتمد على وسائل الاعلام للحصول على هذه المعلومات، قد يصبح من

Šipec: نعمل على تطوير قدرة الامن العام على تحليل البيانات

■ ما هو الدور الذي تقومون به اليوم من خلال مركزكم لتعزيز قدرات الادارة ومساعدة الامن العام في مهماته بجمع المعلومات للحفاظ على الامن؟

□ بدعم من الاتحاد الاوروبي نسعى الى استقرار لبنان وسيادته وازدهاره ونظامه الديمقراطي، ونساعد في تحسين الخدمات العامة للمواطنين اللبنانيين، ونسعى جاهدين للمساعدة في حماية بيئة لبنان وموارده الطبيعية ويلتزم الاتحاد الاوروبي بتعزيز وحماية حقوق الانسان في لبنان بما في ذلك الدفاع وتطوير الانشطة السياسية والاقتصادية.

■ ما هو هدف المشروع الذي يتضمن دورات تدريبية لعناصر الامن العام عن صحة الخبر وطريقة جمع داتا المعلومات؟

□ يقوم المشروع على تعزيز قدرات الادارة المتكاملة وتطوير قدرات الامن العام على تعزيز ادارة الحدود والامن والسلامة في لبنان ويقوم المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة على بناء الخبرة والكفاءة لجمع المعلومات وتعزيز قدرات الامن العام على الارشاد والتوجيه، ويشمل ذلك التدريب والتخطيط والتطوير والشفافية.

■ كيف تساهمون في تطوير قاعدة البيانات ضمن استراتيجية واضحة؟

الصعب تمييز الحقيقة وبناء على الشيء مقتضاه. ان للتضليل الاعلامي مخاطر جمة ابرزها التأثير على العلاقات الدولية وعلى الثقافة والمجتمع وتستخدم لتشويه صورة مجموعات ولتعزيز التمييز العنصري والتحيز العرقي والديني. وهذا يؤدي الى تفاقم الانقسامات الاجتماعية والتوترات بين مكونات المجتمع. واؤكد ان يجب مواجهة التضليل الاعلامي بالحذر والوعي، والسعي للحصول على معلومات من مصادر متعددة وموثوقة، لذا يجب ان نتعلم كيفية تحليل وتقييم المعلومات والتحقق منها قبل تصديقها او نشرها.



مديرة مشروع تعزيز قدرات الادارة المتكاملة Lilijana Šipec

□ نعمل على تطوير القدرة لدى جهاز الامن العام على تحليل البيانات واستخراج المعلومات والجداول واستخدام العديد من جداول او صور مرئية ونعمل على انشاء واجهة مستخدم احترافية تمهد التعامل مع قواعد البيانات وتستخدم البرمجة عبر انشاء برنامج للتعامل مع قواعد البيانات بصورة احترافية. كما نعمل على تعزيز الحوكمة وتأمين الدعم في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للادارة المتكاملة للحدود مما يعزز

نتطلع الى تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للادارة المتكاملة



سوبر ماركت

رّمال الأصلي
ابو عامر ■■



رّمال الأصلي
Rammal Original

تحويطة الغدير	سانت تيريز	خلدة	صور - الحوش	كفرجوز
برج البراجنة	بوليفار كميل شمعون	غازية-سينيق	كفرا	زحلة-حمرا بلازا
الرويس	الطيونة بيروت مول	الهلالية	كفردونين	شتورة
الجاموس	الجناح	الصفند	تول - حاروف	

□ يكتسب الامن العام التحقق من المعلومات المنشورة على الانترنت اهمية خاصة في عصرنا الحالي لاسيما في ظل ما نعيشه من ازدهار معلوماتي مصحوب كامل من تزيف الوقائع وقلب الحقائق ونشر الشائعات والتنافس في بيئة خصبة مقرها وسائل التواصل الاجتماعي التي فتحت الابواب امام جميع المستخدمين لمشاركة المحتوى والمساهمة في عملية صناعة الاخبار التي لم تعد حكرًا على وسائل الاعلام

◀ السيادة ويسهل التجارة ويحسن حكم القانون، كما يعزز المقاربة الحقوقية بما من شأنه ان يساهم في تعزيز امن الحدود وتعزيز قدرات القوى الامنية بما فيهم الامن العام لتنفيذ مهامهم العملائية من خلال الارشاد والتوجيه، ويشمل التخطيط والعمل بشفافية.

■ ماذا تضيف دورة التأكد من صحة الخبر على الامن العام اللبناني؟

ابي تامر : كشف الخبر الكاذب



الصحافية والمدربة جوزيت ابي تامر.

مصادر الاخبار الاصيلة في محاولة لاكتساب الصدقية. ووفقا للباحث، تمكنت وسائل التواصل الاجتماعي من نشر الادعاءات الكاذبة، فيكون ترويجها اسرع من ترويج الاخبار الحقيقية في واقع الامر". واعتبرت ابي تامر ان الاخبار الكاذبة تنتشر بسرعة لانها مصممة عادة لجذب الانتباه ومحاكاة المشاعر. وقالت ان هذه الاخبار تحتوي غالبا على ادعاءات او قصص غريبة تثير الغضب او الخوف. وحذرت من الاخبار الكاذبة التي تتضمن احيانا استخدام تقنية تم انشاؤها باستخدام البرامج الرقمية والتعلم الآلي ومبادلة الوجوه. وكشفت انه يتم دمج الصور لانشاء لقطات جديدة تعرض احداثا او اجراءات لم تحصل على ارض الواقع، فتكون النتائج مقنعة للغاية ويصعب اكتشاف انها زائفة.

الصحافية والمدربة جوزيت ابي تامر شرحت في اثناء محاضرةقتها في احدى الدورات التدريبية لضباط الامن العام وعناصره طريقة كشف الخبر الكاذب. قالت ان من "المفيد التأكد من الانباء المشكوك في صحتها من مصدرين اضافيين. اذ يمكن للامنيين الاطلاع مثلا على المواقع الرسمية فضلا عن القنوات الاعلامية للمحطات الاخبارية العامة، والصحف اليومية والاسبوعية الموثوق بها". وأشارت الى ان "من الممكن التعرف على الصور التي تم التلاعب بها عن طريق البحث العكسي، اذ ان اداة البحث قادرة على ايجاد مصدر الصورة التي يتم تحميلها، كذلك الصفحة المتضمنة اياها".

اضافت: "غالبا ما يتم نشر الاخبار الكاذبة من خلال مواقع الاخبار الكاذبة، والتي غالبا ما تحاكي

انواع الاخبار الكاذبة

يتعين على اي شخص يتصفح الانترنت ويستخدم وسائل التواصل الاجتماعي ان يوسع مصادره ويفعل النظرة النقدية من خلال عدم الوثوق بكل ما ينشر والتشكيك في صحته والتوقف عن مشاركة اي محتوى من دون التحقق من مصداقيته خاصة اذا كان متضمنا عناوين جذابة او معلومات غير متوقعة وصادمة ومثيرة للجدل.

انواع مختلفة من الاخبار الكاذبة ابرزها: العناوين المستندة للنقر، الدعاية الرنانة، الصحافة الركيكة، المحتوى الاحتيالي، الهجاء او المحاكاة الساخرة، معلومات مضللة.

اكاذيب اعلامية سابقة

- حرب العراق عام 2003: استخدام اكاذيب اعلامية لتبرير الغزو الاميركي للعراق، وترويج معلومات كاذبة عن وجود اسلحة دمار شامل فيه ما ادى الى تصاعد التوترات واندلاع الحرب.
- النزاع في سوريا: استخدام الكاذب الاعلامية في النزاع الدائر في سوريا وتضليل الجمهور من خلال ترويج معلومات مشوهة وتضخيم احداث معينة لتبرير التدخلات الخارجية واستمرار الصراع.
- الحرب في فلسطين: نشر الكاذب الاعلامية حول وجود جثث لاطفال مقطوعي الرؤوس في قطاع غزة وان بعض الفصائل الفلسطينية هم الفاعلون ما اثار جدلا واسعا وازدادت التوترات بين الجانبين.

دورات تدريبية لضباط ومفتشي الأمن العام تشديد على مفاهيم الجندرية وعدم التمييز

تدأب المديرية العامة للأمن العام، بالتعاون مع مركز جنيف لحوكمة الأجهزة الامنية DCAF، على القيام بدورات تدريبية لضباطها ومفتشيها لتنمية قدراتهم البشرية، بهدف التعامل مع المواطنين ضمن معايير حماية الحقوق والحريات العامة. كما تشدد الدورات على مفاهيم الجندرية، وضرورة المساواة بين الجنسين وعدم التمييز، وتوزيع الادوار بحسب الجندر لمراعاة النوع الاجتماعي

تعلق الدورات التدريبية في الأمن العام اهمية كبيرة على المساواة، ويضع المدير العام للأمن العام بالانابة اللواء الياس البيسري اهدافا للتطوير والتنمية المستدامة. كما تبذل الجهود لتنفيذ المهام الميدانية وتحترم الكرامة الانسانية. ويعزز التدريب ايضا التطوير

كفوري: سنعد عسكريين محترفين في اداء مهامهم الوظيفية

■ متى انشئ المركز الوطني للتدريب في الأمن العام وما هي المهمات الموكلة اليه؟
□ انشئ المركز الوطني للتدريب في المديرية العامة للأمن العام سنة 2018. وقد عد ذلك مثابة خطوة اولى وعملقة



من احدى الدورات.

والابتكار والتغيير باحدث الاساليب والتقنيات والممارسات، في حين يتمكن المتدربون من تحسين الافكار وتتم زيادة الانتاجية وتحقق النتائج المبهرة.
"الأمن العام" حاورت رئيس المركز الوطني للتدريب في الأمن العام الرائد رشيد كفوري، ومدير مكتب لبنان في مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن DCAF ادم ستيب ريكوفسكي، للاضائة على التدريبات واهميتها.

خصوصا لجهة التعامل مع المواطنين وتسهيل تنفيذ طلباتهم استنادا الى القوانين والتعليمات النافذة. في هذا السياق، لا بد من الاشارة الى اننا في صدد وضع اللمسات النهائية على معهد الأمن العام في الدامور، بهدف افتتاحه وستتمكن بتوجيهات المدير العام للأمن العام بالانابة اللواء الياس البيسري، من اعداد عسكريين محترفين، وذلك بالتنسيق وبمساعدة الجهات الداعمة لهذا المشروع. كذلك سيتم تطوير القدرات البشرية، كما ونوعا على حد سواء، عند تسمح الظروف بالقيام بذلك.

■ ما هي ابرز المواضيع التي تناولتها الدورات التدريبية؟

□ تعد الدورات وتنفذ في كنف المركز الوطني للتدريب الدورات التدريبية، علما اننا ننتقد برونزامة تدريبية سنوية واضحة. من ابرز ما قمنا به لهذا العام، سلسلة من الدورات من بينها كيفية

التعامل مع المواطنين، وتنفيذ مدونة السلوك التي حددت المعايير الاخلاقية والانسانية والقانونية التي تحكم مهام العسكريين وموظفي الأمن العام في اثناء ادائهم واجبههم الوظيفي في مراكز عملهم. وقد تضمنت ايضا ارشادات لهؤلاء بعدم الاساءة في استخدام السلطة. نقدم حاليا دورات عديدة، نذكر منها دورة في الاسعافات الاولى، وعلم استخدام الاسلحة، واساسيات المعلوماتية، واستعمال الحاسوب وصيانتة. لا بد من الاشارة ايضا الى قرب افتتاح المنصة الالكترونية للتعليم من بعد، ومن شأن ذلك ان يحدث قفزة نوعية في مجالات عدة، وسيقرب المتدرب من مركز التدريب من دون الحاجة لتكبيده مشقة كلفة وعناء الانتقال.

■ ما هي الدورة التي نظمت مع مركز جنيف لحوكمة الأجهزة الامنية DCAF وما الفائدة منها؟

□ ان الدورة التي نظمت مع DCAF تتعلق بمفهوم الجندر. وهي في مرحلة اولى تمكن النساء من لعب دورهن في الأمن

ريكو فوسكي: نهدف الى جعل الدول والشعوب اكثر اماناً

■ ما هي مهمات مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن وما هي المشاريع التي يقوم بها بالتعاون مع الأمن العام؟
□ تأسس مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن (DCAF) في عام 2000 ومنذ ذلك الحين قام بتسهيل وقيادة وصياغة سياسات وبرامج اصلاح قطاع الأمن (Security Sector Reform) في جميع انحاء العالم. اما الهدف الشامل منه، فهو جعل الدول والشعوب اكثر امانا من خلال تحقيق الأمن والعدالة.

تقوم الحوكمة الرشيدة لقطاع الأمن على اساس سيادة القانون واحترام حقوق الانسان، وهي حجر الزاوية في التنمية والأمن. في هذا السياق، يساعد مركز جنيف الدول الشريكة في تطوير القوانين والمؤسسات والسياسات والممارسات لتحسين ادارة قطاعها الأمني. كذلك يقوم بالابحاث، ويعمل على تعزيز المعايير والممارسات الجيدة وتقديم المشورة القانونية والسياسية. من خلال مشاريعنا، ندعم بناء قدرات

العام وخارجه تحقيقا للمساواة بين النساء والرجال، بما يخدم اغراض السلام المستدام. كما تساهم ايضا في تطوير معرفتنا بالمفاهيم الاساسية للنوع الاجتماعي خاصة في موضوع قضايا التمييز بين الجنسين، اضافة الى الادوار الجندرية لكل من الجنسين وكيفية توزيعها بينهما بطريقة متساوية.

”
نمكن النساء من لعب دورهن
في الأمن العام“



رئيس المركز الوطني للتدريب في الأمن العام الرائد رشيد كفوري.



مكتب شؤون الاعلام



مدير مكتب لبنان في مركز جنيف لحوكمة قطاع الامن DCAF ادم ستيب ريكوفسكي.

◀ وبيروت وبلغراد وبروكسل وكيشينا وكيف وليوبليانا ونيامي ورام الله وسكوبي وتيغوسيغاليا والعاصمة الليبية (طرابلس) وتونس. اشير الى ان مركز لبنان انشئ في العام 2008 وقد منح الصفة الدبلوماسية. ونقوم من خلاله بمشاريع متخصصة لكل الاجهزة الامنية من امن عام وقوى امن داخلي وامن الدولة، كذلك الجيش اللبناني ومؤسسات اخرى. اما في خصوص عملنا مع الامن العام، فاننا نقوم بتنفيذ مشروع كنا قد وقعنا عليه في نيسان المنصرم ضمن مذكرة تفاهم بيننا وبين المديرية العامة للامن العام ممثلة بالمدير العام بالانابة اللواء الياس البيسري. يتم التمويل من قبل وزارة الخارجية الكندية ويغطي مجالات رئيسية ومتكاملة، منها:

اولا: تطوير ديبلوم الوساطة في اكاديميا الامن العام.

ثانيا: تعزيز المساواة الجندرية واحترام حقوق الانسان والنوع الاجتماعي واطلاق تدريبات متعلقة بهذه المواضيع.

ثالثا: دعم الاتصال والتواصل بين الامن العام والمواطنين من خلال تطوير وتفعيل وحدة التعاون المدني - العسكري (CIMIC) في الاكاديميا.

كما نعمل ايضا مع الامن العام والجامعات اللبنانية على تطوير الابحاث حول المواضيع الرئيسية، خصوصا تلك المتعلقة بالامن والهجرة.

■ ما هو الهدف من الدورات التدريبية وماذا شملت؟

□ اؤكد ان الدورات هي اداة لتحقيق نتائج مستدامة، وتعطي فرصا اكبر للضباط ومفتشي الامن العام على ادارة وتنفيذ هذه المشاريع بكفاية وجدارة. تشمل التدريبات النوع الاجتماعي وادارة مشاريع التواصل المدني -

نشدد على ضرورة حماية الحقوق والحريات

العسكري (CIMIC)، بالإضافة الى التدريب المتعلق بالبحث والادارة، والوسائل الكفيلة بتعزيز السلامة وضمان المساواة والحفاظ على حقوق الانسان والحريات والدفاع عنها. نعمل ايضا على تطوير المزيد من المهارات لخدمة المواطنين بهدف الحفاظ على المعايير العالية التي تميز عمل مديرية الامن العام كمؤسسة في طليعة المؤسسات في لبنان كي تلبي احتياجات المواطنين.

■ ما هي فوائد الدورة المتعلقة بمفهوم الجندر؟

□ من خلال الدورات التي اجريناها بين 13 و24 ايار الفائت في قسم التدريب في مركز جديدة المتن، تعرف ضباط الامن العام ومفتشوه على المفاهيم الاساسية المتعلقة بالنوع الاجتماعي، والتزامات لبنان الدولية التي تعنى بحقوق الانسان والمساواة بين الجنسين. وقد شارك في التدريب ممثلون عن مكاتب ودوائر عدة في المديرية، معنية بهذه النشاطات والعلوم. واكد المدربون اهمية دور المرأة في الامن العام، وضرورة الاستفادة من كفاياتها، كما شددوا على ضرورة العمل لرفع مستوى الوعي حول اهمية حماية الفئات المهمشة، فيما تم تزويد المشاركين المهارات التحليلية المطلوبة. واشير ايضا الى اننا نقوم بتنفيذ خطة العمل الوطنية اللبنانية الخاضعة لقرار مجلس الامن رقم 1325 واجندة المرأة والسلام والامن. كما نعمل على اهمية على هذا التدريب الذي من شأنه ان يمكن الامن العام من خدمة المجتمع بفعالية لتحقيق الانسانية الشاملة.

Eid Mubarak

عيد مبارك

إحصاءات الشهر

لائحة بدخول موقوفين من جنسيات مختلفة الى دائرة التحقيق والاجراء من 2024/04/15 لغاية 2024/05/15

الجنسية	العدد	الجنسية	العدد	الجنسية	العدد
اثيوبية	10	سيراليونية	9	كينية	13
اردنية	3	سيرلانكية	4	لبنانية	112
اميركية	1	عراقية	18	مصرية	8
ايرانية	1	غانية	2	مغربية	2
بلجيكية	1	فلسطينية	2	مكتوم القيد	3
بنغلادشية	9	فلسطينية سوري	7	نيجيرية	1
بينية	2	فلسطينية لاجئ	16	هندية	1
سودانية	10	فلبينية	6	هولندية	1
سورية	836	قيد الدرس	1	العدد الاجمالي	1079

جدول عددي بحركة تنقل اللبنانيين والعرب والاجانب اعتبارا من 2024/04/15 لغاية 2024/05/15

حركة تنقل	لبنانيون	عرب	اجانب	المجموع
دخول	222054	173898	78424	474376
مغادرة	253937	176237	79473	509647
المجموع	475991	350135	157897	984023

لائحة باعداد سمات العمل الممنوحة للعرب بين 2024/04/16 لغاية 2024/05/15

الدولة	العدد	الدولة	العدد	الدولة	العدد
اردنية	177	سورية	1247	كويتية	16
تونسية	389	صومالية	2	ليبية	14
جزائرية	494	عراقية	232	مصرية	12516
سعودية	5	غير مذكور	5	مغربية	61
سلطنة عمان	4	فلسطينية 48	62	يمنية	8
سودانية	290	فلسطينية	30	المجموع	15552



لائحة باعداد سمات العمل الممنوحة للاجانب من 2024/04/16 لغاية 2024/05/15

الدولة	العدد	الدولة	العدد	الدولة	العدد
اثيوبية	3705	بوركينابية	16	اثيوبية	1
ارجنتينية	1	بوسنية	1	ار جنتينية	1
ارمينية	2	بيلاروسيا	8	ارمينية	2
اسبانية	2	تايلاندية	2	اسبانية	2
البانية	1	تركية	1	البانية	1
المانية	3	تشادية	2	المانية	3
النيجر	1	توغولية	39	النيجر	1
اميركية	1	جورجيا	1	اميركية	1
انتاركتيكا	1	روسية	29	انتاركتيكا	1
اوزباكستان	10	زامبية	1	اوزباكستان	10
اوكرانية	9	سنغالية	7	اوكرانية	9
ايطالية	3	سويسرية	2	ايطالية	3
باكستانية	88	سيرلانكية	75	باكستانية	88
برازيلية	2	صربيا	1	برازيلية	2
بريطانية	2	غامبية	3	بريطانية	2
بنغلادشية	1069	غانية	1	بنغلادشية	1069
بنينية	115	غينيا بيساو	2	بنينية	115

لائحة بخروج موقوفين من جنسيات مختلفة من دائرة التحقيق والاجراء من 2024/04/15 لغاية 2024/05/15

الجنسية	العدد	الجنسية	العدد	الجنسية	العدد
اثيوبية	12	سورية	680	كاميرونية	1
اردنية	2	سيراليونية	5	كينية	3
اميركية	1	سيرلانكية	1	لبنانية	107
ايرانية	1	عراقية	22	مصرية	10
بلجيكية	1	فلسطينية	1	مغربية	2
بريطانية	1	فلسطينية دون اوراق	1	مكتوم القيد	7
بنغلادشية	6	فلسطينية سوري	2	نيجيرية	1
بينية	1	فلسطينية لاجئ	22	هندية	2
سعودية	1	فلبينية	2	العدد الاجمالي	908
سودانية	12	قيد الدرس	1		

الوثائق المزورة

جدول اجمالي بالوثائق المزورة المضبوطة لأول 5 دول في الدوائر والمراكز الحدودية: نيسان 2024

مطار	جوازات	إقامات	تأشيرات	أختام	هويات	مختلف	مجموع
سوريا	3			2	5	6	16
سانت كيتس ونيفيس	5						5
سويد		3			1		4
أثيوبيا	1	1	1				3
البوسنة والهرسك			3				3
المجموع	9	4	4	2	6	6	31

مقارنة بين اعداد المسافرين خلال الشهر والاعداد التراكمية منذ بداية السنة مع الشهر نفسه من العام الفائت او السنة الماضية عبر المراكز الحدودية

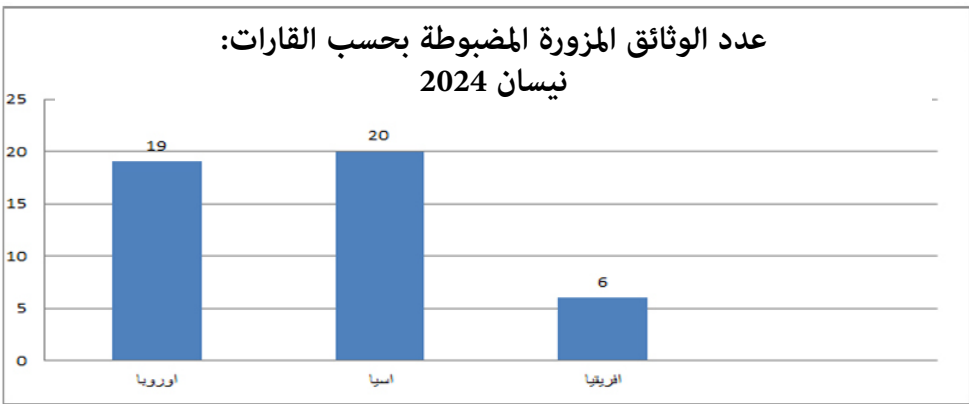
عدد المسافرين خلال شهر نيسان 2024	عدد المسافرين خلال شهر نيسان 2023	عدد المسافرين من بداية 2024	عدد المسافرين من بداية 2023
567,025.00	423,490.00	1,740,473.00	1,587,395.00
383,821.00	539,520.00	1,667,331.00	1,897,308.00
المراكز الحدودية البرية			
مطار			

مقارنة بين عدد الوثائق المزورة المضبوطة لشهر نيسان 2023 والشهر نفسه من العام 2024

المركز	حاملي وثائق مزورة نيسان 2023	حاملي وثائق مزورة نيسان 2024	نسبة الارتفاع أو الانخفاض	مؤشر
مطار	37	48	23%	↗
مرفأ طرابلس	0	2	100%	↗
المصنع	0	1	100%	↗
مرفأ بيروت	0	0		
الرائد شهيد روجيه جريج	0	0		
العريضة	0	0		
العبودية	0	0		

ملاحظة : ترتفع او تنخفض اعداد الوثائق المزورة بحسب شروط التعبئة والتدابير الاستثنائية المفروضة

عدد الوثائق المزورة المضبوطة بحسب القارات: نيسان 2024

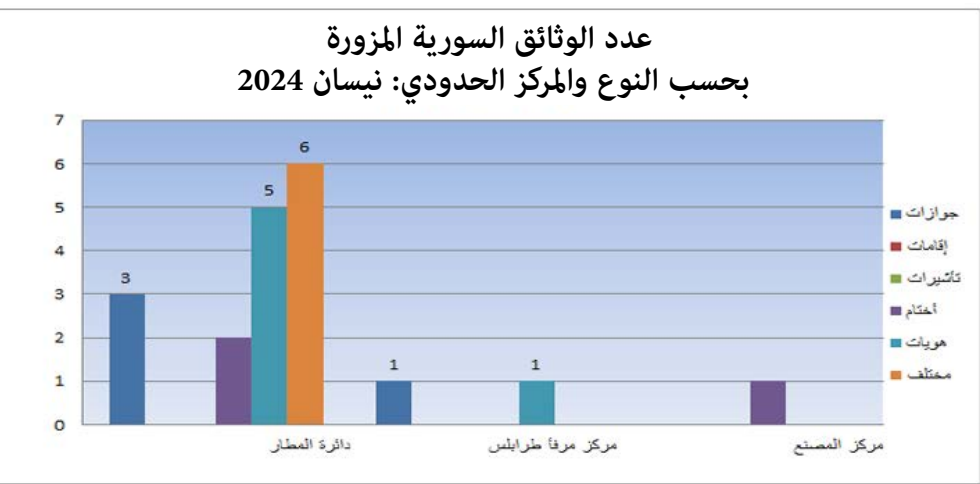


رسم بياني بعدد الوثائق المزورة تبعاً للجنسية السورية وفقاً لنوع الوثائق المزورة: نيسان 2024

مقارنة مع عدد حاملي الوثائق المزورة خلال ثلاثة اشهر سابقة

المركز	حاملي وثائق مزورة شباط 2024	حاملي وثائق مزورة آذار 2024	حاملي وثائق مزورة نيسان 2024
مطار	35	90	48
مرفأ طرابلس	2	0	2
المصنع	4	1	1
مرفأ بيروت	0	0	0
العريضة	0	0	0
الرائد شهيد روجيه جريج	0	0	0
العبودية	4	9	0
المجموع	45	100	51

عدد الوثائق السورية المزورة بحسب النوع والمركز الحدودي: نيسان 2024



رسم بياني بعدد الوثائق المزورة تبعاً للجنسية السورية وفقاً لنوع الوثائق المزورة: نيسان 2024

عطالله: التدخل السياسي عقبة أمام تطوّر الإدارة العامة

إذا أراد لبنان أن يبني دولة بمؤسسات حقيقية مثل الدول المتقدمة، يجب عليه أن يبدأ في تكوين إدارة عامة شفافة ونزيهة، تعتمد في اختيار كوادرها على مجلس الخدمة المدنية المنوط بغربة المتقدمين إلى الوظيفة العامة، لا أن تخضع لأوامر زعماء السياسة والطوائف، الذين بتدخلاتهم المستمرة على مدى عقود وعقود، اوصلوا الإدارة العامة إلى الانهيار الذي نشهده الآن



مدير مبادرة سياسات الغد الدكتور سامي عطالله.

لا بد من التذكير في هذا السياق، إلى أنه لا يمكن شمول الصالحين في هذه الإدارة التي لا تخلو من المهنيين والنزيهين، لكن كما يقول المثل "الصالح بروح بعز الطالح".

هل يتحقق هذا الحلم الذي تنشده مؤسسات الدولة، فنتحول إلى مؤسسات تتمتع بالصدقية وتكسب ثقة المواطن؟ سؤال لا جواب عنه حالياً، لأن أمراء السياسة لا يزالون هم أنفسهم يتحكمون بكل البلد ومؤسساته، فكيف سينون دولة حديثة؟ وهل سيكفون أيديهم عن العبث بمقدرات الدولة؟

مدير مبادرة سياسات الغد الدكتور سامي عطالله أكد أن "التدخل السياسي هو العقبة الرئيسية أمام تطور الإدارة العامة"، وشدد على أن دور الدولة ووجودها ضروريان جداً لأن "لا وجود للاقتصاد الحر أو اقتصاد السوق من دونها".

■ ما هي اهم التحديات التي تواجه الإدارة العامة في لبنان حالياً؟

□ من المهم جداً أن نأخذ في الاعتبار ما حدث للإدارة العامة في السنوات الأخيرة، إذ استناداً إلى قراءة الدراسة التي وضعها مجلس الخدمة المدنية وإلى دراسات مماثلة، فإن عدد العاملين في القطاع العام في لبنان يصل إلى 300 ألف موظف، يتوزعون كالآتي:

- 100 ألف موظف في الاسلاك العسكرية والأمنية.
- 100 ألف في قطاع التعليم بمختلف مستوياته، والسلك الدبلوماسي والإدارة العامة ومؤسساتها.
- 100 ألف متقاعد غاليبتهم من العسكريين.

لكن اظهرت دراسة اعدت اخيراً أن حجم ملاك

الإدارة العامة حالياً لا يتجاوز 8 آلاف موظف، وما يقال عن اعداد كبيرة فيها، كلام غير صحيح على الاطلاق. إذ يمكن أن يرتفع هذا العدد إلى 15 ألفاً، إذا اضيفت اعداد المتقاعدين والاجراء. وعلى الرغم من ذلك، يعتبر رقم 15 ألفاً منخفضاً قياساً إلى حجم الإدارة العامة التي تشهد شغوراً في وظائفها يتراوح بين 60 و85 في المئة من مختلف الفئات. الكلام عن تضخم حجم الإدارة العامة وعدد الموظفين الهائل فيها، يعني وفق البعض، أن الإدارة العامة هي السبب الاساسي في عجز المالية العامة. هذا الكلام اقل ما يقال فيه انه خطير ويفتقد إلى الدقة، وهو مغاير للحقيقة وبعيد كل البعد منها، مما يضيع بوصلة البحث عن اصل مشكلة العجز وكل المشاكل الأخرى

وعن علاجها. نحن نريد دولة، وإدارة عامة تملك الامكانيات وتوفر للمواطنين الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتلتزم تأمين الخدمات العامة والأمن، علماً أننا لا نريد دولة متقشفة. من هنا، تأتي أهمية إعادة النظر في واقع الإدارة كي تلعب مجدداً دورها الاساسي.

■ ما هي الآليات التي يمكن اتخاذها لحماية الإدارة العامة وضمان فعالية عملها؟

□ انهارت الإدارة العامة بسبب انهيار سعر الصرف، مما انعكس في شكل مباشر على الرواتب والاجور التي فقدت أكثر من 90% من قيمتها. لم تصمد أمام ارتفاع اسعار السلع والخدمات، ودولة السلع والرسوم والضرائب والخدمات وزيادتها

عشرات الاضعاف، مما جعل الموظف عاجزاً عن تأمين الغذاء والدواء لعائلته، وعن توفير أدنى مقومات العيش الكريم. المطلوب من الدولة، أن تقوم بواجباتها تجاه افراد القطاع العام للحفاظ على امنهم الاجتماعي، وديمومة استمرار المرافق العامة. انطلاقاً من ذلك، لا بد من إيجاد حل نهائي عادل وشامل ومتوازن، يوازن بين الاحتياجات والامكانيات. كما اشارت إحدى الدراسات إلى أن متوسط الاجر الذي يجب أن يتقاضاه الموظف كي يتمكن من تأمين مستلزمات العيش الكريم هو 650 دولاراً في الشهر. إذ أن ما يتقاضاه الموظف اليوم مع كل العطاءات التي اقترتها الحكومة، لا تمكنه من العيش بكرامة. وقد تأثرت كل ادارات الدولة بالازمة المالية مما انعكس على موظفي القطاع العام في شكل مباشر، وهم حاولوا الصمود بالحد الأدنى المتوافر لديهم، بساعات عمل اقل واداء وظيفي ضعيف. مع هذا الواقع المعيشي هناك من يربط راتب الموظف بالموازنة العامة، إذ أكد رئيس الحكومة نجيب ميقاتي أن الحكومة تمكنت من تقليص العجز في الموازنة. هذا الكلام صحيح، إذا ما قورنت ارقام الموازنة. لكن ما لا تتحدث عنه الطبقة السياسية، هو قدرة الدولة على تأمين مواردها لاعطاء الموظفين مطالبهم، فهذا الامر يتعلق بالقرار السياسي لدور الدولة مستقبلاً. من واجب الدولة العمل على تأمين مواردها من رسوم وضرائب، حتى تتمكن من الإيفاء بالتزاماتها. استخدم الزعماء السياسيون الانتماء الطائفي عمداً عبر توزيع الوظائف على مواطنين يدينون لهم بالولاء، مما أدى إلى انعدام الثقة في المؤسسات الحكومية وخلق اشكاليات كثيرة وكبيرة. توجد فرصة لاعادة بناء الدولة والإدارة العامة، ولإعادة تعريف علاقة المواطنين بالدولة، وكي تقوم الدولة بواجباتها وتكون لجميع الناس، لذلك يجب أن يتوقف الولاء لزعماء الطوائف. يمثل هذا الامر مشكلة متجذرة، وفي حال لم نتمكن من تخطيها سنبقى نعاني منها. هناك فرصة لاعادة بناء الدولة والإدارة العامة عبر الغاء المحاصصة الطائفية والتدخلات السياسية والتوظيفات العائلية. ◀

التدخل السياسي في الإدارة سيفٌ ذي حد واحد

التدخل السياسي في لبنان يمثل عائقاً كبيراً أمام تطور الإدارة العامة، ويمكن وصفه بأنه "سيفٌ ذي حد واحد"، بسبب الآثار السلبية الكثيرة التي سببها على جسد الإدارة العامة.

التدخل السياسي في القطاع العام يتطلب توازناً دقيقاً، ويجب أن يساهم في تعزيز الديمقراطية والعدالة والمساءلة من دون أن يؤدي إلى فساد أو تسييس مفرط يضر بالكفاءة والحيادية. أن تحقيق هذا التوازن يعتمد على وجود مؤسسات قوية، وقوانين تضمن الشفافية وتحدد حدود التدخل السياسي بشكل واضح.

يعتبر التدخل السياسي اليوم عقبة رئيسية أمام تطور الإدارة العامة في لبنان، فالنظام السياسي اللبناني يعتمد على التوزيع الطائفي للمناصب الإدارية والسياسية. هذا الامر يؤدي إلى تعيين الافراد بناء على انتماءاتهم الطائفية والسياسية بدلاً من الكفاءة والخبرة. كذلك يمنع اختيار الاشخاص الكفيا للمناصب الإدارية الحيوية، ويؤدي تالياً إلى ضعف الاداء الإداري، ويساهم في انتشار الفساد والمحسوبية داخل الإدارات العامة. فالموظف المعين غالباً ما يشعر بولائه للأحزاب أو الطوائف التي دعمت تعيينه، مما يدفعه إلى اتخاذ قرارات تخدم هذه الأطراف بدلاً من المصلحة العامة. هذا يضعف طبعاً من فعالية الإدارة العامة ويزيد من معدلات الفساد.

إلى جانب ذلك، يضعف التدخل السياسي من آليات المساءلة والمحاسبة. فالمسؤولون الذين يتمتعون بدعم سياسي قوي غالباً ما يكونون محصنين من المحاسبة القانونية والإدارية، مما يشجع على التسبب وسوء الإدارة. وخير مثال على ذلك، الشلل الكبير الذي تعيشه الهيئات الرقابية، كالتفتيش الإداري ومجلس الخدمة المدنية وغيرها من الهيئات.

كذلك يعيق هذا التدخل تنفيذ الإصلاحات الضرورية في الإدارة العامة. فكلما حاولت أي حكومة تنفيذ إصلاحات لتحسين الاداء الإداري، تصطدم بمعارضة من القوى السياسية التي تخشى فقدان نفوذها وسيطرتها على الأجهزة الإدارية.

يحدث هذا التدخل كنتيجة للنظام الطائفي الذي ينغمس فيه لبنان، ويشجع على تدخل الأحزاب والزعماء والسياسيين في تعيينات الإدارة العامة لضمان تمثيل طوائفها ومصالحها، مما يجعل من الصعب الفصل بين السياسة والإدارة.

تستغل هذه المجموعات المناصب الإدارية لتحقيق مكاسب سياسية واجتماعية، وبالتالي تسعى إلى السيطرة على الإدارات العامة لضمان استمرار نفوذها، مما يضعف مؤسسات الدولة ويفقدها استقلاليتها ويعيق تطوير عملها وإدائها. أن تدخل السياسيين جعل القرارات الإدارية خاضعة للاعتبارات السياسية بدلاً من الموضوعية والكفاءة، مما أدى إلى سياسات غير مستدامة أو غير فعالة. وأصبح الجهاز الإداري ساحة للصراعات الحزبية والطائفية، مما عرقل تنفيذ السياسات المنتجة الفعالة واثّر سلباً على استقرار الإدارة العامة.

التدخل السياسي يمنع تطور الإدارة العامة في لبنان، من خلال تقويض الكفاءة، تعزيز الفساد، اضعاف البات المحاسبية، تعطيل الإصلاحات، واضعاف التخطيط الاستراتيجي. كما أن تحسين الوضع يتطلب إصلاحات هيكلية شاملة لتعزيز استقلالية الإدارة العامة وتقوية مؤسسات الدولة. هذا لن يتم إلا عبر قانون انتخابي حديث متطور يبعد الممسكين برقبة البلد عن الساحة السياسية، وهو أمر لن يحدث إلا عبر معجزة الهبة.

عصام شلهوب

اقتصاد

كما يجب ان تولي السياسات الاصلاحية الاولى اهمية للاستدامة المالية، والتوظيف القائم على الجدارة، وخدمة المواطنين المعززة.

■ كيف يؤثر انهيار الادارة العامة على النمو الاقتصادي والاستثمار في لبنان؟

□ تكمن اهمية الهيئات الرقابية مثل التفتيش المركزي ومجلس الخدمة المدنية في وقف التدخل السياسي في الادارة، لانه العقبة الرئيسية امام تطورها. لقد اعددنا دراسات شملت الكثير من الادارات العامة، ابرزها مجلس الانماء والاعمار، وتبين لنا كيف يتم ابرام عقود لشركات ومؤسسات تدين بالولاء لاصحاب السلطة السياسية. عقود تفوح منها رائحة الفساد وحجمها يتجاوز الواقع. لقد اشارت الدراسات الى ان الذين يسكون بزمام البلد، تحقق شركاتهم من خلال الدولة والادارة العامة مكاسب لا تحصى. وهنا يأتي السؤال عن موضوع الاقتصاد، اذ هناك من يقول ان على الدولة فك ارتباطها بالقطاع الخاص، لأن لا وجود للاقتصاد الحر واقتصاد السوق في شكل اساسي من دون الدولة. لا يمكن لهذا الاقتصاد ان ينمو ويتطور بعيدا من القطاع العام. عكس هذا الكلام غير مقبول وخطير ويشجع على الاحتكار، ويمكن من لديه نفوذاً سياسياً على التحكم بالاسواق. ووفقا لدراسات اعدت منذ العام 2006 شملت 300 قطاع تجاري وصناعي، واستنادا الى ارقام وزارة الاقتصاد، تبين ان نحو ثلث هذه القطاعات يحتكرها عدد قليل جدا من الشركات، والامثلة كثيرة. هذا الواقع يضر بالمواطن والاقتصاد والاحتكار ويمنع الاستثمار، والذين يتحدثون عن عدم ضرورة وجود دولة او ادارة عامة فعالة، هم الذين لا يريدون قيام اي اقتصاد فاعل برعاية الدولة. ولكي يكون لدينا اقتصاد سوق منتج وفعال، يؤمن فرص العمل ويوفر السلع في شكل تنافسي وباسعار متدنية، نحتاج الى وجود دولة فاعلة وادارة عامة نشيطة، مما يؤثر ايجابا على المواطن من مختلف النواحي. لا يمكن اعادة بناء الوطن من دون اعادة بناء الدولة التي تملك اصولا بقيم مرتفعة جدا، مما يعكس ضالة

مصرف لبنان آمن الخطأ للمصارف على حساب الدولة

قدرة القطاع الخاص وحجمه تجاهها. هناك من يدعو الى ان تتحمل الدولة خسائر الفجوة المالية التي طالت ودائع اللبنانيين، او توزيع المسؤولية بين الدولة والمصارف، والمودعين. ما يخفى لدى كثير، ان لدى استعمال مصطلح الدولة، فهذا يعني ان المسؤولين السياسيين يسعون الى السيطرة على مواردها، باعتبار انهم يتحكمون بكل مفاصل هذه الدولة ويعملون على افراغها من كل اصولها، وهم يأتون اليوم لتحميلها مسؤولية الازمة. انه امر مخيف جدا، كونه يساهم في اضعاف الدولة. استفادت المصارف في شكل كامل من الهندسات المالية وحققت ارباحا كبيرة عبر كل المنتجات التي اصدرتها، وقد آمن مصرف لبنان الغطاء لها على حساب الدولة. حتى اليوم هناك من يمسك بالدولة وينهبها من احزاب سياسية وسياسيين لتأمين مصالحهم المالية والاقتصادية عبر المصارف التجارية والشركات الخاصة الكبيرة.

■ ما هي الاجراءات الضرورية لتعزيز الاستقرار الاقتصادي وتحسين الادارة العامة في لبنان؟

□ يعيش لبنان اليوم انهيارا ماليا واقتصاديا واجتماعيا ومؤسسيا. لوقف هذا الانهيار، يجب الذهاب مباشرة الى صلب المشكلة:

اولا خسائر المودعين، كيف اختفت مدخراتهم؟ ومن يتحمل مسؤوليتها؟ وكيف ستعاد الى اصحابها؟ ان عدم محاسبة المسؤولين عن هذا الانهيار، يعني ان لا امكان لاعادة تكوين الدولة مع غياب الثقة فيها.

ثانيا، يتحتم وقف "اقتصاد الكاش" الذي له تداعيات سلبية كثيرة.

ثالثا، يجب بناء الدولة مجددا عبر اعادة النظر

في تركيبة القطاع العام، وفق رؤية حديثة تواكب التطورات العالمية والتكنولوجية.

رابعا، ينبغي وضع سياسات اجتماعية تحمي المجتمع عبر تحديث الضمان الاجتماعي والتقديمات الاجتماعية المستدامة.

خامسا، لا بد من وجود قضاء مستقل، اذ من دونه لا يمكن محاربة الفساد، لا في المجتمع ولا في الاقتصاد ولا حتى في الادارة العامة.

■ كيف يؤثر التدخل السياسي في العمل الاداري على مستوى الكفاءة والفعالية في تقديم الخدمات الحكومية؟

□ يفترض اعادة بناء الدولة، وتنظيم العلاقة بين الوزير الذي يضع السياسات العامة لوزارته والمدير العام الذي يجب ان يتمتع بصلاحيات تحقق المصلحة العامة. اذ اظهرت الدراسات ان كل مشاريع القوانين والمراسيم والسياسات العامة للوزارة، تتم في مكتب الوزير فقط. لذا من الضروري تقوية دور المدير العام مما يعطي للادارة دورها الفاعل والضروري، تحقيقا لمبدأ استمرارية السلطة.

■ ما هي التحديات التي تواجه الشركات الاجنبية المستثمرة في ظل سوء الادارة العامة؟

□ لا يمكن ان تعود الاستثمارات الاجنبية الى لبنان مع غياب الاصلاحات الشاملة، والرؤية المستقبلية المتعلقة بالادارة العامة والاقتصاد والمجتمع. وفي ظل ضعف الادارة والفساد المستشري فيها، من الصعب استقطاب استثمارات اجنبية. لقد خسر لبنان دوره الاقتصادي في المنطقة انطلاقا من التطورات التي حدثت. للخروج من الازمة، علينا تنفيذ اصلاحات جذرية تتناسب والتيارات الحديثة التي تشهدها المنطقة العربية، ومعرفة كيفية خلق اقتصاد منتج غير ريعي، وتحديد دور الادارة العامة في هذا الاقتصاد. انها قضايا اساسية مهمة جدا. لكن المعنيين يتلهون بأمور ثانوية، ويهتمون فقط بمصالحهم الخاصة.

ع. ش

The perfect coverage
for a well deserved
peace of mind

pro.
tection

MEDGULF

01985000 www.medgulf.com.lb

اقتصاد

عصام شلهوب

الجرائم الماليّة تتصل بتقهقر سلطة القانون
ظاهر: تقويض دور القضاء لمصلحة حكم الفساد

عدم تطبيق القانون ساهم بشكل كبير في زيادة الجرائم المالية وتفشي الفساد في لبنان، وقد أعطى اشارة خاطئة بأن الجميع يمكنهم ارتكاب الجرائم المالية من دون عواقب، مما يشجع على المزيد من الانحراف والسلوك غير القانوني



المحامي الدكتور باسكال ضاهر.

عدم محاسبة المتورطين في الجرائم المالية يعزز الثقافة الفاسدة في المجتمع، حيث يصبح قبول الفساد والرشوة جزءاً من السلوك الاجتماعي. كما ان عدم تطبيق القانون يؤدي الى تدهور الثقة العامة في النظام القضائي والحكومة ويزيد من الفجوة المالية والدين العام. المحامي الدكتور باسكال ضاهر، المتخصص في الرقابة القضائية على المصارف المركزية واجهزة الرقابة التابعة لها، اكد لـ"الأمن العام" ان لبنان "لا يحتاج الى اقرار قوانين جديدة ترمي الى تمويه الارتكابات بل الى تطبيق القوانين الموجودة".

■ تؤثر الجرائم المالية على الاقتصاد من زوايا متعددة، ما هي أبرزها؟ وكيف ترتبط بعلاقة متبادلة بين اصحاب النفوذ السياسي ورجال الاعمال؟

□ يتصل تنامي الجرائم المالية حكماً بمدى تقهقر سلطة القانون. وطالما ينجح تطبيق القانون لمصلحة المرتكب، فان نسبة هذه الجرائم سترتفع، وينتقل الاقتصاد رويداً رويداً الى النظام النقدي (الكاش) او الملاذ الآمن لارتكاب الجرائم المالية. القاعدة الاولى لحركة رأس المال الدولي، تفيد بأنه لا يستكين الا لدولة القانون والحق، وبالتالي فهو ينحجب تلقائياً بالحالة المعاكسة. وهو ما يميزه عن المال غير النظيف الذي يسعى دائماً الى الوصول لدولة الجرائم المالية، بهدف تبييض ما ارتكبه والترايح. ويكون التأثير السلبي ضمن افقين:

• داخلي يتأثر به المواطن لانه يجرد المجتمع من موارده، التي تصبح موجهة لمصلحة ارباب حكم الفساد ويقوض الديمقراطية،

بدلاً من تحقيق نمو وتنمية مستدامين للمجتمع مما يشكل تهديداً مباشراً لقدرة الشعب على ممارسة حقوق الانسان بكل ابعاده، بما في ذلك الحق في التنمية. وأشارت دراسة لصندوق النقد الدولي عام 2017، الى انها تستنفد احتياطات النقد الاجنبي، وتشوه المنافسة، وتضخم اسعار العقارات والاصول، وتقلل الإيرادات الضريبية، وتخفيض إيرادات الحكومة.

• يتأثر الاقتصاد الذي ترتفع به نسبة الجرائم المالية سلباً، لأن هذه الجرائم تصبح حائلاً بينه وبين السوق العالمية مما يسبب له اضراراً فادحة على استقراره الاقتصادي والسياسي. ثمة علاقة وثيقة بين الفساد السياسي وتبييض

الاموال الذي يتم من خلال اخفاء الصفة غير المشروعة لمحصلات الجريمة، او بقطع الصلة بين تلك المحصلات ومصدرها غير المشروع، ولا يجري ذلك الا بواسطة المؤسسات المصرفية والمالية. من هنا تأتي العلاقة الوثيقة بين الفساد المالي وتبييض الاموال.

■ ما هي الفرص المتاحة لاصحاب النفوذ السياسي ورجال الاعمال لارتكاب الجرائم المالية؟

□ الفرصة الابرز التي تتاح لاصحاب النفوذ السياسي ورجال الاعمال لارتكاب هذه الجرائم، تكمن في تأسيسهم لبلد متعدد الطوائف تبتعد فيه الدولة عن مهماتها وتتغلف بحكم

الطائفة، مما يؤدي حكماً الى تغييب المواطنة بكل مفاهيمها، بهدف ابعاد المحاسبة وتأبيد البقاء في السلطة. يأتي بعد ذلك تغييب دور القضاء وتقويضه لمصلحة حكم الفساد، بحيث يصبح تابعاً له بعدما افقد دوره كحام لدولة القانون والخير العام، وكسلطة تراقب الفاسد وتضبطه وتقمعه، ويحصل ذلك حين تفقد سلطة القانون استقلاليتها وتتبدل الى سلطة تتبع للسلطة التنفيذية وتصبح مستفيدة من استمرارية فسادها، الى ان تغدو في النهاية حريصة على ذلك ضمن علاقة ترابط في ما بينها. هذا التنافع يبقى في حالة توسع ضمن علاقة متبادلة بين اصحاب النفوذ السياسي ورجال الاعمال والشركات المصرفية والمالية، لأن الجهة الاولى تحافظ على الثانية طالما انها تؤمن مصالحها حتى لو كانت على حساب جيوب الشعب وتطلعاته، علماً ان الفساد السياسي هو نقيض الديمقراطية. تحرص الطبقة الثانية هنا على بقاء الاولى في السلطة، وهذا المنوال يستمر طالما ان الطبقة الاولى تسمح للثانية بالترايح من الخير العام، لصالح تقاسم المتحصل النهائي في ما بينهم. فحكم الفساد يترايط ضمن حلقات ادنى واعلى في شكل تصبح فيه متراسة، لأن ذلك يحمي امتدادها المستمر، والخاسر الوحيد في هذه المعادلة هو الوطن والمواطن.

■ الا تعتقد ان الاقتراض من المصارف وزيادة الدين العام يقع ضمن خانة الجريمة المالية اضافة الى سوء الادارة الرسمية؟

□ بالطبع، حين تقل موارد تمويل الفساد تنتقل الحكومة الى استخدام الانحراف باستخدام الاصول المالية والقانونية، من خلال الانتقال الى الترايح على حساب المال العام بالدين العام والاستمرار في الاقتراض ضمن حلقة مفرغة. حصل ذلك في لبنان من خلال تحويل دور المصرف المركزي. كما تعتبر الازمة المفجعة التي نعيشها اليوم هي الوحيدة في العالم التي حصلت نتيجة تدخل مصرف مركزي وانحرافه عن رسالته الاساسية الحامية للنقد الوطني، الى مهمة تخالف قانون انشائه اي النقد والتسليف، ورمت الى استقطاب

النقد الاجنبي وتحويل اصوله وتسليمه الى سلطة فاسدة، خلافاً لاحكام المادتين 90 و91 من قانون النقد والتسليف اللتين تمنعان اقراض الدولة الا بشروط خاصة لم تتحقق، وخلافاً لاحكام الدستور اللبناني الذي يفرض في المادة 88 ان يكون هناك قانون يجيز الدين الامر الذي لم يحصل، اي لم توقع عقود وفقاً للاصول الملحوظة ولم تصدر اجازة من المجلس النيابي.

حصل استقطاب الدولارات من خلال 4 تعاملات، هي التوظيفات الالزامية والمقاصة الداخلية في مصرف لبنان وشهادات الايداع والهندسات المالية. علماً انه لم يكن ليحصل لولا تواطؤ المصارف التجارية، التي رمت الى الاستحصال على الفوائد الفاحشة وقبلت

علاقة وثيقة
بين الفساد السياسي
وتبييض الاموال

محض ارادتها مخالفة احكام المادة 121 نقد وتسليف، ودخلت في استثمارات خلافاً لطبيعتها التجارية. نتج من تلك القرارات الصادرة عن مصرف لبنان تراكم ما بين 70 الى 80% من ودائع المصارف بالعملات الصعبة لديه، خلافاً لتوصيات صندوق النقد الدولي، ولقانون النقد والتسليف الذي يحدد نشاط المصارف التجارية بتمويل الاقتصاد وليس الدخول في نشاط مصارف الاعمال، وبذلك اختزل المصرف المركزي بشخصه المصارف التجارية. هذا خطأ جسيم، بحيث بات هو المقرض للعامة بدلاً من المصارف التجارية (القروض المدعومة)، وهو انحراف غير سوي في دور المصرف المركزي. لفهم ما جرى، يقتضي بيان تناقض تعميم التوظيفات الالزامية مع النصوص القانونية التي اجازت تكوين الاحتياط الالزامي المنصوص عليه في قانون النقد والتسليف ويكون من دون فوائد، ويهدف الى الابقاء على الانسجام بين السيولة المصرفية وحجم التسليف، لأن مهمة المصرف المركزي الاساسية تكمن في الحفاظ على سعر الليرة المستهدف وليس استقطاب الدولارات. بعد التعديل الحاصل في القانون الرقم 28/67، بات ممكناً ان ◀



اقتصاد

الازمة المالية نتجت من خطأ بشري مقصود

◀ يفرض المصرف المركزي على المصارف تكوين احتياطي الزامي بالعملة الاجنبية ومن دون فوائد يخالف حال التوظيفات الالزامية. الا ان ما يجب الاشارة اليه، هو ان المصرف المركزي لم يفرض على المصارف ومنذ تاريخ هذا التعديل تكوين احتياطي الزامي بالعملة الصعبة، لسبب بسيط وهو ان السيولة الدولارية لا تدخل ضمن قياس السيولة بالعملة الوطنية التي يعتد بها لتحديد مستوى الاسعار. خلافا لما يظن البعض، فان الاحتياطي الالزامي والتوظيفات الالزامية لا يقعان في ملكية المصرف المركزي لأنهما نسبة مقتطعة من الودائع، وذلك بخلاف احتياطات المصرف المركزي من العملات الصعبة التي يكونها من ارباحه، ومنها تلك الناتجة من عمليات تدخله في سوق العملات المحددة بالمادتين 9 و10 من المرسوم الاشتراعي الرقم 120 لعام 80 اي ردهة بورصة بيروت، بغية تحقيقه السعر المستهدف. هنا نشير الى ان التوظيفات الالزامية تختلف عن الاحتياطي الالزامي سواء من حيث المنشأ، اذ صدرت التوظيفات بتعميم لا يتلاءم مع احكام المادة 67 من قانون النقد والتسليف. اما الاحتياطي الالزامي فنص عليه القانون، او من حيث المفاعيل لأن المصرف المركزي منح على التوظيفات الالزامية فوائد مجزية للمصارف، وذلك بخلاف احكام الاحتياطي الالزامي. وقد رمت هذه التوظيفات الى استقطاب الدولارات من المصارف لغير الغاية المحددة للاحتياطي الالزامي، علما انه كان في امكان المركزي، لو رأى ذلك ضروريا، ان يفرض على المصارف تكوين احتياطي الزامي بالعملة الصعبة ومن دون فوائد. التعميم الثاني الذي رمى الى استقطاب الدولارات هو الذي اعتمد المقاصة داخل المصرف المركزي خلافا لبقية الدول، وهي تتم بشكل داخلي ومستقل عن المقاصة الاميركية، اي من دون اي رقابة خارجية من المصارف المراسلة تمنع الحصول على دولارات وهمية، علما انه خلال العصر الذهبي لليرة اللبنانية كانت المقاصة تجري من خلال "شركة لبنان المالية" التي لم تكن

داخلة من ضمن اعمال المصرف المركزي. اما التعميم الثالث، فهو الخاص بشهادات الایداع الذي منح عليها فوائد خلافا لاحكام المادة ذات الصلة بقانون النقد والتسليف، والتي اشارت الى ان المركزي يستقبل فائض الودائع لدى المصارف لا ان يمنح عليها فوائد بهدف استقطابها. التعميم الرابع كان الخاص بسلسلة الهندسات المالية. من هنا يتبين، انه خلافا لما يساق، ان الازمة ليست نظامية ولم تنشأ عن عدم علم او ادراك، بل هي نتجت من خطأ بشري مقصود وتعاضد وتشارك بهدف تعميق حكم الفساد. وقد نتجت بسبب تراكم ارتكابات ومخالفات لاحكام قانون النقد والتسليف وانحرافات عن غايته، وغض الطرف من الجهات الرقابية ومن المجلس النيابي والحكومة. ان تقاعس الجهات الرقابية كهيئة التحقيق الخاصة مثلا عن اداء مهماتها، يعود بكل بساطة الى انه وخلافا لما هو معتمد في فرنسا، فان رئيس هيئة التحقيق الفرنسية هو ليس حاكم المصرف المركزي الفرنسي بل هو مستقل عنه بخلاف هيئة التحقيق الخاصة لدينا التي يرأسها حاكم مصرف لبنان، وهذا ما يسمى بتشابك المصالح بخلاف ما اخذ به القانون الفرنسي منع تضارب المصالح.

■ هل ترتبط الجريمة المالية بتدهور الثقة العامة في الحكومة والمؤسسات العامة؟
□ ما حصل ادى الى ضرب الثقة الائتمانية ليس في القطاع المصرفي فقط بل في الجمهورية اللبنانية برمتها، وهو يمثل جرم الخيانة العظمى. يكمن السبب في اتفاق الجميع على تطبيق خطة الظل الرامية الى

وأد المحاسبة ومنع الانتظام المالي واستخدام الازمة لتعميق ترابح الجهات التي تسببت بها، بعدما سمحت لها بتهريب رأس المال الى الخارج، وقد اسست لذلك مجموعة من التعميمات صدرت عن المركزي منذ بداية الازمة منها 151 و158 و150 ومنصة صيرفة وصولا الى التعميم الرقم 165 وغيره. ترافق ذلك مع سلة قرارات اصدرتها الحكومة منها الدولار وسواها، مع ربط كل ذلك بتخاذل المجلس النيابي. اتجهت تلك الاجراءات الى تحميل مسؤولية الازمة على كاهل العنصر الاضعف اي المودع والشعب اللبناني، في مقابل رفق الجهات المرتكبة بفرص للترابح المستمر وتمكينها من زيادة ثرواتها. في الوقت ذاته، برزت امام المواطن خطب واقوال للمسؤولين تفيد بأن الازمة في حاجة الى قوانين اصلاحية، ومنذ 5 سنوات يراقب المجتمع مشاريع قوانين تتقاذف بين الحكومة والمجلس النيابي. فيما الحقيقة المرة انه خلال كل ذلك الوقت تسير خطة الظل على قدم وساق، والسؤال الابرز هنا هل نحن نحتاج فعلا الى قوانين؟ الجواب هو قطعاً بالنفي، اذ لا نحتاج الى اقرار قوانين جديدة ترمي الى تمويه الارتكابات بل الى تطبيق القوانين الموجودة في كتلة التشريعية. هنا لا بد من القول بأن لبنان هو البلد الوحيد في العالم الذي يتجمد فيه تطبيق القانون واقامة العدل، الى ان يقر مجلسه النيابي قانونا اخر ملغوما ومخصصا لتبرئة المرتكب. ويستحضرني هنا قول للفقيه كورنيليوس "كلما كثر الفساد في الدولة ازدادت القوانين".

■ ما هي الخطوات التي يمكن اتخاذها لتحقيق العدالة، وما هو دور القضاء؟
□ الانتظام المالي منطبع من الجاهات، منها النيابة العامة المالية والنيابة العامة التمييزية والجهات الرقابية كهيئة التحقيق الخاصة التي تملك الطابع القضائي، وان ينحو المجلس النيابي في اتجاه الحلول القانونية التي اتبعتها ايسلندا في ازمتها، والتي اخرجتها منتصرة في وقت قياسي لم يتعد سنتين.

مكتب العجمي

(مندر إبراهيم العجمي)

خدمات الشحن والنقل

- الشحن البري
- الشحن البحري
- التخليص الجمركي

لمزيد من المعلومات:

القاهرة : 01000905707 - 01285280945 - 01112871733
دبي : 00971504288265 - لبنان : 009613512920

اقتصاد

ميشال كرم
Mihelkaram2@hotmail.com

تعاونية موظفي الدولة صمام أمان صحي واجتماعي خميس: تغطية الإستشفاء عادت كما كانت.. وأفضل

لم يعد المنتسبون الى تعاونية موظفي الدولة مكشوفي الغطاء الصحي والاجتماعي، ولم يعودوا مضطرين الى استجداء ادويتهم من المستوصفات الخيرية او خائفين من الدخول الى المستشفيات لنيل العلاج الذي يحتاجون اليه، بعدما تمكّن مديرها العام الدكتور يحيى خميس من اعادتها الى وضعها الطبيعي بخط تصاعدي حتى اقتربت التغطية مما كانت عليها قبل الازمة

■ من يمول صندوق التعاونية؟
□ يمول صندوق التعاونية من اشتراك الموظفين، فتتقطع وزارة المال من رواتبهم ومعاشات المتقاعدين 3 في المئة، وتضع المبلغ في حساب خاص لصالح التعاونية وترسله الى مصرف لبنان. لكن القسم الاكبر من التمويل يقع على عاتق مساهمة الدولة في موازنة التعاونية، ففي الواقع كانت نسبة 3 في المئة قبل الازمة المالية مبلغا مقبولا ويشكل 1/7 من قيمة الموازنة، في حين لم يعد اليوم يشكل الاميلغا زهيدا وتتكفل الدولة بتغطية القسم الاكبر، باعتبارها رب العمل والمسؤولة عن مساعدة هؤلاء الموظفين، خصوصا وان رواتبهم مع انهيار العملة الوطنية باتت ضئيلة وغير كافية لمواجهة التحديات المعيشية، لذلك اخذت الدولة على عاتقها المساهمة الكبيرة في دعم مالية الصندوق.

■ كيف تطورت الخدمات التي تقدمها التعاونية لتبقى صمام امان صحي واجتماعي للموظف؟
□ قانونيا، 90 في المئة من فاتورة الاستشفاء على عاتق التعاونية و10 في المئة على المنتسب، و75 في المئة من فاتورة الدواء على عاتق التعاونية و25 في المئة على المنتسب. لكن القسم الاكبر من تعرفات المساعدات الاجتماعية مرتبطة باساس الراتب مثل

منح الزواج والولادة ومساعدة الوفاة، وبالنسبة الى منحة التعليم تصدر التعاونية قرارا سنويا لتحديد قيمتها التي كانت ممتازة قبل الازمة. مع تدهور العملة الوطنية بازاء الدولار تدنت قيمة جميع هذه الخدمات الى حوالي 10 في المئة، لان موازنة التعاونية واعتماداتها بقيت على دولار 1500 ليرة، في وقت دأبت المستشفيات والشركات المستوردة على زيادة اسعارها قياسا على ارتفاع سعر صرف الدولار، فوقع الموظف المريض ضحية الفروقات

■ ما هو السقف المالي الذي يدفعه الموظف المريض في المستشفى؟
□ جوهر خلافتنا مع معظم المستشفيات انها لا تراعي الاوضاع الصعبة للمريض، وقد جنت منه على مدى عقود من الزمن ارباحا طائلة. لكن عندما ضاعفنا الزيادة 50 مرة للاستشفاء، بمعنى ان دولارنا صار 75 الفا، يمكن القول ان التعرفة عادت كما كانت. اكثر من ذلك، اصدرنا في اول تموز قرارا قضى باعطاء سلف للمستشفيات نتيجة الشغور في عدد الاطباء والموظفين في التعاونية لكي لا يشوب الاستشفاء اي شائبة، وفي اول كانون الاول من العام 2024 صرنا نحول بواسطة مصرف لبنان الاموال "فريش"



المدير العام لتعاونية موظفي الدولة الدكتور يحيى خميس.

الى المستشفيات، ما انعكس ايجابيات كبيرة على المستشفيات والمنتسبين الذين لا يدفعون فروقات اكثر من السقف المحدد من قبل التعاونية، وهو مليون ليرة للدرجة الاولى و500 الف للدرجة الثانية.

■ ماذا عن فاتورة المستلزمات الطبية؟
□ المشكلة تكمن في المستلزمات الطبية، لاسف هناك شركات لبيع المستلزمات طبية اقل ما يقال بالقائميين عليها انهم تجار كبار ان لم نقل مافيات، لذلك يجب مراقبة ومحاسبة هذه الشركات بحيث لا تكون نسبة ارباحها الف في المئة، والف وخمسمئة في المئة.

■ لماذا لا تستورد التعاونية الدواء والمستلزمات الطبية؟
□ التعاونية في قانون انشائها هي مؤسسة ضامنة وليست تجارية، وبالتالي لا يحق لها الاستيراد. هناك

مرسوم يسمح لها بتوزيع الادوية عبر مركزها في الكرتينا، بعد ان تقوم بالاشتراك مع وزارة الصحة باجراء مناقصة، يليها تنظيم عقود مع شركات الادوية تحصل خلالها على حسم يصل احيانا لغاية 40 و50 في المئة. كما تؤمن التعاونية ادوية الامراض السرطانية والمستعصية للمستفيدين مجانا طالما انها متوفرة في لبنان، واذا كان الدواء متوفرا في السوق نعطي المريض سلفة لشرائه ونغطي مئة في المئة اذا كان مدعوما. واذا لم يكن كذلك، فالتعاونية تتعاطى بشكل مرّن مع المريض وتغطي سعر الدواء بنسبة

الموظف من تخطي مصاعب تعليم اولاده، والمهم ان الزيادة وضعت حوافز للمنتسب لارسال اولاده الى المدرسة الرسمية والجامعة الوطنية، لانهما كافية لتغطية كلفة الرسم والكتب والانتقال.

■ ما هي ابرز الخطوات التي ادت الى رفع مستوى الخدمة للمنتسبين؟

□ لاحظت ان هناك حاجة ملحة لكي تتمدد التعاونية جغرافيا على الاراضي اللبنانية كافة لتسهيل انتقال المنتسبين اليها، لذلك افتتحنا مكاتب في الاقضية وفروعا جديدة في المحافظات، ومكاتب في الهرمل، وتبني في بنت جبيل، وفي ابل السقي بين مرجعيون وحاصبيا، وفي خربة روحا بين البقاع الغربي وراشيا، وفي سبلين في منطقة اقليم الخروب، وفي صور، وفي صيدا، وفي عكار، وجونيه. كما عمدنا الى تملك الابنية لتخفيف الاجارات، فكانت التعاونية تملك مبنى في طرابلس، ثم اشترينا مكتب في زحلة، وفي المنارة في بيروت، وفي بعبداء، وكنا في صدد شراء مبنى للادارة المركزية في بيروت واستكمال بقية الخطوات، لكن الازمة المالية التي عصفت بلبنان في العام 2019 حالت دون تحقيق طموحاتنا بسبب ضآلة موازنات التعاونية وانخفاض القيمة الشرائية للعملة الوطنية.

■ يحسب لك الجهد الذي قمت به في تحسين التقديمات الاجتماعية وخصوصا لجهة مساواة المنتسب مع اهله؟

□ بادرت الى رفع استفادة اهل المنتسب الذين على عاتقه، من 25 الى 90 في المئة اسوة بالمنتسبين، بعد نيل الموافقة من المراجع المعنية. ثم كرت سبحة تحسين التقديمات الاجتماعية، لاسيما عندما عمدنا الى الغاء نسبة 5 في المئة من قيمة الادوية السرطانية والمستعصية المتوجبة على المريض بحيث اصبحت تعطى من التعاونية مجانا. كذلك قمنا بتحسين قيمة منحة التعليم بنسبة 20 في المئة، ثم بنسبة 30 في المئة اي بنسبة 50 في المئة خلال سنتين ليتمكن الموظف من الاستثمار في تعليم اولاده، وقمنا بتحسين تعرفات علاج الانسان. علما ان التعاونية هي الجهة الضامنة الوحيدة باستثناء القوى العسكرية، التي تعنى بتقديم مثل هذه المساعدات.

اقتصاد

عصام شلهوب

الذكاء الاصطناعي يُحدث تغييراً في الصناعة اللبنانية
صرّاف: يدعم الانتاجية والابتكار والكفاية

الذكاء الاصطناعي عالم جديد فرض وجوده على حياة الانسان بجوانبها المتنوعة، بحيث بات ضروريا استنباط بنى خاصة به للتكيف معه واستخدامه. وتفاوتت وجهات النظر حوله بين خطورته ليحل بديلا من الانسان وفرص العمل، وبين اخرى ترى انه يشكل فرصا لاعادة توظيف العمال في مجالات مثل البحث والتطوير، وعلى اكتساب العمال مهارات وخبرات جديدة

مع تقدم تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي، يمكن ان تحسن الانتاجية والكفاية التشغيلية والابتكار في الاقتصاد اللبناني. لاتاحة هذه الفرص الوظيفية والتأقلم مع التقنيات الجديدة للذكاء الاصطناعي، يجب تحديث المناهج التعليمية وتطويرها، وتصميم برامج تدريبية لخلق القدرات على التعامل معها. طبعاً، يستلزم هذا التحديث قيام تعاون مشترك بين القطاعين العام والخاص، من دون ايضاً اغفال تشريع قوانين تحمي البيانات المجمعة.

رئيس اتحاد المستثمرين اللبنانيين جاك صراف اعتبر في حديث الى "الأمن العام"، ان للذكاء الصناعي "دوراً حاسماً ومتنامياً في تطوير أنظمة الأتمتة الصناعية (automation systems)، اذ يقوم بتحليل بيانات العمليات الصناعية في شكل مستمر ويستخدم هذه المعلومات لتعديل وتحسين العمليات بكفاءة وسرعة، كما يساهم في ضمان جودة المنتج النهائي والتقليل من فرص التلف أو الخلل".

■ كيف يمكن لتقنيات الذكاء الاصطناعي تحسين عمليات الانتاج في الصناعات التقليدية؟
□ تتمكن تقنيات الذكاء الاصطناعي من تعزيز كفاية الصناعات المختلفة، بما في ذلك الصناعات التقليدية، بعدد من الطرق الرئيسية، أهمها جمع البيانات وتحليلها. تستخلص البيانات من مصادر متنوعة داخل بيئة الانتاج، بما في ذلك القراءات المأخوذة من الآلات، سجلات العمليات الزمنية وبيانات الصيانة. بعد جمع هذه المعلومات، يستخدم الذكاء الاصطناعي تقنيات مثل التعلم الآلي (Machine learning) لتحليل البيانات

هذه ليست المرة الاولى التي نشهد فيها مثل هذه الثورة التكنولوجية. لنأخذ المحرك البخاري على سبيل المثال، وما أحدثه من ثورة في عالم وسائل النقل. اذا حكمنا من خلال التاريخ، فإن الذكاء الاصطناعي سيرفع ايضاً معدلات النمو والرخاء على المدى الطويل. لكن في الوقت ذاته، سيكون سبباً في الكثير من الاضطرابات، منها اختفاء بعض الحرف والمهن الى الابد على الاقل.

يقدر صندوق النقد الدولي ان نحو 40% من الوظائف على مستوى العالم معرضة لتأثير الذكاء الاصطناعي، وان ما يصل الى 60% من الوظائف في الاقتصادات المتقدمة قد تتأثر لأن الذكاء الاصطناعي يؤثر على الوظائف التي تتطلب مهارات عالية.

في حين اننا لا نستطيع التنبؤ على وجه اليقين بمدى قدرة الذكاء الاصطناعي على تغيير الامور، بل يمكننا ان نكون متيقنين من انه يحمل وعداً بتغيير جذري، وهو التغيير الذي يمكننا ان نحدد شكله واسلوبه. وكما يقول دارون اسيموغلو وسيمون جونسون، الاستاذان في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا في كتابهما "القوة والتقدم"، فإن "الرخاء المشترك لم يظهر الا عندما تم إبعاد اتجاه التقدم التكنولوجي ونهج المجتمع نحو تقسيم المكاسب بعيداً من الترتيبات التي تخدم القلة في المقام الاول". لذلك، يجب العمل على ضمان استفادة الجميع من الثورة التكنولوجية الاخيرة للذكاء الاصطناعي.

يملك الذكاء الاصطناعي القدرة على احداث تغيير جذري في الصناعة اللبنانية، مما يوفر فرصاً وتحديات كبيرة عبر مختلف القطاعات.



رئيس اتحاد المستثمرين اللبنانيين جاك صراف.

■ كيف يمكن للذكاء الاصطناعي تحسين عمليات التشخيص والصيانة في الصناعات التحويلية؟

□ تعتبر الصيانة التنبؤية (Predictive Maintenance) عنصراً حيوياً في الكشف المبكر عن الاعطال، حيث تستخدم البيانات الحالية والتاريخية اضافة الى المعلومات المستمدة من اجهزة الاستشعار المثبتة على المعدات، لتحليل الحالة التشغيلية بصورة مستمرة. هذا النهج يساهم في التقليل من الاعطال ويمنع توقف الانتاج في شكل غير متوقع. بفضل قدرة الذكاء الصناعي على تحليل كميات هائلة من البيانات بسرعة وفعالية، يمكن تحديد المشاكل المحتملة ومعالجتها قبل تفاقمها. كما يسمح هذا النظام بتحديث جداول الصيانة التقليدية وتحسينها، مما يعزز كفاية العمليات ويطيل عمر المعدات.

■ ما هو دور الذكاء الاصطناعي في تحسين جودة المنتجات والتقليل من الخسائر في عمليات التصنيع؟
□ التحكم الاوتوماتيكي في العمليات

شكل تلقائي. هذه العملية المستمرة من التحسين، تضمن تحسين جودة الانتاج في شكل مستمر وفعال.

■ كيف يمكن للذكاء الاصطناعي ان يساهم في خفض التكاليف الانتاجية وزيادة الربحية في الصناعات المختلفة؟

□ يعمل الذكاء الاصطناعي على تحسين العمليات الانتاجية من خلال التحليل المستمر للبيانات وضبط المتغيرات الضرورية، ما يؤدي الى تحقيق افضل اداء ممكن. يساعد هذا النهج في تقليص الوقت والموارد اللازمة لانتاج السلع، وبالتالي يعزز الكفاية التشغيلية للمنظمات. اضع الى ان الذكاء الاصطناعي يمكنه تحديد المشاكل في العمليات الانتاجية بدقة، مما يقلل من نسبة المواد التالفة خلال الانتاج. كما يساهم في اتمتة المهام المعرضة للخطأ البشري، مما يزيد من دقة العمليات ونتاجيتها. كما يلعب الذكاء الاصطناعي دوراً استراتيجياً في تحليل البيانات الكبيرة والمعقدة مثل سجلات المبيعات والتغير في الاسعار، ما يمكنه من تحديد الانمط والتوجهات التي قد تؤثر على السوق. ويسمح ذلك في توجيه استراتيجيات الشركات لتحسين موقعها التنافسي.

■ هل بدأت الصناعة اللبنانية دخول عالم الذكاء الصناعي؟

□ نعم، بدأت الصناعة اللبنانية دخول عالم الذكاء الاصطناعي، حيث تشهد محاولات متزايدة لتطبيق تقنيات الذكاء الاصطناعي في مختلف المجالات الصناعية. احد الامثلة على ذلك، مشروع "لبنان بيتكر" الذي اطلقتته وزارة الصناعة اللبنانية، والذي يهدف الى تعزيز الابتكار وتطوير القدرات الصناعية باستخدام تقنيات حديثة مثل الذكاء الاصطناعي. ولا تزال الصناعات اللبنانية تحاول الحفاظ على قدرتها التنافسية من خلال تبني حلول مستدامة للطاقة والعمل على تطوير التكنولوجيا المستخدمة في الانتاج. هذه المبادرات تعكس التوجه الجاد نحو تبني التكنولوجيا الحديثة في الصناعة اللبنانية، مما يمكن ان يساهم في تحسين الانتاجية والابتكار في هذا القطاع الحيوي. كذلك شهدت بعض

يقلص الوقت المهدور
خلال الانتاج

الانتاجية يعمل على ضمان تشغيل الماكينات بالاعدادات الامثل لتحقيق اعلى مستويات الجودة. يتم ذلك من خلال استخدام البيانات وتحليلها لضبط المتغيرات الحاسمة، مثل درجات الحرارة وسرعات الماكينات، مما يساهم في ضمان جودة المنتج النهائي والتقليل من فرص التلف أو الخلل. انظمة الذكاء الاصطناعي المستخدمة في هذا السياق تمتلك القدرة على التعلم التدريجي من البيانات المجمعة، مما يعزز من قدرتها على تحسين الاداء بمرور الوقت. تستطيع هذه الانظمة ليس فقط تحديد المشاكل التي قد تؤثر على الجودة، بل ايضاً تطوير استراتيجيات وتنفيذها لمعالجتها في

اقتصاد



ضمن تحسين جودة الانتاج في شكل فعال

الشركات الكبرى والقطاعات الصناعية في لبنان تبني تقنيات الذكاء الاصطناعي في مجالات مثل تحسين عمليات الانتاج وتطوير المنتجات الجديدة، ولكن مستوى التبني والتكامل مع الذكاء الاصطناعي لا يزال متفاوتا بين الشركات والقطاعات.

■ كيف يمكن للصناعة اللبنانية ان تواجه تحديات التكنولوجيا المتقدمة؟
□ على الرغم من كل الجهود المبذولة، تواجه الصناعة اللبنانية تحديات مثل تكلفة الطاقة العالية والحاجة الى بنية تحتية متطورة، مما يجعل من الضروري استمرار الدعم الحكومي والتعاون بين القطاعين العام والخاص لتسريع وتيرة التبني وتحقيق الاستفادة القصوى من تقنيات الذكاء الاصطناعي.

■ ما هو التأثير المتوقع للتحول نحو الانتاجية المدعومة بالذكاء الاصطناعي على فرص العمل وظروف العمل للعمال في القطاع الصناعي؟
□ يمكن ان يكون للتحول الى استخدام الذكاء الاصطناعي في الانتاج تأثيرات متعددة على فرص عمل العمال وظروفه، اذ تتمثل ابرز الفوائد في زيادة الانتاجية وتحسين الكفاءة العامة. مثال بارز على ذلك هو الدور الذي يمكن ان يلعبه الذكاء الاصطناعي في شركات

الادوية، حيث يساهم في تسريع عمليات اكتشاف الادوية وتطويرها في شكل اسرع من الطرق التقليدية. كما يساهم الذكاء الاصطناعي في تقليل الاعتماد على الاعمال الروتينية او الخطرة، ما يؤدي الى تحسين ظروف العمل وزيادة سلامة العمال. على الرغم من ان الذكاء الاصطناعي قد يؤدي الى اختفاء بعض الوظائف نتيجة الامتة، الا انه يوفر ايضا فرصا لاعادة توظيف العمال في مجالات مثل البحث والتطوير. كما يشجع هذا التحول العمال على اكتساب مهارات وخبرات جديدة، مما يساعدهم على التكيف مع التغيرات في بيئة العمل ويحفزهم على اكتساب خبرات ومهارات جديدة.

■ هل يمكن ان يؤدي التطور التقني الى تحولات في مهارات العمال المطلوبة في سوق العمل اللبنانية، وكيف يمكن تطوير تلك

المهارات لتلائم مع الاحتياجات المستقبلية؟
□ يتوقع ان يقود التقدم التقني وخصوصا في مجال الذكاء الصناعي الى تحولات مهمة في لبنان والعالم اجمع. يحتم هذا التسارع في التطورات التكنولوجية ظهور حاجة ماسة الى مهارات تكنولوجية متقدمة، مثل تحليل البيانات الكبيرة، الذكاء الصناعي، تطوير البرمجيات، وامن المعلومات، اضافة الى مهارات تحليلية جديدة تعزز من قدرة الافراد على اتخاذ القرارات الصائبة. نتيجة لذلك، سيصبح تحديث المهارات الشخصية والمناهج التعليمية وتطويرها امرا ضروريا، اضافة الى وضع برامج تدريبية تتوافق مع متطلبات السوق الجديدة. هذا التحديث والتطوير يتطلبان بدورهما تعاونا مشتركا بين الشركات الخاصة والحكومة، للاستفادة القصوى من هذه التطورات التكنولوجية الجديدة ودمجها في شكل فعال في البنية التحتية والنظام التعليمي.

■ ما هي السياسات الضرورية التي يجب اتخاذها للتعامل مع تأثير الذكاء الاصطناعي على سوق العمل في لبنان وحماية حقوق العمال؟

□ التعليم المستمر والتدريب المتواصل يلعبان دورا حيويا في تلبية المتطلبات المهنية الجديدة، اذ تعتبر اعادة تأهيل العمال وتدريبهم على المهارات التقنية والرقمية الحديثة ضروريا، لمواكبة التغيرات التكنولوجية. ويتطلب ذلك دعم البحث والتطوير وتشجيعهما في مجال الذكاء الاصطناعي، مما يساعد في تعميق الفهم لاثار هذه التكنولوجيا وتطوير استراتيجيات فعالة للتكيف مع التغيرات التي تطرأ نتيجة لها. كذلك من الضروري وضع قوانين محكمة لحماية البيانات التي يمكن جمعها من خلال الانظمة الذكية، لضمان عدم استغلال هذه البيانات في شكل غير قانوني. يجب ايضا انشاء برامج لدعم التوظيف في القطاعات التي تستفيد من الذكاء الاصطناعي، وتوفير حوافز للشركات التي تقوم بتدريب العمال وتوظيفهم في هذه المجالات. سيساهم ذلك في خلق فرص عمل جديدة، وسيدعم ايضا التحول الاقتصادي نحو استخدام اكثر فعالية للتكنولوجيا المتقدمة.



Jdeideh
01901521

Jal El Dib
04722415

Awkar
04547103

Fanar
01686241

Dawra
01240863

Sabtiye
01689501

Damour
05602702

تحقيق

تريرز الخوري
Khourytherese@hotmail.com

مخاطر العملات الرقمية تهدد لبنان الشباب اليأسون والمفلسون يغامرون

العملات الرقمية هي عملات افتراضية مصممة كوسيلة للتبادل والاستثمار، ويعتبر سوقها غامضا في معظم الاحيان. تعرضت لنكسة بين عامي 2021 - 2022، الامر الذي ادى الى تراجع الثقة بها. الشباب في لبنان بدأوا يستعملونها بهدف المقامرة، وهي تعتبر مغامرة خطيرة لعدم وجود قانون يحمي الطماعين واكله ارزاق الناس من هذه العملات

بدأت العملات الرقمية تدخل الى سوق الاستثمار اللبناني، لكن ليس بوتيرة مرتفعة. فعلق في شباكها المستثمرون الذين وجدوا فيها مكانا آمنا لتجاريتهم بعد الازمة الاقتصادية التي ضربت لبنان منذ العام 2019، لكن ما يدعو الى القلق، ان بعض الشباب عمدوا الى استخدامها كوسيلة للمقامرة. لالقاء الضوء على هذا الموضوع، حاورت

مارديني: المراهنات تحصل في التداول

■ حدثنا عن ظاهرة التداول بالعملات التي انتشرت بين الشباب اللبناني، ومتى تؤدي الى استخدامها للمقامرة؟
□ انتشرت ظاهرة التداول بالعملات الرقمية بين الشباب اللبنانيين، خاصة مع زيادة شعبية هذه العملات المشفرة، لكن ما اود قوله ان بين العملات الرقمية ما هو جيد وما هو سيء. هنا اشير الى ان انتشار هذه الظاهرة تأكيد على ان الناس في حاجة الى عمل في ظل البطالة المرتفعة حاليا وتعتمد على قاعدة الحظ. وهكذا، فانها تظن انها تستطيع تحقيق الارباح الطائلة عبر التداول بالعملات. من حسنات بعض العملات الرقمية، انها دخلت الاستثمار واصبحت البيتكوين اليوم تعتمد في السوق بشكل طبيعي. اشير الى ان المؤسسات المالية الاميركية الكبرى مثل Blackrock و JP Morgan بدأت تقدم صناديق استثمارية (ETFs- Exchange Traded Funds) تستند على البيتكوين نظرا الى شعبيتها المتزايدة. دخول المؤسسات الكبيرة الى سوق البيتكوين، يعني ان المستثمرين الكبار اصبحوا قادرين على الاستثمار في العملات المشفرة.

■ ما هي مخاطر العملات الرقمية، وكيف تستعمل في المقامرة؟
□ المهم ان نميز بين الاستثمار والتداول، فالاستثمار يكون طويل الامد واهدافه بعيدة المدى، اما التداول فيعتبر عملية شراء وبيع الاصول باستمرار، وهنا تحصل عملية المقامرة، لذا لا يجب الخلط بين الاستثمار والتداول. ببساطة، في التداول تحصل التخمينات او المراهنات او التضارب على اتجاه السعر في الاسواق. اما في حال الاستثمار، فيجب ان يكون هناك محفظة متنوعة تحدد على اساس درجة تحمل المستثمر للمخاطر (Risk Appetite) ومدة الاستثمار الزمنية (Time Horizon). تسمح المحفظة بتوزيع المخاطر عبر الاستثمار بمختلف فئات الاصول المالية ويمكن للعملات المشفرة ان تكون احدى هذه الفئات.

■ كيف يمكن حماية الشباب اللبناني من خطر المقامرة؟

- حماية الشباب تكون في التوعية، خصوصا في بلد مثل لبنان فيه نسبة من البطالة المرتفعة لاسيما بين الشباب. يعتبر الشباب العملات الرقمية كمصدر للرزق وتأمين عيشهم، لذا انصحهم بالا يتطلعوا الى العملات كمصدر للربح السريع،

لأن التداول يؤدي الى خسارة اموال كثيرة، لذا على الشباب الذين فقدوا الثقة بكل شيء جيد التريث في مسألة التداول. مقابل تحقيقهم الارباح الكبيرة والسريعة، ثمة مخاطر تحمل خسائر كبيرة في العملات نتيجة عدم القدرة على الانتظار لسنوات عديدة، وامكان الهبوط المفاجئ في قيمتها على المدى المنظور بسبب التقلبات الحادة من جهة اخرى. لذا اشدد على ضرورة الاعتماد على الاستثمار طويل الامد بدل المضاربة على التقلبات، وتوزيع محفظة الاستثمار لتشمل عددا كبيرا من فئات الاصول.

■ ما هي العملة التي يمكن التعامل بها وهل من

”

يقدم الشباب
على المضاربة فيخسرون
جميع اموالهم

“

الممكن ان تكون اكثر امانا من العملات الاخرى؟
□ تعتبر البيتكوين احدى افضل العملات المشفرة لاسباب عدة، ابرزها الشفافية كونها حائزة مستوى عاليا من الامان ولا يمكن اختراقها، وبالتالي فان البيتكوين تستعمل

منصور: العملات المشفرة ليست قمارا

العملات ليست قمارا. فرضها في لبنان تعطيل النظام المصرفي وعدم القدرة على عمليات التحويل النقدية من الحسابات المصرفية، اما الهدف الفعلي من استعمالها فهو الاستثمار، او الادخار بعملة مختلفة عن العملة المحلية غير الموثوق بها.

تقنيات تشفير قوية لضمان المعاملات. يمكننا القول ان البيتكوين لا يمكن لأي جهة التحكم بها او ادارتها. كما ان كميته محدودة ويمكن ان تحمي من مخاطر التضخم. يستعملها المستثمرون للاستثمار غير التقليدي وهذا الذي يميزها عن العملات المشفرة الاخرى. تصميم البيتكوين يجعلك تتمكن من تحويل الاموال الكترونيا من شخص الى آخر، من دون الحاجة الى سلطة مركزية للتحقق من صحة هذه المعاملة، ويتم التداول بهذه العملة المشفرة على منصات متخصصة بسعر يحدده قانون العرض والطلب. وتسمى عملة البيتكوين باسم الذهب الرقمي، وهي اول عملة مشفرة لامركزية في العالم. طرحت عام 2009، وكانت بداية لحقبة جديدة من العملات الرقمية. على عكس العملات التقليدية التي تصدرها الحكومات والبنوك المركزية، تعمل عملة البيتكوين على شبكة لا مركزية من اجهزة الكمبيوتر. وهذا يعني انه لا يوجد كيان او حكومة او منظمة واحدة تتحكم في العرض او القيمة. تكمن اهمية البيتكوين في قدرتها على توفير الحرية المالية والشمولية. انها ليست مجرد عملة رقمية، بل تقنية ثورية تتحدى الانظمة المالية التقليدية المعاملات تكون شفافة وآمنة، وهذا ما جعلها جذابة بشكل خاص في البلدان التي تعاني من انظمة مصرفية غير مستقرة او حيث لا يمتلك جزء كبير من السكان حسابات مصرفية.

■ كيف تحولت عملية التبادل الى مقامرة؟
□ اكرر انها ليست قمارا، اذ يمكن دراستها وتحليلها مثل اي اصل في البورصة. لكن الوضع الاقتصادي في لبنان جعل الشباب يتجهون الى التداول بالعملات الرقمية بطريقة المقامرة، كونهم يعيشون حالة من اليأس، وما ارتفاع اسعار هذه



مدير المعهد اللبناني لدراسات السوق الدكتور باتريك مارديني.



المتخصصة في الاقتصاد النقدي والسياسات المالية الدكتورة ليال منصور.

◀ العملات بشكل لافت الا الشيء الوحيد الذي عمد الى ادخال الشباب في عملية المقامرة بهدف ربح المال بشكل سريع، ونتيجة عدم قدرتهم على السفر بسبب الاوضاع الاقتصادية السيئة. اذا، فان حلم الثراء يدفع المئات منهم الى المقامرة بسبب الازمة الاقتصادية وغياب فرص العمل، والاهم من ذلك غياب التوعية حول معايير التعامل والتداول بالعملات والاسهم.

■ لماذا الاقبال على هذا النوع من العملات؟

□ ما اشير اليه الى ان ظهور هذا النوع من العملات والاقبال عليها يرتفع جدا، والاتجاه العالمي لاعتمادها هو بسبب سهولتها ودخولها في مرحلة النمو وعدم انهيارها بسهولة لانها ليست مغطاة من احد. كما ان اهمية البيتكوين تكمن في قدرتها على توفير الحرية المالية والشمولية. انها ليست مجرد عملة رقمية، انها شفافة وآمنة ويمكن اجراء عملياتها من دون المصرف.

■ ما هي الوسائل المزمع اعتمادها لردع شبابنا عن استعمالها بطريقة سلبية؟

□ المراهنات تستقطب الشباب في فترات الازمات الاقتصادية لتجربة حظهم كما يقولون "جربت حظي ونجحت"، لكن اي نوع من العملات او الاسهم ترتفع اسعاره وتنخفض، يشكل خطرا ان لم نعتدده بشكل صحيح. الشباب اللبناني يفتش

كيف تقلل المخاطر؟

- ان الطريقة الاكثر امانا لتخزين العملات المشفرة هي المحفظة الالكترونية.
- من المهم تامين الجهاز بشكل صحيح وتجنب مشاركة مفاتيح العبور الخاصة مع الاخرين، او تخزينها على الانترنت او الحاسوب.
- انواع محفظة العملات المشفرة: محفظة عملات مشفرة ساخنة (Hot Crypto Wallet).
- المحافظ الساخنة هي محافظ عملات مشفرة قائمة على البرامج عبر الانترنت، حيث يمكن تصنيف حسابك في بورصة العملات المشفرة على انه محفظة ساخنة لانه متصل بالانترنت، وهي غير خاضعة للحراسة
- التخزين البارد (Cold Storage): ان المحافظ غير المتصلة بالانترنت تسمى باردة، وهو ما يعني جهازا ماديا، سواء كان محرك اقراص متنقلا (usb) او اجهزة مصممة خصيصا مع ميزات امان.
- قيمة الاستثمار ومقدار الحماية: من المؤكد ان الاحتفاظ بكميات كبيرة من العملات المشفرة واستثمار المزيد من الاموال، يدفع المستثمر الى زيادة تدابير الحماية.

الهدف الفعلي من استعمال هذه العملات هو الاستثمار

اليوم عن المال، واسرع طريقة لجلب المال هي البيتكوين. لذا، علينا توعيتهم خصوصا الذين يفتشون عن المال، وتزويدهم المعرفة عن اهمية هذه العملات التي تستعمل كاستثمار، مثلها مثل بقية المعادن الثمينة ولكنها لا تتأثر بالتغيرات السياسية النقدية.

■ لماذا يتم اللجوء الى البيتكوين؟

□ اللجوء الى البيتكوين هو اللجوء الى عملة ثانية، وتسمى دولاره حتى الدول المتقدمة. كما ان الدول المتقدمة تلجأ الى البيتكوين لعدم الثقة بالبنك المركزي، وبالتالي فانها تفضل اللجوء الى عملة لا تتدخل فيها السياسات وهي نوع من الملاذ الامن. بعيدا من التفاصيل، ان ظهورها والاقبال عليها يرتفع في الاقتصادات التي تواجه تحديات صعبة، كلبنان مثلا. وقد تفتتح هذه العملات خيارات بديلة بعد انهيار الثقة بالعملة الوطنية. هذا الاتجاه العالمي باللجوء الى العملات الرقمية اخذ مكان الذهب لاسباب تتعلق بسهولة التداول، فعرف باسم Digital gold. الا انه يطرح في المقابل تساؤلات كبيرة عن شرعية المعاملات التجارية، حيث تعتبر عمليات الاستثمار بالعملات الرقمية التي لا يمكن تتبعها وسيلة لتبييض الاموال الناتجة من التجارة غير الشرعية والمخدرات والتهرب الضريبي، وغيرها الكثير من الاشكال التي لا يمكن تمريرها عبر الانظمة الخاضعة للرقابة. ما يزيد الشك في اعتماد هذه العملات كوسيلة دفع للهروب من العقوبات، وما زاد من الاقبال على هذه العملات، هو التراجع الاقتصادي في مختلف الدول بسبب جائحة كورونا والتضخم وتراجع قيم العملات وزيادة تدخل الدول بالاقتصاد. فلجأ قسم كبير من الافراد والمؤسسات الى العملة الرقمية كبديل اكثر امانا، فارتفعت اسعارها، وبارتفاع اسعارها زاد الاقبال عليها، فدخلت في مرحلة متصاعدة من النمو. لكن هذا لا يعني، عدم امكان تعرض هذه العملات للانهيار ذلك لانها ليست مغطاة من احد.

عاماً تصميم. إنجاز. مثابرة

RAMCO
WASTE MANAGEMENT

unigaz
Lebanon
Clean Energy Experts

alKayan
الكيان

names

Pharmadex

DOUAIHY
Pour Le Bois

K
KHABBAZ MARKET

BUREAU HAMID KAIROUZ S.A.L

L'oiseille D'or

Josemar
SHIPPING - FORWARDING AGENTS

ثقافة

ميرنا الشدياف

"ملتقى السفير" مقاومة ثقافيّة في زمن الأزمات
مساحة للعمل والتلاقي ونشاطات تشبه هوّية الجريدة

صباح السبت 31 كانون الاول 2016 طوت "حمامة السفير" اجنتحتها بعد 42 عاما من صدورها، ليصبح "الوطن بلا السفير"، الا انها بقيت ترفرف في قلوب محبيها وبقي "صوت الذين لا صوت لهم" يتردد في كل ارجاء لبنان والوطن العربي. لم تعد اليوم السفير - الجريدة، الا ان هويتها باقية ان في مبناها او في ارشيفها المتاح مجاناً للجميع

من يمر في الشارع حيث مبنى جريدة السفير في الحمراء، لا يمكن الا وان تعيده الذكريات والحكايات الى صفحات تلك الجريدة التي واكبت يوميات كل لبناني ملتزمة بهوية قاتلت اعلاميا من اجلها وتلقّت ضربات نرى بعض آثارها على جدران "ملتقى السفير" في الطبقة الارضية من مبنى الجريدة التي تحولت الى مقهى ثقافي تزين جدرانه اعداد من الجريدة تعرف الزائر على لمحات تاريخية من حقبات زمنية مؤثرة، فاستوحي المكان بكل تفاصيله من ثقافة لبنان

سلمان: من اهدافنا
اعادة التواصل

■ ما هو ملتقى السفير؟

□ كانت جريدة السفير صحيفة يومية تنقل الى الناس يومياتهم في مراحل معينة على الورق. عندما توقفت الجريدة عن الصدور انقطعت العلاقة مع كل الاشخاص الذين ارتبطوا بما كان يكتب في الجريدة من صحافي وقارئ ومصور وغيرهم، فكان همنا الاساسي اعادة التواصل مع جمهورها. لذلك رأينا انه من خلال هذا المكان او المبنى الذي كانت فيه الجريدة، يمكن اعادة هذا التواصل ان كان عبر مساحات عامة كالمكتبة التي تحوي كتباً وجزءاً من ارشيف السفير او عبر قاعات الاجتماعات والمكاتب حيث كان يعمل الصحافيون. من تلك المساحات هذا المكان الذي سميناه ملتقى لأنه المكان حيث يلتقي الناس فيه. نتحدى في هذا الملتقى اعتياد الناس على تصفح مواقع التواصل الاجتماعي، والاعتياد على فكرة مشاهدة الندوات او

المؤتمرات عبر الشاشة، فيما لم يعد الحضور الجسدي اساسيا. لذلك نتحدى هذه الفكرة من خلال النشاطات التي لا نبثها مباشرة، واذا



ملتقى السفير في ظل مؤسس الجريدة الراحل طلال سلمان.

■ متى قررتم انشاء الملتقى؟

□ بدأنا بشكل تجريبي منذ حوالي سنتين. كنا نفتح هذا المكان في حال وجود اي نشاط. في عام 2023 قررنا فتحه في النهار حتى لو لم يكن هناك نشاط وبات في امكان الناس العمل واستخدام الانترنت، ثم تحول الى مكان مفتوح ليلا ونهارا. ارتأينا تسميته بالملتقى لأنه يعبر من جهة عن هذا التلاقي الذي يحصل بين كل المعنيين. من جهة اخرى، ولأن ما نتقنه هو مهنة الصحافة، انشأنا هذا المكان ليس للمنافسة مع المقاهي التجارية، بل كملتقى ثقافي في الدرجة الاولى ولكن بالحد الادنى اذا اراد اي شخص القهوة او الطعام فهذا متوافر. لذلك قدمنا هذه الخدمات الاضافية من اجل راحة الناس التي ترتاد المكان. لا ينافس الملتقى المسرح او الحفلات الموسيقية او الحانات الليلية، اردناه مميزا بقيمة صحافية في العمل وكأنا نجري مثلاً مقابلة صحافية مع موسيقي، اي ان يعزف وفي الوقت نفسه يروي للجمهور ما الذي يعزفه ولماذا، وما هي خلفية المعزوفة. الامر نفسه عندما نقيم معرض صور ولوحات او توقيع كتب او ندوات سياسية من خلال الاضاءة على قضايا معينة وطرحها بطريقة مفيدة. هدفنا هو ان يخرج المشارك في اي لقاء وقد تعلم امراً جديداً او استفاد بمكان ما.

■ هل الملتقى امتداد للسياسة التي كانت تتبعها جريدة السفير؟

□ للسفير هويتها ان كانت تصدر كجريدة او تقوم بأي نشاط، هي "صوت الذين لا صوت لهم"، جريدة لبنان في الوطن العربي وجريدة الوطن العربي في لبنان، وفلسطين هي القضية المركزية والنهج الذي تتبعه. تركنا للملتقى بعض الاستقلالية، كالصفحات الداخلية لأي جريدة حيث القليل من الاستقلالية عن السياسة العامة حتى يكون هناك حيز للإبداع، خصوصاً وان الملتقى يتضمن نشاطات فنية او ترفيهية، لكن بحكم الهوية لا يمكننا انشاء ملتقى لا يشبه السفير وهويته.

■ اخبرنا عن رمزية الديكور المعتمد داخل الملتقى والجدران التي لم ترمم؟
□ ساعدنا في الديكور صديق من أسرة السفير ◀

المقال

عندما تغيّر وجه بيروت...

لطالما جمعت المقاهي الثقافية في بيروت في ستينات القرن الماضي وسبعيناته نخبة من المفكرين والفنانين والمبدعين والادباء، وشكلت لفترة طويلة فضاء حراً ووجهة للمبدعين والكتاب والمفكرين العرب، مما جعل منها مدينة لقاء فكري وادبي. الا انه عندما تغيّر وجه بيروت انقلبت حال مقاهيها، واختلّت الحياة الثقافية كلياً في المدينة، وبقي الحنين الدائم الى بيروت المتجسد في كل ذكرى تكتب او تحكى عن ذلك الزمن الذي كان فيه للكلمة رونقها ولل فكرة اذان تسمعان.

صحيح ان لبنان عرف منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر بهجرة مثقفيه الى بقاع العالم، وباسهامهم في تأسيس ما عرف بأدب المهجر الذي انتج مبدعا من قيمة جبران خليل جبران، هو عينه لبنان الذي هياً بيروت بموقعها المتوسطي، وبما تسنى لها من عوامل الى ان تكون نقطة التقاء مختلف الثقافات، الامر الذي ساهم في اثراء الحركة الثقافية والفكرية والادبية. الا ان الحروب والازمات المتتالية افقدت بيروت وهجها الثقافي على الرغم من المحاولات العديدة لاستعادة دورها، خصوصا انها تبقى صاحبة الباع الطويلة والقادرة على احتضان الثقافات المتعددة، تلك التي قال فيها الشاعر نزار قباني ان "الدنيا بعدك ليست تكفيناً". عندما تغيّر وجه بيروت، ظلت المدينة تقاوم هذا الضمور لتحافظ على تراثها الثقافي العريق. الا ان الانهيار الاقتصادي فاقم الامر في وقت يقدر البعض في ظل غياب احصاءات دقيقة، علماً ان اكثر من نصف العاملين في المجال الثقافي قد غادروا البلاد بالفعل، بسبب الضغط الاقتصادي المتزايد، وهو ما يمكن ملاحظته بسهولة عند تعداد اسماء الفنانين الذين لم يعودوا على الساحة، او الكتاب الذين التحقوا ببلدان اغتراب ابنائهم، او السينمائيين الذين باتوا يفضلون العمل من الخارج.

في المقابل، من يتابع النشاطات والانجازات الثقافية في بعض المدن العربية، يلاحظ تقدماً لافتاً يجعل من هذه العواصم العربية في صدارة المشهد الثقافي العالمي. معارض، متاحف، لقاءات مع شخصيات ادبية وفنية بارزة، بالاضافة الى تخصيص ميزانيات ضخمة لتعزيز الوعي الثقافي والاثري في المجتمعات. كل هذا ساهم في تسارع وتيرة الحركة الثقافية في هذه البلدان، وباتت تنافس دولا كبيرة في عدد المتاحف والمعارض ودور الاوبرا والمسارح الجديدة. في وقت تقوم فيه الحكومات في اماكن اخرى من العالم بخفض ميزانياتها المخصصة للثقافة والفنون. وتعد ابوظبي والشارقة وجدة والدوحة مثلاً، في مقدمة المدن التي تقوم ببناء مراكز ثقافية متنوعة لمنافسة مراكز العالم الثقافية في نيويورك ولندن وباريس، والتي يعاني العديد منها انتكاسات مادية.

لا شك في ان الحياة الثقافية في المجتمع اللبناني دخلت في مرحلة تراجع وانكفاء، الا ان شعلة الثقافة لم تنطفئ بفعل مبادرات جريئة لبعض اهل الثقافة، فبقيت انشطة ثقافية متعددة تطل برأسها من هنا وهناك، في ميادين الموسيقى والسينما ومعارض الكتاب والفنون التشكيلية والمهرجانات وغير ذلك من الاعمال التي تعكس روح الصمود ومقاومة ثقافية في وجه الازمات.

ميرنا الشدياف



العضو المؤسس في ملتقى السفير يوسف نعيم.

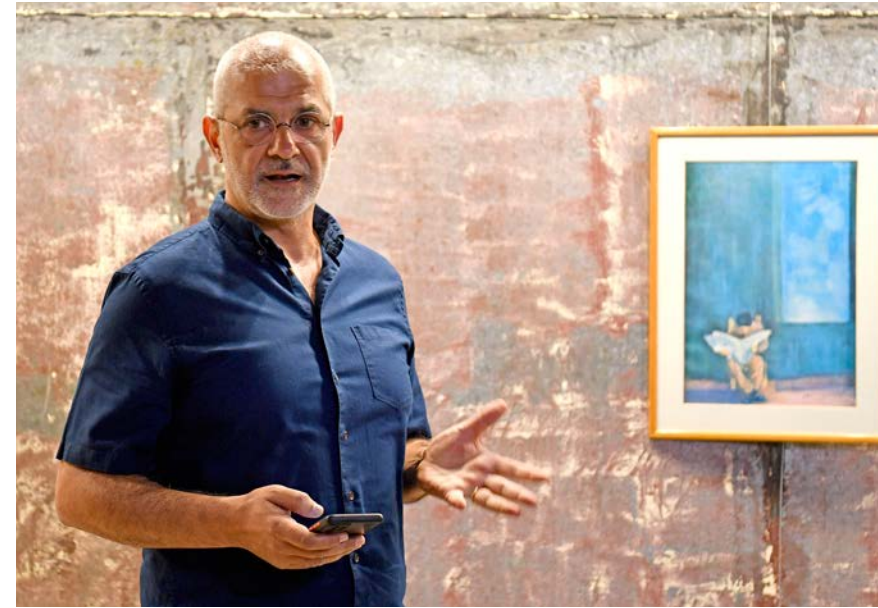
لا نقبل بالنشاطات الحزبية لأننا نحاول ان نكون منبرا لصوت الذين لا صوت لهم

□ نتمنى على الفنانين عدم فرض اسعار مرتفعة حتى يستطيع الناس الحضور والتعرف الى الفنان. نكرر امامهم ان هذا المكان ليس تجاريا، لذلك نعمل على إيجاد التوازن بين مجانية المعلومات والتجربة وبين استفادة الفنان من تقديم عرضه.

■ هل الاقبال هو لفئات الشباب؟

□ ليس هناك من فئة معينة بل هناك اقبال من كل الفئات وبحسب النشاط. للموضوع تأثيره وكذلك للأشخاص والجمعيات تأثيرها في تحديد الفئات.

■ ما هي النشاطات التي ترفضون تنظيمها؟
□ اذا كان امرا تجاريا لا يقدم اي اضافة للجمهور، كما اننا لا نقبل بالنشاطات الحزبية



المدير العام لجريدة السفير احمد طلال سلمان.

هدف الملتقى هو اعادة التواصل مع جمهور السفير

◀ هو المهندس الداخلي وليد فتوني. لقد حولنا جزءا من المبنى الى ايجارات تجارية لتمويل المبنى وابقينا في الجزء الذي سميت مساحات مفتوحة على هوية السفير، وحاولنا تطويرها حتى تكون مرحبة بزوارها. خلال ورشة ترميم ما سميناه "الملتقى" ظهر تاريخ المبنى خلف الديكور الذي كان موجودا. انتقلنا الى هذا المبنى عام 1981 وكان في هذا المكان قسم المونتاج وفي الاسفل المطبعة وقبل ان يتم الانتقال الى المبنى تعرضت المطبعة للتفجير. هذا ما كان جزءا من سلسلة ترهيب الصحافة، ثم تحول هذا المكان الى قسم التكنولوجيا (IT). ما نراه ايضا على الجدران هو تلك الرسوم التي كانت شائعة قديما على الجدران في الشقق السكنية قبل ان تنتقل السفير الى هذا المبنى، وبالتالي اردنا من خلال هذه الجدران ان تظهر كل هذه المراحل التي مرت على هذا المبنى.

■ متى راودتكم هذه الفكرة؟

□ توقفت جريدة السفير عن الصدور عام 2016. كان عاما صعبا اذ كنا نتحمل عواقب الاقفال التي فيها الكثير من الالتزامات تجاه حقوق الموظفين والعاملين في المؤسسة وحقوق الموردين. منذ عام 2018 تبلورت الفكرة وبدأ التنفيذ في العام 2021 و2022. هذا ما يتعلق بالمكان، لكن في الوقت نفسه كنا نعمل على ارسيف السفير.

نعيم: هدفنا النقاش والحوار

■ كيف يتم اختيار النشاطات؟ هل انتم تختارونها ام ان المهتمين يجدونكم؟
□ فكرة الملتقى هي في ان يأتي الناس الينا، لذا نحاول اختيار نوعية معينة يهتم بها الحضور، كالفنانين الذين يقدمون امورا مختلفة غير تجارية لذلك نشجعهم كما نشجع الشباب. الهدف هو في قيام نقاش وحوار بين الفنان والجمهور، وقد قمنا بنشاطات عدة عن فلسطين. ونحاول من خلال الملتقى ان ننقل ما كانت تنشره السفير من معلومات ولكن بطريقة مباشرة وشخصية. نقوم بالتشبيك مع

جمعيات عدة، مثلا عن القضية الفلسطينية قمنا بالتشبيك مع جمعية "معزف" وعملنا معها على التراث الفلسطيني. مع "تحولات" نظمنا محاضرات سياسية واقتصادية. "الصحافة البديلة" تعقد مؤتمراتها دائما في السفير. ما اود قوله ان ليس هناك من نشاطات محددة، نحاول ان نأتي بجديد يستفيد منه الناس.

■ هل تعتمدون على مواقع التواصل الاجتماعي للترويج لنشاطاتكم؟
□ فعليا لا نعتبر انفسنا اننا قد انطلقنا. لا نزال

■ لاحظنا ان اسعار حضور الحفلات منخفضة جدا كيف يمكن لفنان ان يقدم عرضا بهذه الاسعار؟

المدير الفني لفريق المريميين، ديك المحدي لكرة السلة: أخرجنا الفرق الكبيرة على أرضنا وخالفنا كل التوقعات

لطالما عُرف صباح خوري بالمدرّب الهادئ والرصين، فنادرا ما ينفعل. خلوق الى حد انه لا يطالب بحقوقه. سطع نجمه لاعبا وهدافا في فريق الحكمة بيروت لكرة السلة وقائدا حمل شارة الكابتن للمرة الاولى عام 2007. رغم احترافه في صفوف المريميين ديك المحدي، المتحد طرابلس، الرياضي عمشيت وفي الدوري الصيني، ظل وفيا لفريق الحكمة بيروت الذي يحتل مكانة كبيرة في قلبه



المدير الفني لفريق المريميين ديك المحدي المدرب صباح خوري.

”

**توقعت من بداية
الموسم مواجهة
هولمتمن في "الفاينال 4"**

“

■ اول تجربة كمدرّب في دوري الدرجة الاولى للرجال كانت مع فريق انترايك بيروت موسم 2022 - 2023، كيف تصفها وماذا تعلمت منها؟
□ تسلمت فريقا "ع قد حالو" بميزانية صغيرة. كان الهدف الاول والاساسي هو البقاء في دوري الدرجة الاولى، ثم تقديم كرة سلة جيدة، ومحاولة

خاض في الموسم الماضي 2022 - 2023 تجربة تدريبية اولى مع فريق انترايك بيروت، فلفت الانظار وترك بصمة في بطولة الدوري. كرر في الموسم التالي التجربة التدريبية، وقاد بنجاح فريق المريميين الذي نافس على المراكز المتقدمة عن جدارة، وكان قاب قوسين او ادنى من بلوغ منافسات الدور النصف النهائي "فاينال 4".
"الامن العام" التقت الكابتن صباح خوري.

■ من صباح خوري اللاعب الى المدرب، هل تعمدت رسم هذا المسار مسبقا؟
□ لم اكن ارغب في ترك اللعبة. كنت دائما افكر كيف يمكن ان استمر فيها اداريا او فنيا لكثرة عشقي لها، فكانت تجربتي الاولى الادارية من خلال الاكاديمية التي اتولى ادارتها في عمشيت، ثم التجربة التدريبية الاولى في دوري الدرجتين الثالثة والثانية مع فريق الرياضي عمشيت التي كانت مشجعة. شعرت انني قادر على نقل خبرتي ومعرفتي باللعبة، كلاعب لفترة طويلة، الى غيري من اللاعبين. لم يكن الامر مخططا له مسبقا، بل جاء صدفة نتيجة عشقي وشغفي بكرة السلة ورغبتي بعدم هجرها.

■ هل واجهت صعوبة كمدرّب شاب اعتزل اللعب منذ فترة غير بعيدة في قيادة فريق يضم لاعبين مخضرمين، وفي فرض هيبتك؟
□ الامر لا يتعلق بالهيبة، بل هو مرتبط بشخصية المدرب وثقة اللاعبين به وطريقة ادارته للفريق وعلاقته باللاعبين داخل الملعب وخارجه وفي غرفة الملابس. على المدرب الناجح ان يفصل بين العلاقة الشخصية والعلاقة المهنية ومصلحة الفريق، الامر ليس سهلا ويتطلب ارادة ومجهودا مضاعفين.

■ ما الذي اختلف بين انترايك والمريميين، هل الضغوط اكبر او الحرية اقل؟

□ طبعا الضغط اكبر، تاريخ فريق المريميين في بطولة الدرجة الاولى كبير وهو ثالث فريق من حيث الارقام بلغ الدور النهائي للبطولة ويحمل لقب العام 2012، فكان التحدي اعادة الفريق الى السكة الصحيحة بعد موسم لم يكن ناجحا، كذلك العودة الى ملعب النادي في ديك المحدي بعد موسم غير مرض في ملعب نادي المركزية في جونبة، كذلك استعادة الحضور الجماهيري الذي كان مقاطعا اغلب المباريات.

■ راض عن نتائج الفريق في الدوري المنتظم (في المركز الرابع من 12 انتصارا و6 خسارات في مرحلتي الذهاب والاياب)؟

□ الى حد ما. كنت اطمح على الصعيد الشخصي ان يحتل الفريق احد المراكز الاربعة الاولى في الترتيب. جاءتنا فرصة لنكون في المركزين الثاني او الثالث لكننا اهدرناها، اذ كنا بعيدين مباراة واحدة عن هذين المركزين. كما كنت حريصا على ان لا يكون الفريق مستسلما سلفا، بل خصما عنيدا لكل الفرق على ارضه وخارجها، وتحديد اامام الفرق المرشحة لاحتراز اللقب.

■ لدى تسلمك فريق المريميين كانت التشكيلة شبه جاهزة، باستثناء باتريك بوعبود وايلى رستم، وكانت تضم كل من غبريال صليبي من لائحة النخبة، مارفين سركيس اضافة الى لاعبين شباب ايليو بوزخم، بشارة بستاني، غسان ابوظقة ولوكاس صالح وغيرهم، هل هذه التشكيلة التي كنت تطمح اليها؟
□ ليس بالضرورة. عندما ينتقل مدرب من فريق الى آخر لن يجد التشكيلة التي يرغب فيها في فريقه الجديد. علما ان افضل سيناريو هو ان يختار المدرب تشكيلته من الصفر، لكن هذا الامر من الصعب ان يتحقق في لبنان. في المقابل، من واجبات المدرب ان يتاقلّم وينسجم مع اللاعبين لصالح الفريق.

■ لاحقا انضم الى التشكيلة باتريك بوعبود وايلى رستم؟



عدم استعادة اللقب الآسيوي حافز أم نقطة تحوّل؟

لم ينجح نادي العهد في استعادة لقب كأس الاتحاد الآسيوي لكرة القدم. عاد بطل لبنان ليخوض مشوار دفاعه عن لقب الدوري المحلي. كان اللبنانيون عموما وجمهور كرة القدم خصوصا، يتمنون ان يكون كأس آخر نسخة للبطولة من نصيب الفريق اللبناني. لكن هذه الامنية لم تتحقق بعدما خسر ممثل لبنان في المباراة النهائية امام فريق سنترال كوست مارينرز الاوسترالي بنتيجة 1 - 0.

خسارة العهد لم تقتصر على لقب البطولة فقط، بل حرمته فرصة المشاركة في النسخة الاولى من مسابقة دوري ابطال آسيا للنخبة التي ستقام للمرة الاولى في موسم 2024 - 2025 بعد التعديلات التي اجراها الاتحاد الآسيوي لكرة القدم على نظام بطولاته القارية على صعيد النوادي.

للاخفاق في احتراز اللقب حسرة وغصة، حسرة لعدم المشاركة في النسخة الاولى من مسابقة دوري ابطال آسيا للنخبة، وغصة ان العهد كان قادرا على استعادة اللقب. فبغض النظر عن الامنيات، كان كثر يتوقعون نتيجة مغايرة. فخصم العهد هو بطل اوستراليا مع كل ما يعني ذلك من فارق بين الفريقين على كل الصعيد. لكن العهد فاجأ الجميع، حتى اقرب المقربين من النادي و"اهل بيته"، حين كان ندا قويا وقارع الاوستراليين، حتى انه كان افضل منهم في الشوط الاول حين اضاع لاعبوه العديد من الفرص الحقيقية. الحسرة ايضا في سيناريو الخسارة، اذ ان هدف المباراة الوحيد جاء في الدقيقة 84 ومن كرة كان في امكان الحارس مصطفى مطر التصدي لها!

السؤال الذي يطرح نفسه: هل فشل العهد في مشاركته الآسيوية؟

الجواب المنطقي كلا. ليس بناء على عواطف او تحيز او وجدانيات او وطنيات، بل استنادا الى معطيات. فالمعاناة التي تعيشها اللعبة في لبنان من الجوانب كافة، الفنية، التنظيمية، اللوجيستية، وخصوصا على صعيد الملاعب، لا يمكن ان تسمح لممثلها بأن يصل الى نهائي مسابقة قارية بهذا الوزن. حتى لو كان الكلام عن ازمة الملاعب مكررا، فتداعيات هذه الازمة وتأثيرها على اداء الفرق اللبنانية ومنشعباتها في الاستحقاقات القارية كبير وكبير جدا.

لا يمكن للمنطق الكروي ان يفسر وصول اي فريق الى نهائي بطولة، اي بطولة، من دون ان يلعب اي مباراة على ارضه! هي ربما سابقة لم ولن تتكرر في تاريخ كرة القدم. حتى فرق كوريا الشمالية ورغم الخصوصية التي تتمتع بها، تلعب على ارضها الا الفرق اللبنانية! ورغم ذلك، نجح العهد في الوصول الى النهائي، وظهر بشكل مشرف امام فريق يتفوق عليه في جميع المجالات.

عاد العهد الى لبنان وعينه على لقب الدوري. على اللاعبين عدم ادخار اي جهد من اجل قلب صفحة آسيا والتركيز على الدوري للتعويض.

الصراع على لقب الدوري كبير ومهم، اولاً لاحتراز اللقب، وثانيا لضمان المقعد الوحيد في البطولة الآسيوية الجديدة التي يحق للبنان المشاركة فيها وهي كأس التحدي الآسيوي.

هي مرحلة انتهت، وعلى القيمين على العهد التطلع الى الامام. المهمة ليست سهلة، لكنها في الوقت عينه ليست مستحيلة على فريق بلغ نهائي آسيا وتحدي الصعوبات. الايام ستكشف كيف سيتعامل العهد مع المرحلة المقبلة، وهل سيكون ما حصل حافزا للاعبين ام نقطة تحول سلبية في مشوارهم المحلي؟

نهر جبر
nemer.jabre66@yahoo.com

رياضة

◀ بعد الاشكال الذي حصل مع بوعبود في الحكمة تولى رئيس لجنة كرة السلة في النادي ابراهيم منسى التفاوض مع اللاعب وكنت مرحبا بالخطوة لحاجة الفريق الى لاعبين يتمتعون بالخبرة وسبق لهم ان لعبوا ادوارا حاسمة. مع انسحاب دينامو بيروت من البطولة، بدأ الحديث عن عودة ايلي رستم وكان لدى منسى الرغبة في عودته، وقد كان عنصرا اضافيا في الفريق نظرا لخبرته الواسعة. قدم اللاعبان موسما جيدا، خصوصا باتريك الذي حمل شارة الكابتن وكان مثالا اعلى لجميع اللاعبين من كل النواحي الاحترافية والفنية والالتزام. كذلك ايلي الذي كان سندا كبيرا وقام بجهود جبارة للحفاظ على الروح الايجابية بين جميع اللاعبين.

■ اللاعب رودى مسعد تواجد على مقاعد احتياط الفريق من منتصف الموسم، لكنه لم يشارك في اي مباراة؟

□ حضوره كان مفاجئا وفي توقيت صعب. يحتاج الى المزيد من الوقت ليظهر بصورة جيدة، لم يكن لدي ترف المخاطرة بأي مباراة. كان من الصعب ان يندمج بطريقة لعبنا ويتعلم الخطط وينخرط في الاسلوب، فارتأينا ان يكون هذا الموسم مثابة فرصة له لكي يتأقلم ويكون في تشكيلة الفريق منذ بداية الموسم المقبل.

■ كنت ترغب في ضم جاد خليل وكريم عزالدين والذهاب الى خيار 1+2 (لاعبان اجنبيان على ارض الملعب ولاعب ثالث على مقعد الاحتياط)، لماذا عدلت عن قرارك؟

□ الاتصالات لم تقتصر على خليل وعزالدين بل حصل تواصل ايضا مع اللاعب مارك خويري (بوبو)، لكن القرار كان اداريا وليس فنيا. صحيح انني كنت افضل ان لعب بلاعبين اجنبيين على ارض الملعب بدلا من ثلاثة، لكن الادارة قررت عدم رفع الميزانية.

■ كيف تقيّم المواجهتين امام هومنتمن بيروت في دور الثمانية "فاينال 8"؟

□ لم نكن موفقين في المباراة الاولى، ونسبتنا في التسجيل لم تكن عالية. قدم الفريقان مباراة جيدة، لكننا واجهنا الكثير من الصعوبات

والمشاكل لم يكن يعرفها الجمهور. جو ابي خرس سجل 6 نقاط باقل من 5 دقائق، لكن في اخر الربع الثاني من المباراة تعرض لاصابة واعتقدنا انه كسر اصبعه فخسرناه في النصف الثاني من المباراة. كما تعرض باتريك بوعبود لاصابة في كاحل قدمه، كذلك شعر مارفن سركيس بألم في ضلعه اثر تعرضه لضربة فخسرنا ثلاثة عناصر كانت قادرة على مساعدتنا اقله في الدقائق الاخيرة من المباراة. علما اننا كنا متقدمين بفارق نقطتين قبل تسديدة جاد خليل "الخرافية" على قدم واحدة والتي "كسرتنا" نوعا ما. لم نستسلم وحاولنا في المباراة الثانية ان نرفع من المعنويات، وركزنا على الشق المعنوي رغم اننا كنا متقدمين في الربع الاخير 4 نقاط الا ان هومنتمن بعناصره المحلية الخيرة واجانبه تمكن من حسم السلسلة 2 - 0.

■ هل تعتبر ان الثلاثي الاجنبي جافيون بلايك، جايمل ارتيس وابراهيم توماس ناجح؟

□ اكيد، نحن من الفرق القليلة في الدوري التي لم تبدل لاعبيها الاجانب، فحتى داني بين لم اكن ارغب في استبداله لولا الورم في ركبته والذي اثر كثيرا على ادائه. علما انه في مرحلة الذهاب جاءتني نصائح كثيرة بتغيير ارتيس وتوماس، لكنني ارتأيت التعايش معهما وبناء انسجام معهما ومع بقية اللاعبين، وقد نجح هذا الخيار الى حد كبير. صحيح انني خاطرت، لكن كانت لدي ثقة بأن ارتيس سيكون مميزا ورهاني كان في محله.

■ هل خذلك توماس في منافسات "فاينال 8"؟ □ لا احب هذا التعبير، لكن كان في امكانه ان يقدم اداء افضل في الادوار الاقصائية. لم اكن انتظر منه تسجيل النقاط بل ان يكون جامدا اكثر دفاعيا، خصوصا في المباراتين امام هومنتمن بيروت. في المقابل، لا يمكننا ان نتنكر لجهوده التي ساهمت في الوصول الى منافسات دور الثمانية.

■ هل يمكن القول ان المباراة امام الحكمة بيروت في ديك المحدي في اياب الدوري المنتظم كانت نقطة تحول كبيرة، بمعنى ان فوز المريمين لو حصل لكان قلب كل التوقعات؟

□ ربما، لكن انا توقعت من بداية الموسم ان نواجه هومنتمن بيروت في "الفاينال 8". كان لدي هذا الاحساس. المباراة امام الحكمة كانت عرسا في كرة السلة وخسرناها في آخر دقيقتين. كنا متقدمين بفارق 9 نقاط فطلب المدرب جاد الحاج وقتا مستقطعا، فحذرت اللاعبين الى اهمية عدم السماح لهم بتسجيل سلة سهلة، واذا دعت الحاجة ارتكاب خطأ لمنع ذلك. لكن السيناريو الذي حصل في الثواني الاخيرة من الوقت الاصلي للمباراة وفي الوقت الاضافي لم يكن كما نريده. اهدرنا اكثر من فرصة للحفاظ على تقدمنا والحكمة استفاد من اخطائنا الدفاعية ومن تسرعنا.

■ الى اي مدى انت راض عن الموسم عموما، وعن عودة الفريق الى ملعب ديك المحدي، والجمهور الى مواكبة الفريق؟

□ كل ذلك تحقق بفضل جهود الجميع وعلى رأسهم الادارة ورئيس لجنة كرة السلة ابراهيم منسى، رابطة الجمهور، الجهاز الفني ومساعدى الياس معوض الذي اقدر كثيرا عمله. عندما حصل الاتفاق مع الرئيس منسى قطعت له وعدا باستعادة الصورة الحلوة لفريق المريمين، ومنافسة الفرق الكبيرة وعدم خسارة اي مباراة على ارضنا بسهولة. في احد الاجتماعات، قلت للاعبين "اكيد لن نربح جميع مبارياتنا، قد نخسر بعضها لأن في الرياضة هناك ربحا وخسارة، لكن عندما نواظب على تقديم كرة سلة جميلة نكسب احترام كل جمهور كرة السلة وليس جمهور المريمين فقط".

■ خلال موسمين شغلت منصب مدير فني في دوري الدرجة الاولى للرجال مع انترنيك بيروت ثم مع المريمين ديك المحدي، هل تعتبر انك نجحت؟

□ لقد حققت اكثر الاهداف التي كانت مرسومة خلال هذين الموسمين. انا راض جدا عن النتائج التي تحققت، لكنني حزين لعدم بلوغنا منافسات المربع الذهبي "فاينال 4". ما يعزيني اننا حاربنا حتى الثواني الاخيرة ولم نستسلم.

ن. ج



خليكن بالبيت،

واصلين لعندكن!

اطلبوا خدمة التوصيل المنزلية

Home Service على 1577



الكلمات المتقاطعة

إعداد نعيم مسعود
naoumassoud@live.com

	15	14	13	12	11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	
1																
2																
3																
4																
5																
6																
7																
8																
9																
10																
11																
12																
13																
14																
15																

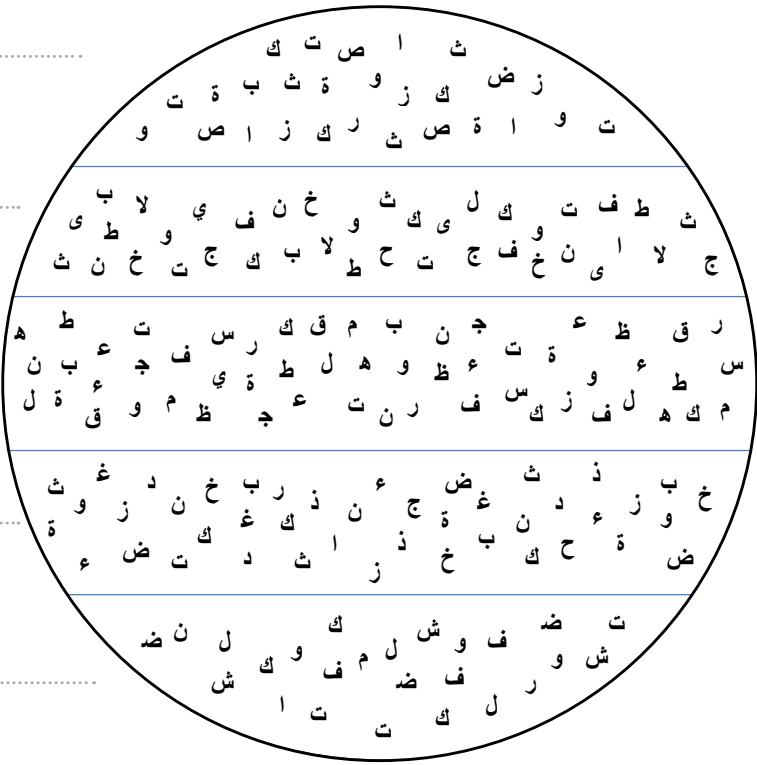
عموديا

1- اسم عَمَّان العاصمة الاردنية قديما
- مدينة اردنية -2 مصائب - لون اسود
بالاجنبية - عبودية -3 حركة شعبية في
الشارع - سلطان عثماني انتزع بغداد
من الفرس -4 جهز وحضر - منخفض
بالاجنبية - صفة حيوان لا يملك عمودا
فقريا -5 حقد - للنفي - من ادوات
الطهي - اولاد بقر الوحش -6 من انواع
الزهور - غير ناضج من الفاكهة -7 شهر
هجري - زعيم ايطاليا خلال الحرب
العالمية الثانية - بر عميقة -8 صحافية
وكاتبة وقاصة لبنانية راحلة - اميرة

البترون -9 اقامة حرف مكان حرف آخر
لعله ما - مدينة سويسرية - حرف جزم
10- قائد وسياسي فرنسي حارب في سبيل
استقلال الولايات المتحدة الامركية من
الشخصيات الرئيسية في الثورة الفرنسية -
حبس - للتفسير -11 مدينة اسبانية قديمة
- مدينة فرنسية - مدينة سويسرية -12
عاصمة افريقية - حرف جر - حب - رقص
بالاجنبية -13 عطر الورد وشذاه - بحر
آسيوي داخلي -14 - منطقة في بيروت -
قطف الثمار - بلدة لبنانية في قضاء حاصبيا
-15 اسقط ارضا - من الفاكهة - المخادع

1- فيلسوف يوناني - مدينة بلغارية
2- ماعز بري - قائد اميركي لعب دورا
بارزا في الحرب العالمية الثانية -3 مدينة
فرنسية - اعمره - ضمير متصل -4 جملة
من كتاب مقدس - للتمني - بحر - نظام
الوان تلفزيوني -5 اشار - نادي كرة قدم
إيطالي - الزفاف -6 من الحيوانات تعيش
في جبال الانديز - دولة في اميركا الشمالية
- دولة افريقية -7 سكن وخمد بعد نشاط
- مدينة ايطالية في جزيرة صقلية - انتزع
الغصن من الشجرة وزرعه -8 الاواني التي
يُطبخ فيها الطعام - بلدة لبنانية في قضاء

مثله في الدائرة



شروط اللعبة

هذه اللعبة مكوّنة من كرة
في داخلها حروف مكررة
والمطلوب شطب كل حرف
مكرر ثلاث مرات في كل من
الخانات ليتبقى لنا في كل خانة
أحرف غير مشطوبة تشكل
الكلمات المطلوبة للوصول
الى المثل المأثور من الأمثال
اللبنانية الشعبية

الكلمة الضائعة

شروط اللعبة

إبحث عن الكلمات المدوّنة أدناه واشطبها
في كل الإتجاهات. أما الحروف المتبقية
بانتظام دون تشطيب فسوف تشكل
الكلمة الضائعة

ك	ل	ي	ل	ى	ف	و	ا	ز	ث	ر	ا	م	ب
ة	غ	ل	س	ب	د	ل	ا	ف	س	و	ي	ش	م
ذ	ي	ل	أ	ر	ق	س	ل	و	ب	ا	ر	ت	ي
ا	ا	ن	ي	س	ف	ر	ي	ح	ة	ف	س	ة	ن
ت	ن	ع	م	س	ت	ش	ا	ر	ا	ر	ا	م	ا
س	ف	ي	ج	ي	ة	ق	ث	ر	د	ل	د	ك	ت
ا	م	ي	ز	ا	ب	ا	س	س	ة	ع	ي	ح	س
ل	ي	م	ل	ل	ج	ل	ا	خ	ر	ل	ب	ص	ب
ت	ه	ج	ز	ي	ا	ن	ع	ط	ش	م	ل	م	ل
ب	ا	ح	ع	خ	ب	ح	و	د	ن	ا	ح	ي	ا
ا	ف	ل	ي	م	ي	ح	ي	ي	م	ء	و	ا	س
ث	م	ر	ر	ن	ب	ح	ث	ت	م	ه	ح	د	ر
ب	ا	ه	ة	س	ا	ر	د	ي	س	ض	ا	ي	ط
ت	ج	ج	ر	ج	ي	ز	ي	د	ا	ن	ي	ن	ب

الكلمة الضائعة مكونة من 11 حرفا:
استاذ جامعي ومؤرخ لبناني راحل

انيس فريحة - احمد علي - اديب
لحدود - اسد رستم - استاذ - ارث -
بطرس البستاني - بولس قرألي - بشر
فارس - بحث - تاريخ - ثابت - ثقة
- جرجي زيدان - حكمة - حجم - خط
- دراسة - سميح الزين - عجاج نويهض
- علماء - عز - فيليب حتي - ليلي فواز
- لغة - ميادين - مفاهيم - مستشار -
منهج - نشرة - يوسف الدبس

حروف مبعثرة

ت ر ا ق ي	د ح ة ف ا	ت ا ع ن ك س	ر ا م ب ا
			35 =
ط ة ه ر ق	ز ز ه ا ت ا	ك ب ل ل ا	ه ا ل د ن
			44 =
ل ي ة ص د ي	ذ ح ا ل ق ا	ر ا ن م ق	ب ي ز م ق
			31 =
ل ا س ط	ج ع ا م ن	خ ض ا م	ل ا ا ن ج ب
			26 =
11	11	11	11
42	23	53	18

شروط اللعبة

هذه اللعبة مكوّنة من 16 مستطيلاً. فوق كل مستطيل تتبعثر حروف عند انتظامها تشكل جواباً للأسئلة الواردة أدناه. عند معرفة أحد الأسئلة نضع الجواب داخل المستطيل مع رقم السؤال وهكذا دواليك. لمعرفة صحة الأجوبة نجمع الأرقام الموجودة داخل المستطيلات لكي تتطابق مع الأرقام الموجودة في أسفل ويسار الشبكة.

- 1- امارة عربية
2- عقد اتفاقية وابرامها
3- ملك فارسي من الاسرة الاخمينية
4- مصيبة شديدة
5- احد آلهة الاساطير الاغريقية يحمل قبة السماء على كتفيه
6- طلوع الصبح
7- دولة آسيوية يُعتبر دستورها الاكبر في العالم
8- الماهر في صناعته
- 9- مكان بيع الادوية والعقاقير
10- حالة الجسم المتحرك بحركة تذبذبية
11- خربة كناية عن موقع اثري يقع على شواطىء البحر الميت
12- بدعة في الدين عند النصارى
13- من الاشجار تنتج نوعا من المكسرات يُعرف بأبو فروة
14- وجع الولادة
15- نهر لبناني
16- دواء مركب يقاوم تأثير السم

أسماء من التاريخ

1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16

فنانة سورية (1895-1968). احدى المغنيات المتألفات في عصرها. لجأت مع اطفالها الى مصر هربا من الفرنسيين.

4+2+8+6+9=5 =خلاف الصباح
11+7+1+3+14= =حاسة البصر
13+15+3+9+1= =جهاز تكبير الصوت
4+12+10+6+16= =ملك الطيور

متفرقات

حدث في مثل هذا الشهر

حزيران 1214: تأسيس جامعة اكسفورد في المملكة المتحدة البريطانية.

حزيران 1963: الرئيس الاميري جون كينيدي يوافق على قانون المساواة بين الرجل والمرأة في الاجر عند اداء نفس العمل.

حزيران 1965: بداية ثورة ظفار في عُمان.

حزيران 1986: انتخاب كورت فالدهايم رئيسا للنمسا.

معلومات عامة

يعيش طائر البفن او ببغاء البحر كما يُعرف عند العموم في المناطق الباردة في المحيط الاطلسي ومنطقة القطب الشمالي. له حجم الحمامة. يستطيع الطيران في الماء. يعيش معظم الصيف والشتاء في البحر منفردا، وعندما يأتي الربيع يتجمع باعداد هائلة على السواحل الجبلية من اجل التناسل. له صوت يشبه المنشار. من مزاياه سقوطه من الجو بسرعة هائلة نحو المياه الى عمق حوالي ستين مترا بهدف اصطياد الاسماك وثعابين السمك. له القدرة على المكوث تحت الماء مدة دقيقة واحدة.

طرائف

في حقبة ستينات القرن الماضي اجتمع رئيس الاتحاد السوفياتي نيكيتا خروتشيف مع الامير الانكليزي فيليب الاول رئيس الديوان الملكي. سأله خروتشيف عن ماهية الامير ومهنته ومهمته. اجابه الامير انه زوج الملكة اليزابيت. سأله خروتشيف بتهكم: "اذا كانت هذه هي مهنته في الليل، فما هي مهنته في النهار؟".

اقوال مأثورة

"كل كتب التاريخ التي لا تحتوي على اكاذيب مملة للغاية. افضل حماقة الحماسة على حكمة اللامبالاة " (اناتول فرانس).

SU DO KU

7								
		8		2	1		4	
		5				9		
				3	9		7	
		3	4				5	9
			6					
		9	3	8		7		
	1				6			4
5	3		2		4			

مستوى صعب

		9				5	7	3
1	7	2		5				
			8	7	6			
	4	8		3	9			1
	1	6				3	9	
2			6	8		7	4	
			1	9	5			
				4		1	6	2
4	8	1				9		

مستوى سهل

حلول العدد 128

حلا حروف مبعثرة

- 1- مقدم 2- رمضان 3- زنديق
4- روبيك 5- خوان 6- طولكرم
7- القبة 8- حنكليس 9- خلوة
10- قهرمان 11- سامارا 12- مخطوط
13- بتاح 14- انوثة 15- دودوما
16- اللثام

حل الكلمة الضائعة

ويتني هيوستن

حل اسماء من التاريخ

فلاففوس اغسطس هرقل

حل مثل في الدائرة

خبز وزيتون احسن ما يكون

حلا SU DO KU

7	2	3	8	4	9	1	5	6
6	9	5	1	2	3	7	8	4
4	8	1	7	5	6	2	9	3
5	4	8	3	9	2	6	7	1
1	6	2	4	7	8	5	3	9
3	7	9	6	1	5	4	2	8
8	3	7	2	6	1	9	4	5
9	1	4	5	8	7	3	6	2
2	5	6	9	3	4	8	1	7

مستوى صعب

7	6	2	1	5	8	3	4	9
5	1	3	2	4	9	6	7	8
4	8	9	7	3	6	1	2	5
1	9	5	4	8	3	2	6	7
6	3	8	9	7	2	5	1	4
2	4	7	6	1	5	9	8	3
9	7	6	5	2	4	8	3	1
3	5	4	8	6	1	7	9	2
8	2	1	3	9	7	4	5	6

مستوى وسط

5	9	7	3	4	2	8	1	6
6	2	4	1	8	9	5	7	3
3	8	1	7	5	6	9	2	4
9	1	5	6	3	7	4	8	2
7	3	8	5	2	4	1	6	9
4	6	2	9	1	8	3	5	7
2	5	6	4	9	1	7	3	8
1	7	9	8	6	3	2	4	5
8	4	3	2	7	5	6	9	1

مستوى سهل

حل الكلمات المتقاطعة

افقيا

- 1- كريت - هملقار برقأ 2- موريتانيا - كابول 3- يكش - وبا - تريم - سم 4- لف - وليم تل - كاف 5- نورفولك - هل - كيوي 6- مركزيز - مز - سمو - فخ 7- لا - يباب - رد 8- شتوتغارت - نابو 9- مها - الحوت - بادره 10- عم - بني - نورا - يخب 11- وسب - دغم - فينيسيا 12- رنيو - دوح - فيصل 13 - يغش - لهم - اكرا 14- الوطواط - دنيا - ما 15- هيثرو - لما - بنزرت

عموديا

- 1- كميل نمر شمعون - اه 2- روكفور - تهمس - يلي 3- يرش - ركلوا - برغوث 4- تي - وفيات - نشطر 5- تولوز - غاندي - و و 6- هابيل - كاليغولا 7- منامكم - رح - هطل 8- لي - زيتون - دم 9- قاتله - توفو - دا 10 - لسان - ريجان 11- ريكب - مبابان - كئيب 12- باماكو - با - يفران 13 - رب - في - روديسيا 14- قوس - وفد - رخيص - مر 15- المريخ - وهب اللات

رئيس التحرير المسؤول
العهد منير عقيقي

شرك أم شراكة؟

ظهر مفهوم الشراكة الاستراتيجية بين الدول في بدايات القرن الحادي والعشرين، في محاولة لتعزيز العلاقات الدولية الثنائية على المستويات والحقوق كافة، وتقريب المسافات والتعاون بينها، بدءاً من السياسة والاقتصاد والتنمية، مروراً بالمناخ والبيئة والمجتمع والصحة والتربية والعلوم، وصولاً إلى عقد اتفاقيات في قضايا أمنية وعسكرية، وتبادل الخبرات المختلفة، وتطوير النمو، وضمان حقوق الإنسان وخير البشرية، وكل ما يصب في إطار المصلحة المشتركة. هذا في اختصار المبدأ العام الذي انطلقت منه المفاهيم التي أسست لشراكات دولية، وما انبثق منها من بروتوكولات تنسيق وتعاون طاولت مستويات أدنى بين مؤسسات خاصة وعامة وأمنية داخلية وخارجية وعلى مساحة العالم.

ترتبط لبنان بالاتحاد الأوروبي علاقات سياسية منذ أكثر من 40 عاماً. ويعود تاريخ إبرام أول اتفاقية دبلوماسية بين لبنان ومفوضية الجماعات الأوروبية إلى 12 تموز 1979، وفي التاريخ نفسه شكّلت أول بعثة أوروبية في لبنان، وكانت تعرف آنذاك باسم بعثة الجماعات الأوروبية. في الوقت الحاضر ترعى العلاقات الثنائية بين الطرفين اتفاقية شراكة سارية المفعول منذ نيسان 2006، وهي تجمع وتشارك المديريات العامة المختصة التابعة للمفوضية الأوروبية من جهة والوزارات اللبنانية من جهة أخرى، كلا بحسب اختصاصها. وفي مجالات أربعة هي:

- (1) مجال سياسي يتعلق بحقوق الإنسان والحكم الرشيد.
- (2) مجال حقوقي واجتماعي يتعلق بالعدالة والتعليم والأمن.
- (3) مجال اقتصادي يتعلق بالتجارة وخلق فرص العمل.
- (4) مجال يتعلق بالتنقل وهو يحاكي مسألة الهجرة.

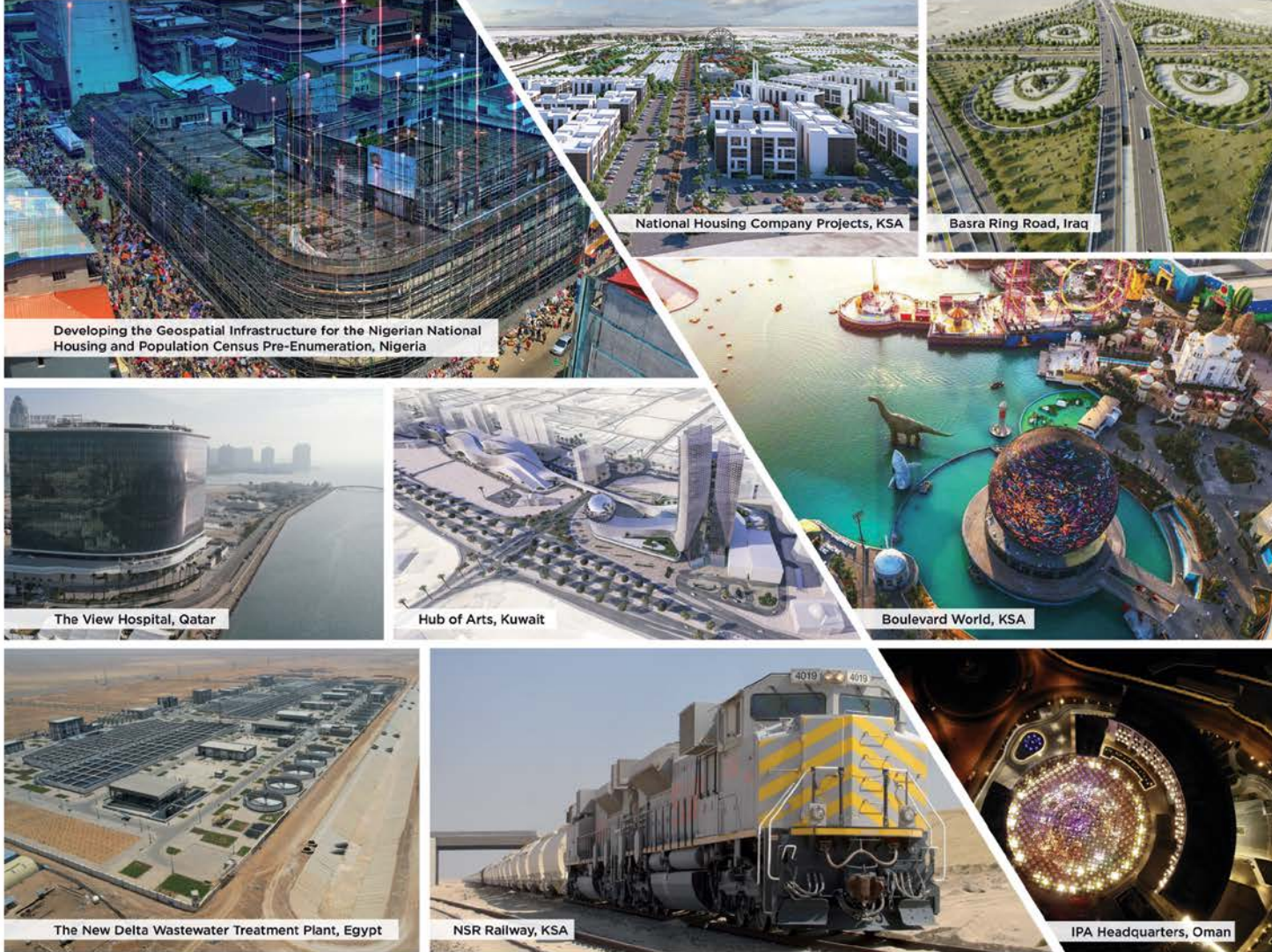
سبب طرح هذا الموضوع يعود إلى الإلزام السياسية التي نشأت، لكنها لم تدم طويلاً، في أعقاب زيارة رئيسة مفوضية الاتحاد الأوروبي أورسولا فون دير لاين إلى لبنان الشهر الماضي، التي أدلت بتصريح قالت فيه أن الاتحاد الأوروبي قدّم للبنان هبة بقيمة مليار يورو لمدة أربع سنوات، اعتبرها البعض مثابة "رشوة" للدولة كي تتغاضى عن إبقاء السوريين في لبنان، بعد أن صدرت

تقارير اعلامية ذكرت أن فون دير لاين أبرمت "اتفاق هجرة" مع رئيس حكومة تصريف الأعمال نجيب ميقاتي لم يكشف النقاب عنه بعد "يقدم بموجبه الاتحاد دعماً مالياً إضافياً للأجهزة الأمنية اللبنانية لمنع الأشخاص، بمن فيهم اللاجئون السوريون والأفراد اللبنانيون وغيرهم من الأشخاص الذين يعيشون في لبنان، من محاولة الوصول إلى الدول الأوروبية، وسيوسع الاتفاق أيضاً نطاق برامج مساعدة العودة إلى ما يسمى بـ "المناطق الآمنة" داخل سوريا لتحفيز عودة اللاجئين". كما كان من المفترض أن تتم مناقشة هذه الهيئة في جلسة مجلس النواب اللبناني في الخامس عشر من الشهر الماضي التي دعا إليها رئيس مجلس النواب، ولكن بدلاً من ذلك أصدر المجلس رزمة توصيات موجهة إلى الحكومة تتناول إجراءات تتعلق بالملف السوري في لبنان.

وبحسب المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية (ECFR) تستند الصفقة أو اتفاق الهجرة إلى النموذج المنصوص عليه في الاتفاقيتين الأخيرتين مع تونس ومصر، حيث تقوم هذه الدول بوقف وصول المهاجرين غير الشرعيين إلى أوروبا في مقابل الدعم المالي وتعزيز التعاون في إدارة الحدود. من الواضح أن الاتحاد الأوروبي يقوم بتنفيذ البند الرابع من اتفاقية الشراكة مع لبنان لتأمين مصلحة دول الكتلة في مسألة الهجرة، ولكن ماذا عن مصلحة لبنان الذي يستضيف أكبر عدد من السوريين اللاجئين في العالم بالنسبة إلى عدد السكان، وينوء تحت أخطر أزمة كيانية وجودية يتعرض لها بسبب هذا الوجود وانعكاساته الكارثية في كل المجالات؟

مع ذلك لم يتلق سوى 27% من التمويل العالمي لاستجابته اللاجئين السوريين في العام الماضي. وإذا لم يبادر الاتحاد إلى تصحيح الوضع لجهة مساعدة لبنان لإعادة السوريين إلى بلادهم وإعادة تصويب الاتفاقية الثنائية، تصبح شراكة الاتحاد الأوروبي معه "شركاً!"

إلى العدد المقبل



Khatib & Alami (K&A) is an international multidisciplinary consultancy comprising architects, engineers, planners, project managers, technologists and other specialists. We offer deep expertise, combined with a broad understanding of delivering complex major projects within agreed time frames and budget

We employ around 6,500 people across 30+ locations in the Middle East, GCC Region, North Africa, Sub-Saharan Africa, Central and Southeast Asia and the United States of America.

Our award-winning work covers a broad spectrum of sectors and disciplines, including: architecture and urban planning; transportation and urban mobility; water & environment; energy; program management services; and digital services.

K&A is among the Top 50 international design firms in the world and the Top 10 in the Middle East, according to ENR

Your morning Tasty smile



#youmorningtastysmile

www.newpark.co info@newpark.co